



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

حجية السنة

في التشريع الإسلامي

٢٠٢٧٣

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة

٦٨٢ اشراف فضيلة الدكتور ..



محمد الحنفى راوى

بحث الطالبة

سريتم محمد رباوزير

١٤٠٢ / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٩ - ١٩٨٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الكريم الفان ، المتفضل على عباده بعظيم الآلاء والإحسان
الذى من أجل نعمه أن أرسل الرسل للعالمين مبشرين ومنذرين • نحمده
ونستعين به ، ونتوكل عليه ، ونشني عليه الخير كله • ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، ونسأله السداد والرشاد في الأمر ، وعظيم
المثوبة والأجر •

وصلّى ونسلم على سيد المرسلين وخاتم النبيين الذى أوتى القرآن ومثله
معه ، والذي جعل الله طاعته من طاعته سبحانه ، سيدنا محمد الأمين
المبعوث رحمة للعالمين ، الذى أدى الأمانة وبين للناس ما نزل اليهم من ربهم
صلّى الله عليه وسلم أفضل صلاة وأزكى تسليم ، وعلى آله الأطهار ، وأصحابه
الأبرار نقطة وجهه الى من بعدهم من العالمين ، وعلى من تبعهم بإحسان
الى يوم الدين •

ومعد : فإن الله سبحانه وتعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق
ليُظهره على الدين كله ، وأنزل عليه كتابه تبياناً للحق وهدى الى الصراط
المستقيم ، وأمره ببيانته وتنفيذ أحكامه بسنته المطهرة المحتوية على أقواله
وأفعاله وتقريراته عليه الصلاة والسلام ، ليكون للأمة المسلمة من ذلك دين كامل ،
لا يخادع من أمور معاشهم ^{ومعادهم} صغيرة ولا كبيرة الا وضع قواعد لها ، وقصر أصولها ،
وأضاء طريق الوصول الى الحق فيها ، وأمر الناس بطاعته مرة مقترنة بطاعته
سبحانه فقال :

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا غُفَةً وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ" (١)

وقال : " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونُوا لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا " (١)
 وقال سبحانه " وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا " (٢)

ومرة أخرى أمرهم عز وجل بطاعته استقلالاً فقال سبحانه :
 " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " (٣) وقال تعالى : " فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا " (٤) . وقال : " فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " (٥) .

ثم قرر سبحانه أن طاعة رسوله طاعة له ، فقال : " مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا " (٦) .

ولا خفاء بعد هذا أن كتاب الله هو أصل دينه والمصدر الأول للتشريع ، وأن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم — قوله كانت أو فعلية أو تقريرية — هي الموضحة لأحكامه ، المفصلة لإجماله ، والهادية إلى طرق تطبيقه فوضعها

(١) سورة الأحزاب : ٣٦

(٢) سورة النساء : ٦٩

(٣) سورة الحشر : ٧

(٤) سورة النساء : ٦٥

(٥) سورة النور : ٦٣

(٦) سورة النساء : ٨٠

يليه في المرتبة ، فهما إنداً صنوان لا يفترقان ، ومنبعان للتشريع متعاضان ولا شبهة في أن طاعة الرسول طاعة لله ، ومخالفة أمره معصية لله تعالى ، ومن عمل بالقرآن على غير المنهج الذي انتهجه الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون عاملاً بالقرآن .

وقد ابتلي المسلمون في كل العصور بمن يحاول صرفهم عن الإسلام ، تارة بالطمع في كتابه ، وأخرى بمحاولة انتقاصه من أطرافه بالطمع في السنة التي تفصل ما أُجْمِلَ منه ، وتوضح ما خفي ، وكأنهم حين وقفوا من القرآن أمام جبل صلب لا يلين ، فكان من الصعب أن ينالوا منه ، فظنوا أنهم قادرون على النيل منه بتوهين السنة التي هي عماد بيانه ، فوجهوا إليها سهامهم ، وسلكوا لذلك طرقاً وسبلاً مختلفة لإنكار السنة جملة بعد التشكيك فيها ، فمنهم من ادعى انقطاع الصلة بين الرسول عليه الصلاة والسلام وما يروى عنه وتَعَذَّرَ تمييز الحديث الصحيح منه من الموضوع ، لاهمال تدوينه نحو قرون من الزمان ، وانتشار وضع الحديث انتصاراً لرأي أو لإبطالاً لمذهب ، وزعم بعض المستشرقين أن أكثر الحديث كان نتيجة للتطور السياسي والاجتماعي ، ومنهم من تجنى على الرواة وطمعن في عدالتهم وصدقهم وإخلاصهم ، ومن المؤسف حقاً أن يردد هذا الرأي بعض المسلمين .

وفي رأي هو لا ، جميعاً أن السنة كانت أحكاماً موقته لعصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصبحت الآن عديمة الجدوى ، لذلك لم تعد صالحة لأن تكون مصدراً تشريعياً ، وأنه يتعين لفهم الإسلام الاكتفاء بما جاء في القرآن وحده .

ولئن كان خطر هؤلاء هو كونهم يهدمون الإسلام من داخله واسم الإسلام

فإن نبي الإسلام قد أخبر عنهم ، وأرشد إلى مجاهدتهم ، فروى عنه
الإمام مسلم رحمه الله في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله
عليه الصلاة والسلام : " مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ
خَوَارِئُونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِنَّمَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ
خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ
مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ
وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَاجَةٌ خَرَدَلٌ " (١) . وأخبر بصفاتهم فقال صلى
الله عليه وسلم : " لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أُرَيْكْتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أُمِّيرِي
هَئِذَا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ . فَيَقُولُ : لَا أَذَرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ " (٢)

ولقد وقع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من إنكار حجة السنة
الشريفة ، وعلى الوصف الذي أخبر به صلى الله عليه وسلم ، فنجد القسرن
الأول الهجرى وسنته تواجه الهجمات وحالات التشكيك والتزيف التى
عصرنا الحاضر كما نرى وسمع من يردد تلك المزاغم والدعاوى الباطلة تجاهها ،
يريدون من ورائها إبعاد المسلمين عن دينهم وخلطة العقيدة في نفوسهم ،
ليتمكنوا من نشر مبادئهم الهدامة في بلادنا الإسلامية الطيبة .

فالحرب على الإسلام وعلى السنة النبوية المطهرة بالذات لا زالت
مستمرة وهي حرب متسعة الاتفاق ، متعددة الجبهات ، وقد تصدى لها
العلماء المخلصون وخاضوا أوارها ، وذبوا عنها إما باللسان أو بالقلم بل وبالنفس

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٧/٢

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وأحمد والحاكم .

أيضا فالدفاع عن السنة النبوية والجهاد في سبيل نصرتها هدف سام ، ومطلوح ^{مطلوح} مقدس يهون لأجله كل شيء ، مهما كان غالبا . وقد دافع عن حماها دفاع الأبطال أناس صدقوا ما عاهدوا الله عليه فضهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، فأحببت أن أشارك في هذه المعركة المقدسة المستمرة الى يوم القيامة - معركة الحق والباطل - فهو واجب على كل فرد ذكر ^{أو} أنثى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن يقوم به نحو سنته المطهرة كل حسب استطاعته فان لم نقم به نحن أبناء الاسلام ، ونجد له كل طاقاتنا فمن الذين سيدافعون عن حماها ؟ هل نتظر من أعداء الاسلام ذلك ؟

من أجل ذلك وقع اختياري على موضوع " السنة ووضعها في التشريع الاسلامي " ليكون مرقاة لنيل شهادة الماجستير ، فاستخرت الله وغزمت وقد متسبه للجهات المختصة فوافقوا عليه مشكورين .

ولقد أردت البحث في هذا الموضوع الحيوي القيم مع علمي اليقين بأنني قد بحث ودرس دراسة علمية مستفيضة من جهات ^{الذرية} العلماء الجاهدين وقاموا في سبيل مناصرتي ، فرأيت أن أشاركهم بجهدي الضئيل وطلبي القليل . وجسدت له نفسي وأعددت له ما استطعت من قوة فما أشرف الجهاد لنصرة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخدمتها والدفاع عنها ، لأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

والبحث وإن كان في السنة إلا أنني بحثته من الناحية الأصولية فقط ، لأن السنة هي المصدر الثاني بعد كتاب الله لإثبات الأحكام وتشريعها .

خطة البحث :-

وقد نظمت الرسالة في مقدمة وثلاثة فصول ضمنيتها مباحث وخاتمه
الفصل الأول : تعريف السنه ، وأقسامها باعتبار ذاتها

وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف السنه لغة وشرعا .

المبحث الثاني : أقسام السنه باعتبار ذاتها .

الفصل الثاني : أقسام السنه باعتبار سندها .

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : السنه المتواتره .

المبحث الثاني : أخبار الآحاد .

المبحث الثالث : الحديث المشهور .

الفصل الثالث : حجية السنه وأدلة ذلك .

الخاتمه :

تتضمن نتيجة البحث .

طريقة البحث :-

وقد وضعت نصب عيني منها أوجزة فيما يلي :

أولا : عرفت السنه ووعدت أقسامها بالنظر الى ذاتها ، وباعتبار
سندها ، مع توضيح ذلك بالأمثله .

ثانيا : استعرضت أراء العلماء من كل مسألة وأدلتهم ، وما ورد عليها من

اعتراضات مع مناقشتها والجواب عنها وترجيح ما يتبين رجحانه

بالدليل وأحيانا اتبع الدليل بالاعتراضات الواردة عليه ، و

الاجابة عنها دفعا للسأمة عن القارى الكريم

مما قد يصيبه من اتباع طريقة واحده .

ثالثا : جننى ثمرة الخلاف أو نتيجته ان وجدت .

رابعا : قمت بتخريج الاحاديث النبويه الواردة ما أمكننى ذلك

من الكتب الصحاح أو غيرها من كتب الحديث .

خامسا : قمت بترجمة لاكثر الأعلام المذكورين .

سادسا : ذكرت معانى المفردات الصعبه فى اللغة والشرع .

وفتى عن القول أن هذه الرسالة ^{ليس} غرضها أن تحصى كل ما ذكر عن

السنة النبوية المطهرة ، وما قيل عنها ، أو تحصى كل مسألة من مسائلها

انهى عنها خلاف ، فذلك ^{لـ} ما تتناوله قدرة أمثالى وطاقتهم ، وأيضا .

لأن كل مبحث فيها يستحق أن ينفرد برسالة مستقلة .

ولكن حسب الباحث فى هذا المضمار أن يثبت أن السنة النبوية سواء

كانت متواتره أو مشهوره أتحادا جميعها حجة يجب العمل بها ،

وأن وضعها يلى القرآن الكريم فى التشريع ، وهذا ما حاولته فى هذه

الرسالة ، وأرجو من الله الكريم أن أكون قد وفقت فى ذلك ، وفى

عرض الموضوع بشكل يحقق الغاية منه .

وبعد فتلک خطتى وطريقتى وخلاصة ما أردت البحث فيه . فإن

أكن قصرت فى تحقيق الهدف فشفيى فى ذلك أن الوصول الى

الكمال أمر محال . وكل ما قمت به لا يعد وكونه محاولة

علمية لدراسة السنة وحجيتها فى التشريع الاسلامى على منهج

علمى يسهل الرجوع اليه .

واعترافا بافضل والا حسان اتقدم بعظيم الشكر ، وبالف التقدير

لفضيلة الاستاذ المشرف الدكتور محمد الخضراوى الذى قدم لى

معونته الصادقـه ورعايته المخلصـه

اب

التي ، والذي أسبغ علي من فيض خبراته الكثير ، ولقيت من رحابة صدره وغفرارة علمه وإخلاصه في التوجيهات ما شجعني على الاستمرار في العمل فقد كان يضحى براحته في سبيل تحقيق غايتي ، إذ قد أعطاني من ساعات راحته الكثير ما هيا لي انجاز عملي ، وقد وجدت فيه ~~ال~~ العناية الشاملة الأمر الذي جعلني استسهل ما قد واجهني من صعاب أثناء البحث ، حتى يسر الله سبحانه وتعالى لهذه الرسالة أن تستقيم على عودها ، جزاء الله عني خير ما يجزي عباده المخلصين .

كما أتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير للأساتذة الأجلاء الذين تفضلوا مشكورين بقراءة البحث وتسجيل ملاحظاتهم وتعليقاتهم ، جزاهم الله عني وعن طلاب وطالبات العلم خير الجزاء ، وأثابهم أحسن الثوبة .

كما إنني أقدم جزيل شكرى وبالح امتناني للذين لهم فضل في تعليمي وتوجيهي شكر الله فضلهم ورعايتهم وأبقاهم ذخرًا لفعل الخير .

وأخيراً لا أنسى أن أحي كل مشاركة ومساعدة مخلصة وقفت الى جانبي وعاشت معي ظروف إعداد الرسالة بدءاً باختيار الموضوع وحتى اخراجها . أياً كان نوع المشاركة . شاكراً ومقدرة جهودهم الطيبة . والله أسأل أن يرعى الجميع بفضله وتوفيقه وعنايته انه سميع مجيب ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

" مريم محمد باوزير "

مريم محمد باوزير

السبت ١٩ جمادى الثانية ١٤٠٣ هـ

٢ أبريل (نيسان) ١٩٨٣ م

الفصل الأول
تعريف السنة وأقسامها باعتبار ذاتها
المبحث الأول

تعريف السنة

=====

السنة في اللغة :

=====

هي الطريقة السلوكية ، وأصلها من قولهم : سن الشيء * يسنه سناً :
أحده ، وصقله . والماء صبه ، والطريقة سار فيها .

والسنن بفتحين : الوجه من الأرض ، يقال : تنح عن سنن الطريق
وعن سنن الخيل : أى طريقها . وفلان على سنن واحد : أى طريق (١) .

قال ابن منظور في لسان العرب : السنة : السيرة ، حسنة كانت
أو قبيحة . (٢)

أذن فالسنة في اللغة : هي الطريقة المعتادة ، سواء كانت حسنة
أو سيئة . فسنة كل واحد ما يتمود المحافظة عليه والاكثار منه سواء كان
من الأمور المحمودة أو المذمومة .

ومعنى سنة الله : أحكامه وأمره ونهيه . وسن الله سنة : أى بين طريقاً
قويماً . (٣)

(١) انظر لسان العرب لابن منظور في مادة (سن) : ٢٢٣ / ١٣ ، القاموس

المحيط للفيروز أبادي : ٢٣٧ / ٤ ، المصباح الضيق في غريب الشرح الكبير

للرافعي ، تأليف أحمد بن محمد المقرئ الفيومي : ٣١٢ / ١

(٢) لسان العرب : ٢٢٥ / ١٣

(٣) نفس المرجع والرقم السابقين .

قال تعالى في كتابه الكريم : " سنة من قد أرسلنا من قبلك من رسلنا ولا تجد
لسننتنا تحويلاً " (١) وقال عز من قائل : " سنة الله في الذين خلوا من قبل " (٢)
وفي الحديث الصحيح ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
" من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل
بها ولا ينقص من أجورهم شي * * * ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده
كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شي * " (٣) أى يريد ويقصد
من عملها ليقندى به فيها ، فكل من ابتداً أمراً عمل به قوم بعده قيل : هـ
الذى سنه * (٤)

وجمع سنة : سنن ، مثل غرفه غرف كما في قوله تعالى " قد خلت من قبلكم
سنن فسيروا في الأرض " (٥) وقوله " يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين
من قبلكم " (٦)

(١) الاسراء : ٧٧

(٢) الاحزاب : ٦٢

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٢٦ / ١٦

(٤) لسان العرب لابن منظور : ٣٠٠ / ١٣ في مادة (سنن)

(٥) آل عمران : ١٣٧

(٦) النساء : ٢٦

وأخرج الامام البخارى رحمه الله عن أبي سعيد الخدرى (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لتبمن سنن من كان قبلكم شهراً شهراً وذراعاً ذراعاً الخ... " (٢) .

فاذا أضيفت السنة الى الرسول صلى الله عليه وسلم لفظاً أو دلالة كان المراد بها المعنى الشرعي أى في اصطلاح الأصوليين والمحدثين وهو : " ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأفعال والتقريرات والأقوال التي ليست للإعجاز "

وقد عرفها الامام ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت فقال : (هي ما صدر عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير) (٣) فيدخل بذلك الحديث القدسي .

كما عرفها الامام الشوكاني في ارشاد الفحول فقال : (هي قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره) (٤) .

وقد اكتفى صاحب جمع الجوامع الامام ابن السبكي في تعريفه للسنة بأقوال وافعال الرسول عليه الصلاة والسلام فقال : (هي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله) (٥) ومنها تقريره كما قال صاحب شرح الجلال .



-
- (١) أبو سعيد الخدرى :
هو سعيد بن مالك بن سنان الانصارى الخرجى ، أبو سعيد الخدرى له ولابيه صحبة ، روى الكثير ، ومات بالمدينة سنة ٣ أو ٤ أو ٦٥ ، وسنة ٧٤ هـ . انظر الاصابه في تمييز الصحابة لابن حجر : ٣٥ / ٢
- (٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى : ٣٠٠ / ١٣
- (٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مع المستصفي للنفزالي : ٩٧ / ٢
- (٤) ص ٣٣ .
- (٥) حاشية البناني على شرح الجلال على متن جمع الجوامع . المجلد الثاني ص ٩٤ .

ومن الافعال السهم والاشارة كما قال العلامة البناني في حاشيته : (ان من
الافعال أيضا السهم والاشارة فلا يخرجان عن التعريف اذا لهن نفسى كالكلف
عن الانكار ، والاشارة فعل الجوارح فاذا هم بشيء وعاقه عنه عائق أو أشار لشيء
كان ذلك الفعل مظلوما شرعا لأنه لا يهيم ولا يشير عليه الصلاة والسلام إلا بحق
وقد بحث صلى الله عليه وسلم لبيان الشرعيات . . ومثل اللهم بهم صلى الله عليه
وسلم يجعل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء فتشغل عليه فتركه كما رواه أبو داود —
والنسائي وغيرهما ، وقد استدل أصحابنا على استحباب ذلك . ومثل للاشارة باشارته
لكعب بن مالك (١) أن يضع الشطر من دينه على ابن أبي حذرود (٢) كما في
الصحيحين (٣)

وعلى كل حال يبدو لنا أنه لا يوجد تناف بين التعريفات المذكورة ولا تختلف
الا بالايجاز والتطويل .

فن اقتصر على الأقوال والأفعال دون التقريرات فقد أوفى وتعريفه صحيح
لأن التقرير ما هو الا كف عن الانكار والكف فعل ، وهذا لا يقدر في التعريف .
والاعتراض عليه بأنه غير جامع اعتراض ساقط والتعريف لا قصور فيه .

(١) كعب بن مالك :

كعب بن مالك بن القين الانصارى السلمى . صحابى وشاعر مشهور * توفي في

خلافة على بن أبى طالب وقيل غير ذلك . الاصابه لابن حجر : ٣٠٢ / ٣ ،

تقريب التهذيب لابن حجر : ١٣٥ / ٢ .

(٢) ابن أبى حذرود :

حذرود بن أبى حذرود بن عمير الاسلمى . صحابى له حديث واحد انظر الاصابه

٣١٦ / ١ ، تقريب التهذيب : ١٥٦ / ١

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٢٠ / ١٠ ، ٢٢١ وفتح البارى بشرح صحيح

البخارى : ٣١١ / ٥ .

- وملخص القول : ان لفظ السنة يطلق على ما جاء منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص من قول وفعل وتقرير سواء كان بيانا لما في الكتاب أم لا (١) .
- واطلاق لفظ السنة أعم وأشمل من لفظ الخبر كما ^{ذكر} ~~وضح~~ صاحب كشف الأسرار
- الامام علاء الدين عبد العزيز البخاري فقال : (انما اختار - يعني الامام البيهقي - في أصوله - لفظ السنة دون لفظ الخبر كما ذكره غيره لأن لفظ السنة شامل لقول الرسول وفعله عليه السلام ويطلق على طريقه الرسول والصحابه رضوان الله عليهم فاختار لفظة تشمل الكل) (٢) .

قال ابن فارس (٣) في فقه اللغة : وكره العلماء قول من قال سنة أبي بكر (٤) وعمر (٥) وانما يقال : سنة الله وسنة رسوله .

(١) الامثلة على ذلك مذكورة في الفصل القادم تركتها لمناسبة المقام .

(٢) كشف الاسرار عن أصول البيهقي : ٣٥٩ / ٢

ابن فارس :

احمد بن فارس بن زكريا القزويني . من أئمة اللغة والادب . له كتب كثيرة منها مقاييس اللغة . توفي في الري سنة ٣٩٥ هـ ~~انظر الاعلام تأليف خير~~

للمدين الزركلي : ١١٣ / ١ X

(٤) أبو بكر الصديق :

عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي ، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صاحب النبي عليه الصلاة والسلام قبل البعثة . وسبق الى الايمان . شهد المشاهد كلها . مات سنة ١٣ هـ انظر الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٣٤١ / ٢ ، ٣٤٢ .

(٥) عمر بن الخطاب :

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أمير المؤمنين ، جم المناقب . استشهد في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ انظر الاصابة لابن حجر : ٥١٨ / ٢ ، ٥١٩ .

ورد عليه الامام الشوكاني هذا القول فقال : (ويجب عن هذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث الصحيح : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ " (١) .

إذاً يطلق لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وجد ذلك في الكتاب أو عثرنا عليه في السنة أو لم نعثر عليه فيها لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تقلبنا ، أو اجتهدوا مجتمعاتهم عليه منهم أو من خلفائهم حسبما اقتضاه النظر المصلحة عندهم فيدخل تحت هذا الاطلاق : (القياس المصالح المرسلات ، الاستحسان) مثال ذلك : ما فعله الصحابة رضوان الله عليهم في حد الخمر فتحديده بثمانين جلد هو السنة التي عمل عليها الصحابة باجتهاد منهم حيث قاسوه على حد القذف واجمعوا عليه (٢) وصار سنة لمن بعدهم يجب العمل بها . وكذلك جمع المصحف الكريم في زمن الخليفتين أبي بكر وعثمان (٣) رضي الله عنهما حصل باجتهادهما واجتهاد بعض الصحابة وأقرهم الباقر على كون ذلك مصلحة . وكذا تضمين الصناعات وتدوين الدواوين وما أشبه ذلك .

(١) ارشاد الفحول : ص ٣٣ والحديث أخرجه ابو داود والترمذي عن العرياض

ابن سارية ، وقال : حسن صحيح .

(٢) انظر اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية : ٢١١ / ١ تحقيق

طه سعد .

(٣) عثمان بن عفان :

عثمان بن عفان بن أبي المصاح الاُموي ، أمير المؤمنين ، ذو النورين ، أحد

السابقين الأولين إلى الاسلام ، والعشرة المبشرة . استشهد في ذي الحجة

سنة ٣٥ هـ انظر الاصابة لابن حجر : ٤٦٢ / ٢ ، ٤٦٣ .

اطلاقات أخرى للسنة :

=====

تطلق السنة بالمعنى العام على الواجب وغيره في عرف أهل اللغة

والحديث •

أما في عرف أهل الفقه فانهم يطلقونها على ما قابل الفرض والواجب

عند الحنفية ، وعلى ما قابل الفرض عند الشافعية والمالكية والحنابلة •

كما تطلق على ما قابل البدعة كقولهم : " فلان من أهل السنة " إذا عمل

على وفق ما عمل عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، كما يقال : " فلان من أهل البدعة "

إذا عمل على خلاف ذلك • وكأن هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه عمل صاحب

الشريعة - الرسول صلى الله عليه وسلم - فأطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة

وان كان العمل بمقتضى الكتاب •

"وقيل هي في العبادات النافلة ، وفي الأدلة ما صدر عن النبي صلى الله

عليه وسلم من غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير " (١) •

(١) ارشاد الفحول للشوكاني : ص ٣٣

المبحث الثاني

=====

أقسام السنة بالنظر الى ذاتها

=====

ذهب الجمهور الى أن السنة تنقسم بحسب ماهيتها وحقيقتها الى
ثلاثة أقسام هي :

- ١ - سنة قولية • ٢ - سنة فعلية • ٣ - سنة تقريرية •

السنة القولية :

هي الأحاديث التي قالها الرسول صلى الله عليه وسلم في مختلف
الأغراض والمنااسبات مما يتعلق بتشريع الأحكام (١) • وهي أكثر السنة الماثورة
كقوله عليه السلام : " إنما الأعمال بالنية " (٢) وقوله : " من سلك
طريقا يطلب به علما سهل له طريقا الى الجنة " (٣) •
وقوله : " صوموا لرؤيتي وأفطروا لرؤيتي " (٤) وقوله : " لا ضرر ولا ضرار " (٥)
وقوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم في البحر : " هو الطهور ماؤه الحل ميتة " (٦)
الى غير ذلك •

-
- (١) انظر السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي : ٤٧ و ٤٨ ، السنة
قبل التدوين للدكتور محمد الخطيب : ١٦ و ١٧ •
(٢) رواه الجماعة • انظر نيل الاوطار للشوكاني : ١٦١/١
(٣) رواه البخاري • انظر فتح الباري : ١٦٠/١ • المطبعة السلفية •
(٤) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ١١٩/٤
(٥) رواه أحمد وابن ماجه • انظر سبل السلام لشرح بلوغ المرام للذمير : ٨٤/٣
(٦) أخرجه الأربعة ، وقال الترمذي : حسن صحيح انظر المرجع السابق : ١٥/١

(٢) السنة الفعلية : =====

هى ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من أفعال وأعمال بقصد التشريع كالوضوء وأداء الصلوات الخمس ببيئاتها وأركانها ، وقد قال عليه السلام : " صلوا كما رأيتموني أصلي " (١) . ومثل أداء مناسك الحج فقد قال عليه الصلاة والسلام : " لتأخذوا عني مناسككم " (٢) . ومثل : القضاء يشاهد ويمين المدعي ، وقطع يد السارق اليمنى من الرسع ، وما كان يفعله عليه السلام في الحروب فانها تعد مشروعة بسبب فعله لها الى غير ذلك .

(٣) السنة التقريرية : =====

هى كل ما أقره الرسول صلى الله عليه وسلم من أفعال وأقوال ، بسكوت منه مع دلالة الرضى ، أو باظهار استحسان وتأيد ، فيعتبر ما صدر عنهم بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم . فمن الأول ، إقراره عليه الصلاة والسلام لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم : " لا يصلين أحدكم العصر الا في بني قريظة " (٣) فقد فهم بعضهم هذا النهي على حقيقته ، فأخروا الى ما بعد المغرب وفهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها ، وبلغ النبي عليه الصلاة والسلام ما فعل الفريقان ، فأقرهما ولم ينكر عليهما .

(١) رواه البخارى . انظر فتح البارى : ١١١ / ٢

(٢) رواه احمد ومسلم والنسائى انظر نيل الاوطار للشوكاني : ١٤٣ / ٥

(٣) أخرجه البخارى ومسلم عن ابن عمر .

ومنه إقراره لطريقة معاذ بن جبل (١) رضى الله عنه في القضاء حينما بعثه الى اليمن . إذ قال له عليه الصلاة والسلام : " كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد رأيي لا آلو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله " (٢) .

ومن الثاني : ما روى أن خالد بن الوليد (٣) رضى الله عنه أكل ضبا قدم الى النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يأكله ، فقال : له بعض الصحابة : أو يحرم أكله يا رسول الله ؟ فقال : لا ولكنه ليس في أرض قومي فأجذني أعافه (٤) .

ومن ذلك أيضا ما رواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيما صعيدا طيبا ، فصليا ثم وجدا الماء في

(١) معاذ بن جبل :

معاذ بن جبل بن عمرو الانصاري الخزرجي ، شهد المشاهد كلها ، ارسله الرسول عليه السلام الى أهل اليمن ليعملهم الى الاسلام ، توفي في الشام سنة ١٧هـ أو ١٨هـ انظر الاصابه : ٤٢٦/٢ ، ٤٢٧ .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي .

(٣) خالد بن الوليد :

خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي ، سيف الله ، من كبار الصحابة أسلم بين الحديبية والفتح وكان أميرا على قتال أهل الردة وغيرها من الفسوح مات بحمص سنة ٢٢هـ . انظر المرجع السابق : ٤١٣/١ وما بعدها .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس . انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب الذبائح والصيد باب الصبا : ٦٦٢/٩ . صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الصيد والذبايح : ٩٨/١٣ ، ٩٩ .

الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : " أصبت السنة " وقال للآخر : " لك الاجر مرتين " (١) .

وهكذا كثير من المسائل التي تقع من الصحابة رضوان الله عليهم فـ صلى الله عليه وسلم أو غيبته صلى الله عليه وسلم ويقرها حين يعلمها فان إقراره لها بيمينان لمشروعيتها .

إقراره عليه السلام إذا لم يوافق فعله فما الحكم ؟

لا يصح أن يكون الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في مجموع فعله وإقراره كمجرد الاقتداء به في الفعل وحده ، لأن كلا منهما دليل مستقل ، فاجتماعهما أقوى وأقطع للاحتتمالات ، فربما ^{كان} الفعل وحده لا زال يحتمل الخصوصية مثلا . فالفعل القائم من المكلف على الاقتداء بفعله صحيح ويزيد على ذلك الإقرار لأنه دليل مثبت أيضا .

فالإقرار منه عليه الصلاة والسلام إذا وافق الفعل فهو صحيح في التأسسي لأن فعله عليه السلام واقع موقع الصواب ، فإذا وافقه إقراره لغيره على مثل ذلك الفعل كان اجتماع الفعل والإقرار أقوى وأقطع للاحتتمالات .

بخلاف ما إذا لم يوافق ، فإن الإقرار وإن اقتضى الصحة فالترك كالمعارض للصحة . وإن لم تتحقق فيه المعارضة فقد ربي فيه شوب التوقف ، لتوقفه عليه الصلاة والسلام عن الفعل مثال ذلك : أنهم كانوا يتحدثون بأشياء من أمور

(١) رواه أبو داود والنسائي : انظر سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعمانى

الجاهلية بحضرته صلى الله عليه وسلم ، وربما تبسم عند ذلك ، ولم يذكر هو من ذلك إلا ما دعت اليه حاجة أو مالا بد منه ، فقد روى عن جابر بن سمرة (١) رضي الله عنه قال : (جالست النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة ، وكان أصحابه يناشدون الشعر ويتذكرون أشياء من أمور الجاهلية وهو ساكت ، وربما تبسم معهم) (٢) .

فان قارن الاقرار قولاً فالامر فيه كما تقدم — أى في صورة انضمام الفعل للاقرار ، فينظر الى الفعل الذى أقره الرسل عليه السلام هل جاء القول على وفق الاقرار له أم جاء على عكسه ؟ كما أقر معاذ بن جبل عندما أخبره بأسلوبه فى القضاء فقال عليه الصلاة والسلام : " الحمد لله الذى وفق رسول الله لسا يرضي رسول الله " (٣) فهذا الاقرار أكد من مجرد السكوت .

فالاقرار منه عليه السلام على قول أو فعل بالسكوت على الفعل وعدم الانكار ثم ظهور الاستبصار على الوجه أو يعبر عنه بالكلام ، فهذا الاقرار أكد من مجرد السكوت . (٤) .

(١) جابر بن سمرة :

جابر بن سمرة بن جادى العامري ، أمه أخت سعد بن أبي وقاص ، توفي فى العراق سنة ٧٤ . انظر الاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر : ٢١٢/١

(٢) أخرجه الترمذى

(٣) أخرجه ابوداود والترمذى .

(٤) انظر تفاصيل ذلك فى الموافقات للشاطبي وعليه شرح عبد الله دراز : ٢١/٤

وما بعدها .

الفصل الثاني

١ قسم السنة باعتبار سندها

تنقسم السنة باعتبار السند عند الجمهور إلى من حيث روايتها وطريق وصولها
إليها إلى :

١ - سنة متواترة .

٢ - أخبار آحاد .

وزاد الحنفية قسماً ثالثاً وهو الحديث المشهور .

المبحث الأول

القسم الأول من السنة

السنة المتواترة

معنى التواتر في اللغة :

ترى يترى كرى : تراخى ، واترى : عمل أفعالاً متواترة بين كل

عشرين فترة . (١)

قال ابن الأعرابي (٢) : ترى يترى : إذا تراخى في العمل

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي : ٣٠٦/٤ .

(٢) ابن الأعرابي : محمد بن زياد ، المعروف بابن الأعرابي ، أبو عبد الله .

علامة باللغة . من أهل الكوفة ، له تصانيف كثيرة . مات في سامراء سنة

٢٣١ هـ . انظر الأعلام لأبي الخير الدين النوكلي : ١٣١/٦ .

فعل شيئاً بعد شيء . (١)

فالتواتر في اللغة عبارته عن تتابع أشياء واحد بعد واحد بينهما مهلة . كقوله تعالى : " ثم أرسلنا رسلنا تترى " (٢) أى واحد بعد واحد بمهلة بينهما .

أما معنى التواتر في اصطلاح الأصوليين : فقد عرف بتماريق كثيره منها تعريف الامام ابن السبكي حيث قال :
" هو خبر جميع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب عن محسوس لا معقول لجواز الغلط فيه (٣) وقد عرفه الامام الأمدى وشرح التعريف فقال :
خبر جماعة مفيد بنفسه للعلم بمخبره "

شرح التعريف :

" خبر " كالجنس للمتواتر والآحاد .
" جماعه " احتراز عن خبر الواحد .
" مفيد للعلم " احتراز عن خبر جماعه لا يفيد العلم ، فانه لا يكون متواتراً بنفسه " احتراز عن خبر جماعه وافق دليل العقل أو دل قول الصادق على صدقهم .
" بمخبره " احتراز عن خبر جماعه أفاد العلم بخبرهم لا (بمخبره)
فانه لا يسمى متواتراً . (٤)

١ - لسان العرب لابن منظور : ١٠١ / ١٤ .

٢ - سورة المؤمنون آية ٤٤ .

٣ - حاشية البناني على شرح الجلال على متن جمع الجوامع لابن السبكي : ١١٩ / ٢ . وانظر كشف الاسرار عن أصول البزدوى لعبد العزيز البخاري : ٣٦٠ / ٢ .

٤ - الاحكام في اصول الأحكام : ١٥ / ٢ .

أقسام السنه المتواتره

١ - المتواتر اللفظى .

٢ - المتواتر المطوى .

المتواتر اللفظى :-

هو أن يكون ما يرويه كل واحد متفقاً مع ما يرويه الآخرون

فى اللفظ والمعنى يبلغ الوالرواة جماعه يحيل العقل اتفاقهم على

الكذب عاده .

وهذا النوع من السنه تواتر لفظيا قليل ومن أمثله :

قوله صلى الله عليه وسلم : " من كذب على متعمداً فیتبوا مقعده من

النار " (١) .

فهو حديث صحيح متواتر اخرجه عشرات الأئمة . (٢)

١ - انظر فتح البارى بشرح صحيح البخارى : ٢٠٢/١ وصحيح

مسلم بشرح النووى : ١٢٩/١٧ ، أبوداود : ٢٨٧/٢ ،

ابن ماجه : ٩/١ .

٢ - انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته ، تأليف محمد ناصر

الدين الألبانى : ٣٥١/٥ ، ٣٥٢ .

المتواتر المعنوي :

=====

أى تواتر المعنى : فسهو ان يكون ما يرويه كل واحد من الجماعة مختلفا عما يرويه الآخرون في اللفظ الا ان اخبارهم تتفق في معنى كلي مشترك بينهما .

فلو بلغ عدد المخبرين الى حد التواتر . لكن اختلفت اخبارهم والوقائع التي أخبروا عنها مع اشتراك أخبارهم في معنى كلي مشترك بين مخبراتهم ، فالكل مخبرون عن ذلك المعنى المشترك ضرورة أخبارهم عن جريانه ، فكان معلوما من أخبارهم وذلك مثل : حديث رفع اليدين في الدعاء لقد روى عنه عليه الصلاة والسلام : أنه كان يرفع يديه في الدعاء " . روى في هذا نحو مائة حديث في وقائع مختلفة ومبارات وألفاظ مختلفة وكل روايه لم يتحقق فيها التواتر اللفظي إلا أن المعنى المشترك فيها وهو رفع اليدين عند الدعاء متواتر بالنظر إلا مجموع الروايات .

والسنة المتواترة تواترا معنويا كثيرة الوجود في السنن العملية كالسنة روى عنه عليه الصلاة والسلام في كيفية الخوض والصلاة والحج وغيرها من شعائر الدين الذي أطلع عليها جمهور المسلمين ونقلها جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة .

فالسنة المتواترة بقسميها سواء كانت متواترة تواتراً لفظياً أو معنوياً هي ما رواه جماعة عن جماعة لا يحصى عددهم ويستحيل اتفاقهم على الكذب عادة ^{عما} سمعوه أو شاهدوه من أفعال وأقوال وتقريرات الرسول عليه الصلاة

والسلام من الأمور التشريعية من عصر الصحابة الى عصر التابعين ثم
عصر تابعي التابعين وهكذا الى أن وصل الينا .

شروط التواتر :-

=====

من تعريف التواتر يمكن أن نستخلص الشروط الواجب توافرها فى
الخبر التواتر المفيد للعلم الضرورى . وهذه الشروط منها ما هو متفق عليه
ومنها ما هو مختلف فيه .

الشروط المتفق عليها :

=====

المخبر

فى الخبر به :

١ - تعدد النقلة بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب بان يكونوا قد انتهوا
فى الكثرة الى حد يمتنع معه أى يستحيل التواطؤ على الكذب عادة ،
والذى يحصل به التواطؤ ليس له عدد محصور ولا يقيد بعدد معين
فقوة الاعتقاد فى صدقه تتزايد تزايداً تدريجياً حتى تكمل كترائده

عقل الصبى حتى ينضج .

٢ - أن يكون علمهم مستنداً الى الحس ، لا الى دليل العقل (١)

X - (الاستناد الى الحس) أى مستندهم فى الأخبار هو الإحساس

بالمخبر عنه وادراكه باحدى الحواس الخمس لا الى العقل لان العقل

قد يخطئ ، وربما يقال ان الحس احيانا قد يخطئ ولا معنى

لإنكار هذا فلا بد من تقيده بأن المحسوس ما لا يشبهه عادة بان تكرر

١ أصل الفقه للشيخ الخضرى : ص ٢١٦ X

(١) (الإحكام للأمدى : ٢٥/٢ +

رؤيته مثلاً X

(فلابد أن يعلموا ذلك عن ضرورة من مشاهدة أو سماع لأن ما لا يكون كذلك يحتمل دخول الخلط فيه كأن "يكون أخبارهم المتواترة عن شيء" قد علموه واعتقدوه بالنظر والاستدلال أو عن شبهة فإن ذلك لا يوجب علماً ضرورياً لأن المسلمين مع تواترهم يخبرون الدهريه بحدوث العالم وتوحيد الصنائع ويخبرون أهل الذمة بصحة نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فلا يقع لهم العلم الضروري بذلك لان العلم به من طريق الاستدلال دون الاضطرار.

وأضاف الشيخ الشوكاني في كتابه ارشاد الفحول الى هذا الشرط تنمة أوبقية فقال : " ومن تمام هذا الشرط أن لا تكون المشاهدة والسمع على سبيل غلط الحس كما في أخبار النصارى بصلب المسيح عليه السلام وأيضا لا بد أن يكونوا على صفة يوثق معها بقولهم فلو اخبروا متلاعبين او مكرهين على ذلك لم يوثق بخبرهم ولا يلتفت اليه(١)

٣ - (أن يكون المخبرون في الطرفين والوسط مستهين في هذه الشروط) (٢)
والتي هي الكثرة والاستناد .

(١) ارشاد الفحول : ص ٤٧ .

(٢) الاحكام للأمدى : ٢٥/٢ .

فوجود العدد المعتبر في كل طبقة من طبقات السند من أوله
الى آخره يزوى ذلك العدد عن مثله وجميعهم يؤمن تواطؤهم
على الكذب وينقل عنه انه شاهد مثله ، في كل عصر من العصور
من عهد الصحابة الى عصر التابعين الى عصر تابعي التابعين وهكذا
الى ان يصل الينا (لأن خبر أهل كل عصر مستقل بنفسه فكانت
هذه الشروط معتبرة فيه) (١) مع ملاحظة توافر وسائل النقل والتدوين
بعد المصور الثلاثة الأولى .

× - (أن يكونوا عالمين بما أخبروا به ، لا ظانين) (٢) ولا مجازفين .

فلو كانوا ظانين لذلك فقط لم يقد القطع . وهذا الشرط لـم
يعتبره جماعة ، وقالوا : " انه غير محتاج اليه لانه إن أريد وجوب
علم الكل به فباطل لأنه لا يمتنع أن يكون بعض المخبرين به مقلدا
او ظانا له او مجازفا وأن أريد وجوب علم البعض فمسلّم ولكنه ماخوف
من شرط كونهم مستنديين الى الحسن " (٣) ×

الشروط المختلف فيها : (٤)

=====

١ - ذهب بعضهم إلى أنه يشترط في عدد التواتر أن لا يحويهم بلد

(١) الإحكام للأمدى : ٢٥ / ٢ .

× الإحكام للأمدى : ٢٥ / ٢ .

× ارشاد الفحول للشوكاني : ص ٤٧ .

(٤) الإحكام للأمدى : ٢٧ / ٢ ، ٢٨ ، ٢٩ .

ولا يحصر لهم عدد • وخالفهم آخرون وهو الصحيح لأنه قد يحصل العلم والقطع بخبر أهل بلد من البلاد ، بل بخبر الحجاج وأهل المسجد بواقعة أو حادثة حدثت مع أنهم محصورون " (١) •

٢ - " ذهب قوم إلى اشتراط الاختلاف في أنساب وأوطان وأديان المخبرين وهو اشتراط فاسد ، لأننا لو قدرنا أهل بلد اتفقت أديانهم وأنسابهم وأخبروا بحادثة شاهدوها لم يمتنع حصول العلم بخبرهم •

٣ - اشتراط جماعة في المخبرين أن يكونوا مسلمين عدولاً فلا يصح أن يكونوا أو بعضهم غير عدول وعلى هذا لا بد أن لا يكونوا كفاراً ولا فساقاً ، لأن الكفر عرضة للكذب والتحريف ، والإسلام والعدالة ^{صوابي} ~~خطي~~ الصدق والتحقيق في القول •

(ولا وجه لهذا الاشتراط فإن حصول العلم الضروري بالخبر المتواتر لا يتوقف على ذلك بل يخص بخبر الكفار والفساق والفسار المميزين والأحرار والعبيد) حيث أنه مع كثرتهم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وتواطؤهم عليه والعادة تحيل ذلك بالنسبة للمسلمين والكفار وليس صدق خبرهم من حيث أن المخبرين به عدول مسلمون ذلك هو ^{المعتبر} (٢) •

(١) الأحكام للأمدى : ٢٧/٢ ، ٢٨ ، ٢٩ •

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني : ص ٤٨ •

٤ - (أن لا يكون المخبِر مكرهين على إخبارهم بالسيف) أو مهددين بالقتل ان لم يخبروا بخبر معين عن حادثة وقعت أو امر محسوس صدقا أو كذبا ..

وهذا الاشتراط (باطل) فإنهم إن حملوا على الصدق لم يمتنع حصول العلم بقولهم ، كما لو لم يحملوا عليه . وإن حملوا على الكذب فيمتنع حصول العلم بخبرهم ، لفوات شرط ، وهو إخبارهم عن معلوم محسوس) .

٥ - (إشتراط الشيعة وجود المعصوم في خبر التواتر حتى لا يتفقوا على الكذب ، وهو باطل أيضا لما بيناه) من أنه لا يشتراط في المخبرين بالخبر المتواتر العدالة والاسلام (فانه لو اتفق أهل بلد من بلاد الكفار على الإخبار عن قتل ملكهم أو أخذ مدينة ، فإن العلم يحصل بخبرهم مع كونهم كفارا فضلا عن كون الإمام المعصوم ليس فيهم ثم لو كان كذلك فالعلم يكون حاصلا بقول الامام المعصوم بالنسبة الى من سمعه لا بخبر التواتر " .

٦ - وزاد اليهود شرطا سادسا وهم وأن كانوا مخالفين لديننا الاسلامي فلا يمنع هذا من عدم الأخذ بأخبارهم باعتبارهم كفارا إذ لا يشتراط في المخبرين أن يكونوا مسلمين عدولا .

وشرطهم هو " ان يكون خبر التواتر مشتملا على أخبار أهل الذلّة والمسكنة ، لأنه إذا لم يكن فيهم من هؤلاء ، فلا يؤمن تواطؤهم

على الكذب لفرض من الأغراض بخلاف ما إذا كانوا أهل ذلة ومسكنة ،
فان خوف مؤاخذتهم بالكذب يمنعهم من الكذب " .

وهذا الشرط باطل ولا يصح كما قال الأمدى : " إذ لو صح
لهم هذا الشرط ، لثبت غرضهم من إبطال العلم بخبر التواتر بمعجزات
النبي عيسى ونبينا محمد عليهما الصلاة والسلام ، حيث أنهم لم
يدخلوا في الاخبار بها ، وهم أهل الذلة والمسكنة ، لكنه باطل
بما نجده من أنفسنا من العلم بأخبار الأكابر والشرفاء إذا أخبروا
بأمر محسوس ، وكانوا خلقاً كثيراً ، بل ربما كان حصول العلم من خبرهم
أسرع من حصول العلم بخبر أهل الذلة والمسكنة لترفع هؤلاء عن
رديلة الكذب لشرفهم وقلة مبالاة لهؤلاء به لخستهم " (١) .

وعموماً " إذا كان شرط من هذه الشروط أسرع من غيره في تحقق
حصول العلم بخبر التواتر فلا يمتنع الأخذ به أما أن يكون ذلك
شرطاً ينتفى العلم بخبر التواتر عند انتقائه فلا " (٢) أى لا يعتد به .

أما الشروط التي يجب توافرها في المتلقي للخبر المتواتر فهي :-

١ - " ان يكونوا عقلاء متأهلين لقبول العلم بما أخبروا به لأنه يستحيل
حصول العلم لمن لا عقل له .

(١) الإحكام للأمدى : ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٢) نفس المرجع السابق : ص ٢٩ .

- ٢ - أن يكونوا عالمين بدليل الخبر وفاهمين له .
- ٣ - أن يكونوا خالين عن اعتقاد ما يخالف ذلك الخبر لشبهة تقليد أو نحوه (١) إن كان من العوام ، أو دليل أن كيان من العلماء فإن إرتسام ذلك في ذهنه واعتقاده له مانع من قبول غيره والاصفاء اليه .
- إلى غير ذلك من الشروط التي أرى أنها غير لازمة ولا يعول عليها (٢)

ما يفيد الخبر المتواتر :

الخبر الذي وصل إلينا عن الرسول عليه الصلاة والسلام ويكون ثابتاً عنه صلى الله عليه وسلم فيجب العمل به ويكفر حاجده ولا مجال للاختلاف ففي الأحكام التي يدل عليها إلا إذا كان اللفظ الوارد عنه ظني الدلالة . فالمتواتر يفيد العلم اليقيني كالمعلم الناشئ من العيان ولا يتطرق إليه الشك وذلك من غير حاجة إلى شيء على نفس الخبر المتواتر وليس في الأخبار ما يعلم صدقه بمجرد أي من غير دليل آخر إلا المتواتر أما غيره من الأخبار فإنما يعلم صدقه بدليل آخر يعضده كالثقة في عدالة راوي الخبر الواحد مثلاً .

وبناءً على هذا (اتفق الجمهور على أن الخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني

بمخبره مطلقاً) (٣) .

- (١) ارشاد الفحول للشوكاني : ص ٤٨
- (٢) الأحكام في أصول الأحكام للأدهي : ٢٥ / ٢
- (٣) انظر شرح الأسنوى لمنهاج البيضاوي مع شرح البدخشي : ٢١٢ / ٢ ، الأحكام للأدهي : ١٥ / ٢

قال السنوي: (وقالت السيدة لـ يفيد مطلباً ، وقبل إنه كان خبراً عنه موجوداً فادو (نه كانه ماعده فلا))^(١)

X هذا (وقد خالفهم في ذلك السنية وهم فرقة من عبدة الأصنام ، والبراهمة

وهم قوم من منكسرى النبوة وجميعهم بأرض الهند ، وذهبوا الى (أن الخبر لا يكون

حجة أصلاً ولا يقع العلم به ٠٠٠ بل يوجب ظناً) ~~فلا~~ وقالوا أيضاً : (لا علم

في غير الضروريات إلا بالحواس دون الأخبار وغيرها) (٢) . وهذا الرأي باطل

والدليل على ذلك ما يلي :

١ - ان حصرهم العلم في الحواس هو نفسه ليس مدركاً بالحواس (٣)

٢ - هناك حقائق يدركها العقل وليست محسوسة وتعلمها بالضرورة (ودليل

ذلك ما يجده كل عاقل من نفسه من العلم الضروري بالبلاد النائية ، والامم السالفة

والقرون الخالية ، والملوك والانبياء والائمة والفضلاء المشهورين ، والوقائع الجارية

بين السلف الماضين بما يسرد علينا من الاخبار حسب وجداننا كالعلم بالمحسوسات ،

عند ادراكنا لها بالحواس) (٤) .

ولا يتطرق إلينا أدنى شك في ذلك ، ولا طريق إلى علمنا بتلك الأمور

والحوادث إلا الخبر المتواتر فقط سواء كان في الماضي أو الحاضر فليس هناك فرق

(ومن أنكر ذلك فقد سقطت مكالمته وظهر جونه أو مجاحدته) (٥) .

(١) شرح المذهب مع شرح السنوي على منهاج الكبيسي : ٢١٦/٢ .

~~كشف~~ كشف الأسرار عن أصول البزدي لعبد العزيز البخاري : ٣٦٢/٢

(٢) الأحكام في أصول الأحكام للأمدى : ١٥/٢

(٣) روضة الناظر ووجه المناظر لابن قدامه المقدسي : ٤٨

(٤) الأحكام للأمدى : ١٥/٢ . وانظر ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٦ ، فواتح

الرحموت بشرح مسلم الثبوت للانصاري ومعه المستصفي من علم الأصول للفرزالي

١١٣/٢

(٥) الأحكام في أصول الأحكام للأمدى : ١٥/٢ ، وانظر ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٦

٣ - ان هذا أنكار لم يصدر من عدد يستحيل تضادهم فهم قليلون ولم ييلفوا
حد التواتر (١) .

٤ - لو سلمنا كونه لا يفيد العلم اليقيني لمخالفتهم فإن هناك أيضا من يخالف
المحسوسات كالسوفسطائية فإنهم شكوا في الأمور الضرورية المدركة بالحس
وحصول العلم بالمحسوسات (٢) .

واعترض النافون لافادة الخبر المتواتر العلم اليقيني بعدة اعتراضات اذكر

منها :-

- ١ - انا نجد التفاوت بين الخبر المتواتر وبين غيره من المحسوسات كمكة ولنسدن
والبداهيات كقولنا : الواحد نصف الاثنين وحصل التفاوت دليل احتمال
(٣)
النقيض وهو عدم وجودها ، واحتمال النقيض مناف للعلم ~~ولا ينفى الا لظن~~
وقد أجاب عن هذا الاعتراض الامام الأسنوي في شرحه لكتاب الشيخ
البيضاوي منهاج الوصول في علم الأصول موضحا جواب البيضاوي فقال : (أجاب
المصنف بان التفاوت الحاصل سببه أن بعض القضايا يكثر استعمالها وتصور
طرفيها ولا يحتاج الى تفكير كالواحد نصف الاثنين ، وبعضها على العكس

(١) روضة الناظر وجة الناظر لابن قدامة المقدسي : ٤٨

(٢) انظر التفاصيل في الأحكام للأمدى : ١٨/٢ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم
الثبوت لعبد العلي الانصاري ومعه المستصفى للفرزالي : ١١٥/٢ ، كشف
الاسرار عن اصول البيهقي : ٣٦٢/٢ .

(٣) انظر شرح الاسنوي مع شرح البدخشي لمناهج البيضاوي : ٢١٨/٢

كقولهم : (ستة وثلاثون نصف الاثنين والسبعين) مثلاً فذلك يستأنس

العقل ببعضها دون بعض فإذا وردت القضية الأولى جزم العقل بها

بسرعة بخلاف القضية الثانية مع اشتراكها في العلمية)

وملخص

ملخص الجواب أنه تشكيك في البديهيات فلا ينظر إليه ولا يسمع .

(قالوا إن الجمهور قد يشبه له فيتأثر ويعتقد ما ليس بصحيح صحيحاً

وينتقل عنه الخبر ثم يتبين بعد ذلك خطؤه وقد استدلوا على ذلك -

بحوادث وربما كان لهم سند قوى مثل حادثة صلب المسيح عليه السلام

فقد أخذ اليهود بعد أن قضي عليه بالصلب وأعدوا له الخشبة على رؤس

الاشهاد ورأه الجمهور مصلوباً على خشبته ثم أنزل ودفنوه ، وتبين بعد

ذلك أنه إنما شبه لهم وأن الذي صلب شخص آخر وقد نطق بذلك القرآن

فكيف يمكن أن يقال أن التواتر يفيد علماً ؟)

X وأجاب عن ذلك العلامة الخضرى في كتابه أصول الفقه فقال : (وهذا

الإعتراف يلجى الى الاعتراف بأن بعض الأخبار قد يكون متواتراً وأساسه

وإنه من إدراك متأثر بالخيال اشترك فيه الجمهور لسبب ما ، ولكنه لا ينفى

أننا نعلم قطعاً بأن هناك من الأخبار ما لا يتطرق إلى عقولنا شك في صحته

كوجود البلاد النائية كالقطب الشمالي والجنوبي مثلاً - وإنكار هذا مكابرة

X أصول الفقه للخضرى : ٢١٥

X أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى : ٢١٥

وجميع ما اعترض به على الخبر المتواتر من حيث إفاضة العلم
اليقيني باطل وغير صحيح فلا يسمع لضعفه ويوجه الى المكابرة وحججه
لما يعلم بالضرورة .

وملخص القول أن جمهور العلماء قالوا إن الحديث أو الخبر المتواتر
يفيد ويوجب العلم اليقيني كالعلم الناشئ من العيان واستدلوا ~~بأنه~~
لذلك أن الناس قد إتفقوا على ذلك بمقتضى فطرهم فان الناس يعرفون
أباءهم وأمهاتهم بالأخبار المتواترة . كما يعرفون أبناءهم بالعيان ،
ويعرفون بالتواتر نشأتهم صفارا ثم صيرورتهم كبارا ، كما يرون ذلك عيانا
في أولادهم ، ويعرفون جهة الكعبة بالخبر المتواتر ، كما يعرفون
جهات منازلهم بالعيان ، فجميع الأشياء التي يجد الإنسان نفسه
سائدة ومطمئنة عند معرفتها وسامعها يحصل له العلم بها قطعاً
بمنزلة العلم الحاصل له بالعيان .

X (وقد أثبت التحقيق المنطقي صحة ما إتفق أو تواضع الناس على
صدقه منذ القدم ، وذلك لان الناس خلقوا على مشارب متباينة وطبائع
مختلفة لا يتفقون . فإن إتفقوا في خبر فاما عن سماع أو اختراع واتفاقهم
على الاختراع باطل لأن كثرتهم وعدم إحصائهم يجعل إتفاقهم على
ما يخترعون مستحيلاً فلم يبق إلا أن الاتفاق كان منياً على السماع . فلاحاديت
المتواترة الإحتجاج بها في قوة الإحتجاج بالقرآن) (١) X

العلم الحاصل من المتواتر ضروري أم نظري :

العلم الضروري (١) : عبارة عن الأولي الذي يحصل بغير واسطة ولا يحتاج

فيه إلى تأمل ونظر بل نجد أنفسنا مضطرين إليه كقولنا : القديم ليس محدثا والمعدوم ليس موجودا * وهو يحصل له من تشكيل واسطة في الذهن كالمعلوم

المحسوسة والعلم بالتجربة كقولنا : الماء صرور ، والنار محرقة *

العلم النظري : هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك وتختلف فيه

الأحوال والقدرات فيعلمه بعض الناس دون بعض ويحتاج إلى اجتياز عمليات عقلية

حتى يحصل العلم اليقيني بهذه الوسطة (٢) *

وفي هذه المسألة آراء هي (٣) :

(١) اتفق الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة على أن العلم

الحاصل عن خبر التواتر ضروري أي لا يحتاج إلى نظر وكسب ، وعليه أكر

علماء الأصول *

(٢) قال الكمبي ~~١~~ وأبو الحسين البصري ~~٢~~ من المعتزلة والداق ~~٣~~ من

(١) روضة الناظر وجة الناظر لابن قدامة المقدسي : ٤٩

(٢) روضة الناظر لابن قدامة : ٤٩

(٣) انظر المرجع والرقم السابقين ، الأحكام للامدي : ١٨ / ٢ ، ١٩٠

~~٤~~ الكمبي :

عبد الله بن أحمد بن محمود الكمبي البلخي الخراساني ، أحد أئمة
المعتزلة ، له كتب كثيرة ، توفي في بلخ سنة ٣١٩ هـ . ~~٥~~ ~~٦~~ ~~٧~~ ~~٨~~ ~~٩~~ ~~١٠~~ ~~١١~~ ~~١٢~~ ~~١٣~~ ~~١٤~~ ~~١٥~~ ~~١٦~~ ~~١٧~~ ~~١٨~~ ~~١٩~~ ~~٢٠~~ ~~٢١~~ ~~٢٢~~ ~~٢٣~~ ~~٢٤~~ ~~٢٥~~ ~~٢٦~~ ~~٢٧~~ ~~٢٨~~ ~~٢٩~~ ~~٣٠~~ ~~٣١~~ ~~٣٢~~ ~~٣٣~~ ~~٣٤~~ ~~٣٥~~ ~~٣٦~~ ~~٣٧~~ ~~٣٨~~ ~~٣٩~~ ~~٤٠~~ ~~٤١~~ ~~٤٢~~ ~~٤٣~~ ~~٤٤~~ ~~٤٥~~ ~~٤٦~~ ~~٤٧~~ ~~٤٨~~ ~~٤٩~~ ~~٥٠~~ ~~٥١~~ ~~٥٢~~ ~~٥٣~~ ~~٥٤~~ ~~٥٥~~ ~~٥٦~~ ~~٥٧~~ ~~٥٨~~ ~~٥٩~~ ~~٦٠~~ ~~٦١~~ ~~٦٢~~ ~~٦٣~~ ~~٦٤~~ ~~٦٥~~ ~~٦٦~~ ~~٦٧~~ ~~٦٨~~ ~~٦٩~~ ~~٧٠~~ ~~٧١~~ ~~٧٢~~ ~~٧٣~~ ~~٧٤~~ ~~٧٥~~ ~~٧٦~~ ~~٧٧~~ ~~٧٨~~ ~~٧٩~~ ~~٨٠~~ ~~٨١~~ ~~٨٢~~ ~~٨٣~~ ~~٨٤~~ ~~٨٥~~ ~~٨٦~~ ~~٨٧~~ ~~٨٨~~ ~~٨٩~~ ~~٩٠~~ ~~٩١~~ ~~٩٢~~ ~~٩٣~~ ~~٩٤~~ ~~٩٥~~ ~~٩٦~~ ~~٩٧~~ ~~٩٨~~ ~~٩٩~~ ~~١٠٠~~ ~~١٠١~~ ~~١٠٢~~ ~~١٠٣~~ ~~١٠٤~~ ~~١٠٥~~ ~~١٠٦~~ ~~١٠٧~~ ~~١٠٨~~ ~~١٠٩~~ ~~١١٠~~ ~~١١١~~ ~~١١٢~~ ~~١١٣~~ ~~١١٤~~ ~~١١٥~~ ~~١١٦~~ ~~١١٧~~ ~~١١٨~~ ~~١١٩~~ ~~١٢٠~~ ~~١٢١~~ ~~١٢٢~~ ~~١٢٣~~ ~~١٢٤~~ ~~١٢٥~~ ~~١٢٦~~ ~~١٢٧~~ ~~١٢٨~~ ~~١٢٩~~ ~~١٣٠~~ ~~١٣١~~ ~~١٣٢~~ ~~١٣٣~~ ~~١٣٤~~ ~~١٣٥~~ ~~١٣٦~~ ~~١٣٧~~ ~~١٣٨~~ ~~١٣٩~~ ~~١٤٠~~ ~~١٤١~~ ~~١٤٢~~ ~~١٤٣~~ ~~١٤٤~~ ~~١٤٥~~ ~~١٤٦~~ ~~١٤٧~~ ~~١٤٨~~ ~~١٤٩~~ ~~١٥٠~~ ~~١٥١~~ ~~١٥٢~~ ~~١٥٣~~ ~~١٥٤~~ ~~١٥٥~~ ~~١٥٦~~ ~~١٥٧~~ ~~١٥٨~~ ~~١٥٩~~ ~~١٦٠~~ ~~١٦١~~ ~~١٦٢~~ ~~١٦٣~~ ~~١٦٤~~ ~~١٦٥~~ ~~١٦٦~~ ~~١٦٧~~ ~~١٦٨~~ ~~١٦٩~~ ~~١٧٠~~ ~~١٧١~~ ~~١٧٢~~ ~~١٧٣~~ ~~١٧٤~~ ~~١٧٥~~ ~~١٧٦~~ ~~١٧٧~~ ~~١٧٨~~ ~~١٧٩~~ ~~١٨٠~~ ~~١٨١~~ ~~١٨٢~~ ~~١٨٣~~ ~~١٨٤~~ ~~١٨٥~~ ~~١٨٦~~ ~~١٨٧~~ ~~١٨٨~~ ~~١٨٩~~ ~~١٩٠~~ ~~١٩١~~ ~~١٩٢~~ ~~١٩٣~~ ~~١٩٤~~ ~~١٩٥~~ ~~١٩٦~~ ~~١٩٧~~ ~~١٩٨~~ ~~١٩٩~~ ~~٢٠٠~~ ~~٢٠١~~ ~~٢٠٢~~ ~~٢٠٣~~ ~~٢٠٤~~ ~~٢٠٥~~ ~~٢٠٦~~ ~~٢٠٧~~ ~~٢٠٨~~ ~~٢٠٩~~ ~~٢١٠~~ ~~٢١١~~ ~~٢١٢~~ ~~٢١٣~~ ~~٢١٤~~ ~~٢١٥~~ ~~٢١٦~~ ~~٢١٧~~ ~~٢١٨~~ ~~٢١٩~~ ~~٢٢٠~~ ~~٢٢١~~ ~~٢٢٢~~ ~~٢٢٣~~ ~~٢٢٤~~ ~~٢٢٥~~ ~~٢٢٦~~ ~~٢٢٧~~ ~~٢٢٨~~ ~~٢٢٩~~ ~~٢٣٠~~ ~~٢٣١~~ ~~٢٣٢~~ ~~٢٣٣~~ ~~٢٣٤~~ ~~٢٣٥~~ ~~٢٣٦~~ ~~٢٣٧~~ ~~٢٣٨~~ ~~٢٣٩~~ ~~٢٤٠~~ ~~٢٤١~~ ~~٢٤٢~~ ~~٢٤٣~~ ~~٢٤٤~~ ~~٢٤٥~~ ~~٢٤٦~~ ~~٢٤٧~~ ~~٢٤٨~~ ~~٢٤٩~~ ~~٢٥٠~~ ~~٢٥١~~ ~~٢٥٢~~ ~~٢٥٣~~ ~~٢٥٤~~ ~~٢٥٥~~ ~~٢٥٦~~ ~~٢٥٧~~ ~~٢٥٨~~ ~~٢٥٩~~ ~~٢٦٠~~ ~~٢٦١~~ ~~٢٦٢~~ ~~٢٦٣~~ ~~٢٦٤~~ ~~٢٦٥~~ ~~٢٦٦~~ ~~٢٦٧~~ ~~٢٦٨~~ ~~٢٦٩~~ ~~٢٧٠~~ ~~٢٧١~~ ~~٢٧٢~~ ~~٢٧٣~~ ~~٢٧٤~~ ~~٢٧٥~~ ~~٢٧٦~~ ~~٢٧٧~~ ~~٢٧٨~~ ~~٢٧٩~~ ~~٢٨٠~~ ~~٢٨١~~ ~~٢٨٢~~ ~~٢٨٣~~ ~~٢٨٤~~ ~~٢٨٥~~ ~~٢٨٦~~ ~~٢٨٧~~ ~~٢٨٨~~ ~~٢٨٩~~ ~~٢٩٠~~ ~~٢٩١~~ ~~٢٩٢~~ ~~٢٩٣~~ ~~٢٩٤~~ ~~٢٩٥~~ ~~٢٩٦~~ ~~٢٩٧~~ ~~٢٩٨~~ ~~٢٩٩~~ ~~٣٠٠~~ ~~٣٠١~~ ~~٣٠٢~~ ~~٣٠٣~~ ~~٣٠٤~~ ~~٣٠٥~~ ~~٣٠٦~~ ~~٣٠٧~~ ~~٣٠٨~~ ~~٣٠٩~~ ~~٣١٠~~ ~~٣١١~~ ~~٣١٢~~ ~~٣١٣~~ ~~٣١٤~~ ~~٣١٥~~ ~~٣١٦~~ ~~٣١٧~~ ~~٣١٨~~ ~~٣١٩~~ ~~٣٢٠~~ ~~٣٢١~~ ~~٣٢٢~~ ~~٣٢٣~~ ~~٣٢٤~~ ~~٣٢٥~~ ~~٣٢٦~~ ~~٣٢٧~~ ~~٣٢٨~~ ~~٣٢٩~~ ~~٣٣٠~~ ~~٣٣١~~ ~~٣٣٢~~ ~~٣٣٣~~ ~~٣٣٤~~ ~~٣٣٥~~ ~~٣٣٦~~ ~~٣٣٧~~ ~~٣٣٨~~ ~~٣٣٩~~ ~~٣٤٠~~ ~~٣٤١~~ ~~٣٤٢~~ ~~٣٤٣~~ ~~٣٤٤~~ ~~٣٤٥~~ ~~٣٤٦~~ ~~٣٤٧~~ ~~٣٤٨~~ ~~٣٤٩~~ ~~٣٥٠~~ ~~٣٥١~~ ~~٣٥٢~~ ~~٣٥٣~~ ~~٣٥٤~~ ~~٣٥٥~~ ~~٣٥٦~~ ~~٣٥٧~~ ~~٣٥٨~~ ~~٣٥٩~~ ~~٣٦٠~~ ~~٣٦١~~ ~~٣٦٢~~ ~~٣٦٣~~ ~~٣٦٤~~ ~~٣٦٥~~ ~~٣٦٦~~ ~~٣٦٧~~ ~~٣٦٨~~ ~~٣٦٩~~ ~~٣٧٠~~ ~~٣٧١~~ ~~٣٧٢~~ ~~٣٧٣~~ ~~٣٧٤~~ ~~٣٧٥~~ ~~٣٧٦~~ ~~٣٧٧~~ ~~٣٧٨~~ ~~٣٧٩~~ ~~٣٨٠~~ ~~٣٨١~~ ~~٣٨٢~~ ~~٣٨٣~~ ~~٣٨٤~~ ~~٣٨٥~~ ~~٣٨٦~~ ~~٣٨٧~~ ~~٣٨٨~~ ~~٣٨٩~~ ~~٣٩٠~~ ~~٣٩١~~ ~~٣٩٢~~ ~~٣٩٣~~ ~~٣٩٤~~ ~~٣٩٥~~ ~~٣٩٦~~ ~~٣٩٧~~ ~~٣٩٨~~ ~~٣٩٩~~ ~~٤٠٠~~ ~~٤٠١~~ ~~٤٠٢~~ ~~٤٠٣~~ ~~٤٠٤~~ ~~٤٠٥~~ ~~٤٠٦~~ ~~٤٠٧~~ ~~٤٠٨~~ ~~٤٠٩~~ ~~٤١٠~~ ~~٤١١~~ ~~٤١٢~~ ~~٤١٣~~ ~~٤١٤~~ ~~٤١٥~~ ~~٤١٦~~ ~~٤١٧~~ ~~٤١٨~~ ~~٤١٩~~ ~~٤٢٠~~ ~~٤٢١~~ ~~٤٢٢~~ ~~٤٢٣~~ ~~٤٢٤~~ ~~٤٢٥~~ ~~٤٢٦~~ ~~٤٢٧~~ ~~٤٢٨~~ ~~٤٢٩~~ ~~٤٣٠~~ ~~٤٣١~~ ~~٤٣٢~~ ~~٤٣٣~~ ~~٤٣٤~~ ~~٤٣٥~~ ~~٤٣٦~~ ~~٤٣٧~~ ~~٤٣٨~~ ~~٤٣٩~~ ~~٤٤٠~~ ~~٤٤١~~ ~~٤٤٢~~ ~~٤٤٣~~ ~~٤٤٤~~ ~~٤٤٥~~ ~~٤٤٦~~ ~~٤٤٧~~ ~~٤٤٨~~ ~~٤٤٩~~ ~~٤٥٠~~ ~~٤٥١~~ ~~٤٥٢~~ ~~٤٥٣~~ ~~٤٥٤~~ ~~٤٥٥~~ ~~٤٥٦~~ ~~٤٥٧~~ ~~٤٥٨~~ ~~٤٥٩~~ ~~٤٦٠~~ ~~٤٦١~~ ~~٤٦٢~~ ~~٤٦٣~~ ~~٤٦٤~~ ~~٤٦٥~~ ~~٤٦٦~~ ~~٤٦٧~~ ~~٤٦٨~~ ~~٤٦٩~~ ~~٤٧٠~~ ~~٤٧١~~ ~~٤٧٢~~ ~~٤٧٣~~ ~~٤٧٤~~ ~~٤٧٥~~ ~~٤٧٦~~ ~~٤٧٧~~ ~~٤٧٨~~ ~~٤٧٩~~ ~~٤٨٠~~ ~~٤٨١~~ ~~٤٨٢~~ ~~٤٨٣~~ ~~٤٨٤~~ ~~٤٨٥~~ ~~٤٨٦~~ ~~٤٨٧~~ ~~٤٨٨~~ ~~٤٨٩~~ ~~٤٩٠~~ ~~٤٩١~~ ~~٤٩٢~~ ~~٤٩٣~~ ~~٤٩٤~~ ~~٤٩٥~~ ~~٤٩٦~~ ~~٤٩٧~~ ~~٤٩٨~~ ~~٤٩٩~~ ~~٥٠٠~~ ~~٥٠١~~ ~~٥٠٢~~ ~~٥٠٣~~ ~~٥٠٤~~ ~~٥٠٥~~ ~~٥٠٦~~ ~~٥٠٧~~ ~~٥٠٨~~ ~~٥٠٩~~ ~~٥١٠~~ ~~٥١١~~ ~~٥١٢~~ ~~٥١٣~~ ~~٥١٤~~ ~~٥١٥~~ ~~٥١٦~~ ~~٥١٧~~ ~~٥١٨~~ ~~٥١٩~~ ~~٥٢٠~~ ~~٥٢١~~ ~~٥٢٢~~ ~~٥٢٣~~ ~~٥٢٤~~ ~~٥٢٥~~ ~~٥٢٦~~ ~~٥٢٧~~ ~~٥٢٨~~ ~~٥٢٩~~ ~~٥٣٠~~ ~~٥٣١~~ ~~٥٣٢~~ ~~٥٣٣~~ ~~٥٣٤~~ ~~٥٣٥~~ ~~٥٣٦~~ ~~٥٣٧~~ ~~٥٣٨~~ ~~٥٣٩~~ ~~٥٤٠~~ ~~٥٤١~~ ~~٥٤٢~~ ~~٥٤٣~~ ~~٥٤٤~~ ~~٥٤٥~~ ~~٥٤٦~~ ~~٥٤٧~~ ~~٥٤٨~~ ~~٥٤٩~~ ~~٥٥٠~~ ~~٥٥١~~ ~~٥٥٢~~ ~~٥٥٣~~ ~~٥٥٤~~ ~~٥٥٥~~ ~~٥٥٦~~ ~~٥٥٧~~ ~~٥٥٨~~ ~~٥٥٩~~ ~~٥٦٠~~ ~~٥٦١~~ ~~٥٦٢~~ ~~٥٦٣~~ ~~٥٦٤~~ ~~٥٦٥~~ ~~٥٦٦~~ ~~٥٦٧~~ ~~٥٦٨~~ ~~٥٦٩~~ ~~٥٧٠~~ ~~٥٧١~~ ~~٥٧٢~~ ~~٥٧٣~~ ~~٥٧٤~~ ~~٥٧٥~~ ~~٥٧٦~~ ~~٥٧٧~~ ~~٥٧٨~~ ~~٥٧٩~~ ~~٥٨٠~~ ~~٥٨١~~ ~~٥٨٢~~ ~~٥٨٣~~ ~~٥٨٤~~ ~~٥٨٥~~ ~~٥٨٦~~ ~~٥٨٧~~ ~~٥٨٨~~ ~~٥٨٩~~ ~~٥٩٠~~ ~~٥٩١~~ ~~٥٩٢~~ ~~٥٩٣~~ ~~٥٩٤~~ ~~٥٩٥~~ ~~٥٩٦~~ ~~٥٩٧~~ ~~٥٩٨~~ ~~٥٩٩~~ ~~٦٠٠~~ ~~٦٠١~~ ~~٦٠٢~~ ~~٦٠٣~~ ~~٦٠٤~~ ~~٦٠٥~~ ~~٦٠٦~~ ~~٦٠٧~~ ~~٦٠٨~~ ~~٦٠٩~~ ~~٦١٠~~ ~~٦١١~~ ~~٦١٢~~ ~~٦١٣~~ ~~٦١٤~~ ~~٦١٥~~ ~~٦١٦~~ ~~٦١٧~~ ~~٦١٨~~ ~~٦١٩~~ ~~٦٢٠~~ ~~٦٢١~~ ~~٦٢٢~~ ~~٦٢٣~~ ~~٦٢٤~~ ~~٦٢٥~~ ~~٦٢٦~~ ~~٦٢٧~~ ~~٦٢٨~~ ~~٦٢٩~~ ~~٦٣٠~~ ~~٦٣١~~ ~~٦٣٢~~ ~~٦٣٣~~ ~~٦٣٤~~ ~~٦٣٥~~ ~~٦٣٦~~ ~~٦٣٧~~ ~~٦٣٨~~ ~~٦٣٩~~ ~~٦٤٠~~ ~~٦٤١~~ ~~٦٤٢~~ ~~٦٤٣~~ ~~٦٤٤~~ ~~٦٤٥~~ ~~٦٤٦~~ ~~٦٤٧~~ ~~٦٤٨~~ ~~٦٤٩~~ ~~٦٥٠~~ ~~٦٥١~~ ~~٦٥٢~~ ~~٦٥٣~~ ~~٦٥٤~~ ~~٦٥٥~~ ~~٦٥٦~~ ~~٦٥٧~~ ~~٦٥٨~~ ~~٦٥٩~~ ~~٦٦٠~~ ~~٦٦١~~ ~~٦٦٢~~ ~~٦٦٣~~ ~~٦٦٤~~ ~~٦٦٥~~ ~~٦٦٦~~ ~~٦٦٧~~ ~~٦٦٨~~ ~~٦٦٩~~ ~~٦٧٠~~ ~~٦٧١~~ ~~٦٧٢~~ ~~٦٧٣~~ ~~٦٧٤~~ ~~٦٧٥~~ ~~٦٧٦~~ ~~٦٧٧~~ ~~٦٧٨~~ ~~٦٧٩~~ ~~٦٨٠~~ ~~٦٨١~~ ~~٦٨٢~~ ~~٦٨٣~~ ~~٦٨٤~~ ~~٦٨٥~~ ~~٦٨٦~~ ~~٦٨٧~~ ~~٦٨٨~~ ~~٦٨٩~~ ~~٦٩٠~~ ~~٦٩١~~ ~~٦٩٢~~ ~~٦٩٣~~ ~~٦٩٤~~ ~~٦٩٥~~ ~~٦٩٦~~ ~~٦٩٧~~ ~~٦٩٨~~ ~~٦٩٩~~ ~~٧٠٠~~ ~~٧٠١~~ ~~٧٠٢~~ ~~٧٠٣~~ ~~٧٠٤~~ ~~٧٠٥~~ ~~٧٠٦~~ ~~٧٠٧~~ ~~٧٠٨~~ ~~٧٠٩~~ ~~٧١٠~~ ~~٧١١~~ ~~٧١٢~~ ~~٧١٣~~ ~~٧١٤~~ ~~٧١٥~~ ~~٧١٦~~ ~~٧١٧~~ ~~٧١٨~~ ~~٧١٩~~ ~~٧٢٠~~ ~~٧٢١~~ ~~٧٢٢~~ ~~٧٢٣~~ ~~٧٢٤~~ ~~٧٢٥~~ ~~٧٢٦~~ ~~٧٢٧~~ ~~٧٢٨~~ ~~٧٢٩~~ ~~٧٣٠~~ ~~٧٣١~~ ~~٧٣٢~~ ~~٧٣٣~~ ~~٧٣٤~~ ~~٧٣٥~~ ~~٧٣٦~~ ~~٧٣٧~~ ~~٧٣٨~~ ~~٧٣٩~~ ~~٧٤٠~~ ~~٧٤١~~ ~~٧٤٢~~ ~~٧٤٣~~ ~~٧٤٤~~ ~~٧٤٥~~ ~~٧٤٦~~ ~~٧٤٧~~ ~~٧٤٨~~ ~~٧٤٩~~ ~~٧٥٠~~ ~~٧٥١~~ ~~٧٥٢~~ ~~٧٥٣~~ ~~٧٥٤~~ ~~٧٥٥~~ ~~٧٥٦~~ ~~٧٥٧~~ ~~٧٥٨~~ ~~٧٥٩~~ ~~٧٦٠~~ ~~٧٦١~~ ~~٧٦٢~~ ~~٧٦٣~~ ~~٧٦٤~~ ~~٧٦٥~~ ~~٧٦٦~~ ~~٧٦٧~~ ~~٧٦٨~~ ~~٧٦٩~~ ~~٧٧٠~~ ~~٧٧١~~ ~~٧٧٢~~ ~~٧٧٣~~ ~~٧٧٤~~ ~~٧٧٥~~ ~~٧٧٦~~ ~~٧٧٧~~ ~~٧٧٨~~ ~~٧٧٩~~ ~~٧٨٠~~ ~~٧٨١~~ ~~٧٨٢~~ ~~٧٨٣~~ ~~٧٨٤~~ ~~٧٨٥~~ ~~٧٨٦~~ ~~٧٨٧~~ ~~٧٨٨~~ ~~٧٨٩~~ ~~٧٩٠~~ ~~٧٩١~~ ~~٧٩٢~~ ~~٧٩٣~~ ~~٧٩٤~~ ~~٧٩٥~~ ~~٧٩٦~~ ~~٧٩٧~~ ~~٧٩٨~~ ~~٧٩٩~~ ~~٨٠٠~~ ~~٨٠١~~ ~~٨٠٢~~ ~~٨٠٣~~ ~~٨٠٤~~ ~~٨٠٥~~ ~~٨٠٦~~ ~~٨٠٧~~ ~~٨٠٨~~ ~~٨٠٩~~ ~~٨١٠~~ ~~٨١١~~ ~~٨١٢~~ ~~٨١٣~~ ~~٨١٤~~ ~~٨١٥~~ ~~٨١٦~~ ~~٨١٧~~ ~~٨١٨~~ ~~٨١٩~~ ~~٨٢٠~~ ~~٨٢١~~ ~~٨٢٢~~ ~~٨٢٣~~ ~~٨٢٤~~ ~~٨٢٥~~ ~~٨٢٦~~ ~~٨٢٧~~ ~~٨٢٨~~ ~~٨٢٩~~ ~~٨٣٠~~ ~~٨٣١~~ ~~٨٣٢~~ ~~٨٣٣~~ ~~٨٣٤~~ ~~٨٣٥~~ ~~٨٣٦~~ ~~٨٣٧~~ ~~٨٣٨~~ ~~٨٣٩~~ ~~٨٤٠~~ ~~٨٤١~~ ~~٨٤٢~~ ~~٨٤٣~~ ~~٨٤٤~~ ~~٨٤٥~~ ~~٨٤٦~~ ~~٨٤٧~~ ~~٨٤٨~~ ~~٨٤٩~~ ~~٨٥٠~~ ~~٨٥١~~ ~~٨٥٢~~ ~~٨٥٣~~ ~~٨٥٤~~ ~~٨٥٥~~ ~~٨٥٦~~ ~~٨٥٧~~ ~~٨٥٨~~ ~~٨٥٩~~ ~~٨٦٠~~ ~~٨٦١~~ ~~٨٦٢~~ ~~٨٦٣~~ ~~٨٦٤~~ ~~٨٦٥~~ ~~٨٦٦~~ ~~٨٦٧~~ ~~٨٦٨~~ ~~٨٦٩~~ ~~٨٧٠~~ ~~٨٧١~~ ~~٨٧٢~~ ~~٨٧٣~~ ~~٨٧٤~~ ~~٨٧٥~~ ~~٨٧٦~~ ~~٨٧٧~~ ~~٨٧٨~~ ~~٨٧٩~~ ~~٨٨٠~~ ~~٨٨١~~ ~~٨٨٢~~ ~~٨٨٣~~ ~~٨٨٤~~ ~~٨٨٥~~ ~~٨٨٦~~ ~~٨٨٧~~ ~~٨٨٨~~ ~~٨٨٩~~ ~~٨٩٠~~ ~~٨٩١~~ ~~٨٩٢~~ ~~٨٩٣~~ ~~٨٩٤~~ ~~٨٩٥~~ ~~٨٩٦~~ ~~٨٩٧~~ ~~٨٩٨~~ ~~٨٩٩~~ ~~٩٠٠~~ ~~٩٠١~~ ~~٩٠٢~~ ~~٩٠٣~~ ~~٩٠٤~~ ~~٩٠٥~~ ~~٩٠٦~~ ~~٩٠٧~~ ~~٩٠٨~~ ~~٩٠٩~~ ~~٩١٠~~ ~~٩١١~~ ~~٩١٢~~ ~~٩١٣~~ ~~٩١٤~~ ~~٩١٥~~ ~~٩١٦~~ ~~٩١٧~~ ~~٩١٨~~ ~~٩١٩~~ ~~٩٢٠~~ ~~٩٢١~~ ~~٩٢٢~~ ~~٩٢٣~~ ~~٩٢٤~~ ~~٩٢٥~~ ~~٩٢٦~~ ~~٩٢٧~~ ~~٩٢٨~~ ~~٩٢٩~~ ~~٩٣٠~~ ~~٩٣١~~ ~~٩٣٢~~ ~~٩٣٣~~ ~~٩٣٤~~ ~~٩٣٥~~ ~~٩٣٦~~ ~~٩٣٧~~ ~~٩٣٨~~ ~~٩٣٩~~ ~~٩٤٠~~ ~~٩٤١~~ ~~٩٤٢~~ ~~٩٤٣~~ ~~٩٤٤~~ ~~٩٤٥~~ ~~٩٤٦~~ ~~٩٤٧~~ ~~٩٤٨~~ ~~٩٤٩~~ ~~٩٥٠~~ ~~٩٥١~~ ~~٩٥٢~~ ~~٩٥٣~~ ~~٩٥٤~~ ~~٩٥٥~~ ~~٩٥٦~~ ~~٩٥٧~~ ~~٩٥٨~~ ~~٩٥٩~~ ~~٩٦٠~~ ~~٩٦١~~ ~~٩٦٢~~ ~~٩٦٣~~ ~~٩٦٤~~ ~~٩٦٥~~

أصحاب الشافعي ، وأبو الخطاب ~~الخطابي~~ الخبلي : إنه نظري لأنه لم يفسد العلم بنفسه ولا يكون إلا بعد مقدمتين تمران على الفكر وهما :-

الأولى : أن المخبرين مع اختلاف أحوالهم وكثرتهم لا يوجد داع إلى اجتماعهم على

الكذب من حصول منفعة أو دفع مضرة .

الثانية : أن ^{المخبر} المختبر عنه محسوس ولا يشتهه ^{فنيبي} فنيبي العلم بالصدق على المقدمتين ،

ولا بد من إشعار النفس بهما وإن لم يتشكل فيها بلفظ منظوم فقد شعرت

به حتى حصل التصديق ، ورب واسطة حاضرة في الذهن لا يشعر

الإنسان بتوسطها كقولنا : الاثنان نصف الأربعة ، فإننا لا نعلم ذلك

إلا بواسطة أن النصف أحد جزئي الجملة المساوي للآخر والاثنان

كذلك فقد حصل العلم بواسطة لكنها جلية في الذهن ، ولهذا

لوقيل ستة وثلاثون نصف اثنين وسبعين افتقر فيه إلى تأمل ونظر .

(٣) توقف جماعة في ذلك فلم تقل بأنه ضروري أو نظري كالشريف المرتضي (٢)

من الشيعة واختاره الأمدى .

✂ أبو الخطاب :

محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، إمام الخبيلية في عصره . من

كتبه " التمهيد في أصول الفقه " انظر الأعلام للزركلي : ٤٩١/٥

(٢) الشريف المرتضي :

علي بن الحسين بن موسى ، من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب

أحد الأئمة في علم الكلام والأدب والشعر على مذهب الإمامية والاعتزال ، له

تصانيف كثيرة في التشيع . مولده وفاته ببغداد سنة ٤٣٦ هـ البداية والنهاية

لابن كثير : ٥٣/١٢ ، وفيات الأعيان لابن خلكان : ٣١٣/٣ .

والحق قول الجمهور للقطع باننا نجد من نفوسنا جزما بوجود
البلاد النائية عما مثل : واشنطن وبكين ولندن وباريس ، ووجود
الاشخاص الماضية قبلنا جزما خاليا عن التردد جار مجرى جزما بوجود
المشاهدات ، فالمنكر لحصول العلم الضروري بالتواتر كالمنكر لحصول
العلم الضروري بالمشاهدات وذلك سفسطة لا يستحق صاحبها الجدل
معه ، وأيضا لو لم يكن ضروريا لافتقار الى توسيط المقدمتين السالفتي
الذكر واللازم منتف لان نعلم بذلك قطعا مع انتفاء المقدمتين
لحصوله بالعادة لا بالمقدمتين .

واستدل الجمهور بأدلة قوية دفعت أدلة الرأى للقائل بأن العلم
الحاصل من خبر التواتر نظري هي : (١)

١ - ان العلم النظري يجوز أن يرد فيه الشك ولا يعلمه كل الناس أى
لا يستوفيه في حصول العلم به بل يعلمه من هو أهل للنظر فقط
وهذا غير منطبق على العلم الذى يفيد التواتر اذا يعلمه
كل من يسمعه سواء كان له أهليه النظر والاستدلال أم لا كالصبيان
والعوام .

٢ - السامع له يجد نفسه مضطرا يقينا به كوجود بكين وطوكيو
ولندن وواشنطن وغيرها من البلاد النائية ، ووجود الأئمة

الأربعة كأبي خنيفة (١) ومالك (٢) والشافعي (٣) وأحمد
ابن حنبل (٤) رحمهم الله ، ولا يجد في نفسه سابقة فكسر
ولا نظر فيما يناسبه من العلوم المتقدمة عليه ، ولا في ترتيبها
المفضى إليه . ولو كان نظريا لما كان كذلك .

- ٣ - لأن العلم بخبر التواتر لا ينتفي بالشبهة وهذه هي أمانة الضرورة .
٤ - أنه لو كان نظريا لا يمكن الاضراب عنه ، كما في سائر النظريات
وحيث لم يكن كذلك ، دل على كونه ضروريا .

(١) الإمام أبو خنيفة :

النعمان بن ثابت الكوفي ، يقال أصله من فارس ، ويقال مولى بنسي
تيم ، فقيه مشهور ، من السادسة ، مات سنة ٥٠ هـ على الصحيح . تقريب
التهذيب لابن حجر : ٣٠٢/٢

(٢) الإمام مالك :

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله ، المدني ،
الفقيه ، إمام الهجرة ، من السابعة ، مات سنة ١٧٩ هـ . تقريب التهذيب
لابن حجر : ٢٢٣/٢

(٣) الإمام الشافعي :

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المظلي ، المكسي
نزيل مصر ، رأس الطبقة التاسعة ، وهو المجدد لام الدين على رأس المائتين
مات سنة ٢٠٤ هـ . تقريب التهذيب لابن حجر : ١٤٣/٢

(٤) الإمام أحمد بن حنبل :

أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ، نزيل بغداد ، أبو عبد الله
ثقة حافظ ، فقيه حجة ، وهو رأس الطبقة العاشرة ، مات سنة ٢٤١ هـ . تقريب
التهذيب لابن حجر : ٢٤/١

هـ - أنه لو كان نظريا لوقع الخلاف فيه بين العقلاء وحيث لم يقع إلا من

معاند كما سبق كان ضروريا كالعلم بالمحسوسات ونحوها •

وكما يندفع بأدلة الجمهور قول من قال إنه نظري يندفع أيضا
قول من قال ^{بالوقف} ~~لوقف~~ لأن سبب توقفه ليس إلا لتعارض الأدلة عنده

وقد إتضح أنه لا تعارض فلا وقف : والنتيجة لا خلاف •

ويظهر أن الخلاف في هذه المسألة خلاف لفظي لأن القائل
بأنه يفيد العلم الضروري لا ينازع في توقفه على النظر في
هذا الطريق • والقائل بأنه نظري لا ينازع في أن العقل
يضطر إلى التصديق به •

وهنا نقطة لا بد من توضيحها وهي حد الخبر الذي يوجب

الضرورة • وقد ذكره الإمام ابن حزم الظاهري مفصلا فقال : (١)

إن سألنا سائل فقال : ما حد الخبر الذي يوجب الضرورة ؟

فالجواب وبالله التوفيق : أننا نقول : إن الواحد من غير الأنبياء

المعصومين بالبراهين - عليهم السلام - قد يجوز عليه تعدد الكذب

يعلم ذلك بضرورة الحس وقد يجوز على جماعة كثيرة أن يتواطئوا

على كذبة إذا اجتمعوا ورغبوا أو رهبوا • ولكن ذلك لا يخفي من قبلهم

بل يعلم إتفاقهم على ذلك الكذب بخبر إذا تفرقوا لا بد من ذلك • ولنا

نقول إذا جاء إثنان فأكثر من ذلك وقد تيقنا أنهما لم يلتقيا ، ولا كانت
لهما رغبة فيما أخبرا به ، ولا رهبة منه ولم يعلم أحدهما بالآخر
فحدث كل واحد منهما مفترقاً عن صاحبه بحديث طويل لا يمكن
أن يتفق خاطر اثنين على توليد مثله ، وذكر كل واحد منهما مشاهدة
أو لقاء لجماعة شاهدت أو عن مثلها بأنها شاهدت ، فهو خبر صدق
يضطر بلا شك من سمعة الى تصديقه .

وهذا الذي قلنا يعلمه حساً من تدبره ووعاه فيما يرد له كل يوم من
أخبار زمانه من موت أو ولادة أو نكاح أو غزل أو ولاية أو وقعة وغير
ذلك وإنما خفي ما ذكرنا على من خفي عليه لقلة مراعاته ما يمر به ،
ولو أنك تكلف إنساناً واحداً اختراع حديث طويل كاذب لقدر عليه ،
يعلم ذلك بضرورة المشاهدة ، فلو أدخلت إثنين في بيتين لا يلتقيان
وكلف كل واحد منهما توليد حديث كاذب لما جاز بوجه من
الوجوه أن يتفقا فيه من أوله إلى آخره .

هذا ما لا سبيل إليه بوجه من الوجوه أصلاً ، وقد يقع فسي
الندرة التي لم نكد نشاهدها إتفاق الخواطر على الكلمات اليسيرة
والكلمات نحو ذلك) .

فالحمد إذن الذي يوجب أو يجعل الضرر يفيد علماً ضرورياً هو
حسن السامع المتدبر الواعي .

وقد يرد تساؤل على هذا الحد أو القدر الذي يوجب العلم اليقيني

هل يختلف بحسب الوقائع والأشخاص ؟ •

ورداً على هذا التساؤل نقول بأنه يوجد رأيان هما :-

- (١) (ذهب قوم الى أن ما حصل به العلم في واقعة تفيد في كل واقعة وما حصله لشخص يحصله لكل شخص يشاركه في السماع ولا يجوز أن يختلف) (١)
معنى ذلك أن القدر الموجب للعلم اليقيني الذي تطمئن اليه النفس لا يتفاوت بحسب الوقائع والأشخاص وأن ما حصل به في الحادثة يفيد في كل حادثة وما حصل به العلم لشخص يحصل به لكل شخص يشاركه في السماع •
- (٢) ان الرأي الأول محطه في الخبر المجرد عن القرائن فقال : (وهذا إنما يصح إذا تجرد الخبر عن القرائن ، فإذا ائتت به قرائن ، جاز أن تختلف به الوقائع والأشخاص ، لأن القرائن قد تورث العلم وان لم يكن فيه اخبار فلا يبعد أن تنضم القرائن إلى الاخبار فيقوم بعض القرائن مقام بعض المدد من المخبرين ولا ينكشف هذا إلا بمعرفة القرائن وكيفية دلالتها) (٢) •

(١) روضة الناظر ووجه المناظر لابن قدامة : ٤٩

(٢) روضة الناظر لابن قدامة : ٤٩ ، وانظر المستصفى للغزالي مع فواتح الرحموت

فلا شك أن الخبر المجرد إذا أضيف إليه القرائن يحصل اليقين به وذلك يتفاوت بالنسبة للوقائع والأشخاص فتقوم القرائن الخفية ، وهي أمور ليست محسوسة مثل : الحب ، والبغض ، والخوف ، والخبيل ، وهذه أحوال في النفس لا يتعلق بها الحس فتقوم بالنسبة لمن يدركها مع القرائن الظاهرة بالنسبة لمن يعلم بها مقام عدد من المخبرين كما لو تواتر الخبر بأن فلاناً قد توفاه الله وأن فلاناً قد تزوج وكان أحد السامعين قد رأى الأول مريضاً جداً والآخر يشتري ما يحتاج إليه من السوق فإن العالم بمثل هذه القرائن يحصل عنده اليقين قبل حصوله لغير العالم بها فالقرائن قد تفيد العلم منفرداً فإذا انضمت إليها الأخبار قامت تلك القرائن مقام عدد من المخبرين . كما أن قول كل واحد من عدد التواتر محتمل الظن منفرداً ويحصل القطع واليقين بالاجتماع .

وقد حصل اختلاف في مقدار عدد النقلة للخبر الذي يحصل معه العلم . فقال بعضهم يحصل باثنتين ، ومنهم من قال يحصل بأربعة قياساً على شهود الزنا فإنه أمر عظيم وقد أمرنا بالدرء بالشبهات ولا شك أن غير المتواتر ما فيه شبهة فعلم أن الأربعة مفيدة للقطع " (٢٤) .

ورد عليهم القاضي أبو بكر (١) فقال : (لا يكفي الأربعة

في إفادة العلم إذ لو أفاده قول الأربعة الصادقين ^{للفائدة} ~~للكفاية~~ قول كل أربعة

صادقين لأن الحكم على الشيء حكم على مماثلة ولو كان كذلك لم يجب

تزكيه شهود الزنا " (٢) •

وقال آخرون خمسة (لأن ما دون ذلك كالأربعة بينة شرعية يجوز

للقاضي عرضها على المزكين بالاجماع لتحصيل غلبة الظن) (٣) (واستدل

بعض أهل هذا القول بأن الخمسة عدد أولي العزم من الرسل على الأشهر

نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم صلوات الله عليهم وسلامه ، ولا يخفى

ما في هذا الاستدلال من الضعف مع عدم تعلقه بمحل النزاع بوجه من

الوجوه) (٤) وقيل يشترط أن يكونوا سبعة بعدد أهل الكهف ، (وقيل

أقل العدد المشروط في التواتر عشرة لقوله تعالى : (تلك عشرة كاملة) (٥)

(١) القاضي أبو بكر :

محمد بن الطيب بن محمد ، المعروف بالباقلاني البصري المتكلم

المشهور ، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، وانتهت إليه

الرياسة في مذهبه • له كتب كثيرة منها : " التمهيد في أصول الفقه " توفي

بيفداد سنة ٤٠٣ هـ انظر البداية والنهاية لابن كثير : ٣٥٠ / ١١ ، وفيات

الاعيان لابن خلكان : ٢٦٩ / ٤ •

(٢) شرح الاسنوى لمنهاج البيضاوي : ٢٢٣ / ٢

(٣) الأحكام في أصول الأحكام : ٢٥ / ٢

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني : ٤٧

(٥) سورة البقرة آية ١٩٦

حيث وصف العشرة بالكمال فيكون مفيدا للعلم (١) (وبه قال الاصطخري (٢)

واستدل على ذلك بان مادونها جمع قلة (٣) •

ومضهم من قال لا يقبل الا من اثني عشر بعدد النقباء من بني اسرائيل

لان موسى عليه السلام نصبهم ليعرفوه احوال بني اسرائيل كما قال تعالى :

(وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا) (٤) فلولم يحصل العلم بقولهم لـ

ينصبهم • وقيل يشترط أن يكونوا عشرين لقوله سبحانه وتعالى : (ان يكن

مكم عشرون صابرون) (٥) • وإنما خصهم بذلك لحصول العلم بما يخبرون

(وهذا القول خارج عن محل النزاع وإن قال المستدل به بأنهم إنما

جعلوا كذلك ليفيد خبرهم العلم باسلامهم فإن المقام ليس مقام خبر ولا استخبار

وقد روى هذا القول عن أبي الهذيل ~~في~~ وغيره من المعتزلة (٦) •

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ١١٢/٢ ومعه المستصفى للقرطبي

(٢) الاصطخري :

الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري ، أبو سعيد فقيه شافعي

توفي سنة ٣٢٨ هـ • انظر البداية والنهاية لابن كثير : ١١٣/١١

(٣) ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٧

(٤) سورة المائدة آية : ١٢

(٥) سورة الانفال آية : ٦٥

(٦) أبو الهذيل :

محمد بن الهذيل بن عبد الله الحلاف • من أئمة المعتزلة اشتهر بعلم

الكلام • توفي في سامراء سنة ٢٣٥ هـ له كتب كثيرة • انظر الاعلام للزركلي : ٣١/٧

(٧) انظر ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٧

ومنهم من قال أقل ذلك أربعون ، أخذنا من عدد أهل الجمعة في بعض
المذاهب ولقوله تعالى : (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك ممن
المؤمنين) (١) • (وكانوا كما قال أهل التفسير أربعين رجلاً) (٢) •
(وقيل أقله خمسون قياساً على القسامة فإن فيها أخبار خمسين رجلاً أنهم
ما قتلوا وما عرفوا قاتلاً فتخصيص الخمسين إنما هو لكون خبرهم مفيد للعلم
دون الأقل منهم) (٣) واشترط بعضهم سبعين لقوله تعالى : (واختار
موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) (٤) • (فاختار موسى عليه السلام
سبعين رجلاً لميقاته حتى يسمعوا كلام الله تعالى ويخبروا من وراءهم فلمولا
أن خبرهم مفيد للعلم لا اختار أكثر ولو كان خبر الأقل مفيداً لاكتفى بهم) (٥)
وقيل أقله ثلاثمائة وبضعة عشر عدد أهل غزوة بدر رضوان الله تعالى عليهم ،
وانما خصوا بذلك ليعلم ما يخبرون به للمشركين ، وقيل الأقل ما لا يحصرهم
عدد لكثرتهم إذا لكثرة مانعة من التواطؤ على الكذب •

(وهذه المذاهب كلها باطلة لا تستحق أن يلتفت إليها وشبهاتها
واهية) (٦) ولقد قال عنها الشوكاني : (وبالله العجب من جرى أقلام

-
- (١) سورة الانفال آية : ٦٤
 - (٢) انظر تفاصيل ذلك في شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي
وعليه حاشية المطار : ١٤٩/٢ وحاشية البناتي : ٢١/٢ وما بعدها •
 - (٣) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ١١٢/٢
 - (٤) سورة الاعراف آية : ١٥٥
 - (٥) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ومعه المستصفى للخرال : ١١٢/٢
 - (٦) نفس المرجع السابق : ص ١١٨

أهل العلم بمثل هذه الأقوال التي لا ترجع إلى عقل ولا نقل ولا يوجد
بينها وبين محل النزاع جامع (١) . وقال الفيزالي : (كل ذلك تحكيمات -
فاسدة باردة لا تناسب الغرض ولا تدل عليه ويكفي تعارض أقوالهم دليلا
على فسادها) (٢) واختار الأمدى قول من قال : (أقل عدد يحصل
به العلم معلوم لله تعالى وغير معلوم لنا) حيث قال : (وهذا هو المختار
وذلك لأننا لا نجد من أنفسنا معرفة العدد الذي علمنا بوجود مكة ، وبغداد
وغير ذلك من المتواترات عنده) وقال عن الأقوال السابقة : (وما ذكره
في كل صورة من أن تعيين ذلك العدد فيها إنما كان لحصول العلم
بخبرهم تحكم لا دليل عليه) (٣) .

كما قال عنها الإمام ابن حزم : (وهذه كلها أقوال بلا برهان وما كان
هكذا فقد سقط) (٤) .

والرأي عندى عدم حصر العدد الأقل الذى يفيد حصول العلم
بالخبر المتواتر في عدد معين كما رجحه صاحب مسلم الثبوت وقال شارحه
معللا ذلك الترجيح : (ولو كان العدد المعين شرطا لوجب العلم بالعدد

(١) ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٨

(٢) المستصفى للفيزالي وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للانصارى :
١٣٨/١ .

(٣) الأحكام في أصول الأحكام للأمدى : ٢٦/٢

(٤) انظر تفاصيل ذلك في الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري : ٩٤/١

المشروط متقدماً عند من يقول بكسبية العلم به - أي كون العلم الحاصل
من الخبر المتواتر نظرياً - أو متأخراً عند من يقول ببداهته - أي كونه
ضرورياً (٢٠) .

والجملۃ قضايب التواتر ما حصل العلم عنه من أقوال المخبرين ، لا
أن العلم مضبوط بعدد مخصوص . كما قال الامام الغزالي : (لا سبيل لنا
الى حصر عدده لكا بالعلم الضروري نستدل على أن العدد الذي هو
الكامل عند الله تعالى قد توافقوا على الاخبار فان قيل : فكيف علمتم
حصول العلم بالتواتر وانتم لا تعلمون أقل عدده قلنا : كما نعلم أن الخبر
مشبع والماء يروي والخمر يسكر ، وان كنا لا نعلم أقل مقدار منه ونعلم
أن القرائن تفيد العلم وان لم نقدر على حصر اجناسها وضبط اقل
درجاتها) (٢١) .

وفي ختام الموضوع لا بد من ذكر فائدة يجدر ذكرها وهي أن الاحاديث
المتواترة في نظر الأصوليين يعز وجودها إذ منهم من يرى عدها على
الأصابع .

فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد الخلى الانصارى ومعه المستصفى
للغزالي : ١١٨ / ٢

(٢) المستصفى من علم الاصول للامام الغزالي وبذيله فوائح الرحموت بشرح مسلم
الثبوت للانصارى ١ / ١٣٨ . وانظر روضة الناظر وجة المناظر لابن قدامه المقدسى

(وقيل لا يوجد ولعل هو لاء شرطوا عدم الاحصاء أو اختلاف الدين • وقال
 كما نقله صاحب فوائح الرحموت عن
 ابن الصلاح (١) من المحدثين لا يوجد الا أن يدعى في حديث (من كذب
 على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (٢) فان رواه ازيد من مائة صحابي
 وفيهم العشرة المبشرة بالجنة رضوان الله تعالى عليهم • وقد يقال مراده
 الحديث الذي تواتر تواترا لفظيا فلم يوجد إلا في ذلك الحديث الشريف) (٣)

(١) ابن الصلاح :

ابو عمر وعثمان بن عبد الرحمن ، المعروف بابن صلاح ، الشرخانسي
 المطبق تقي الدين الفقيه الشافعي • مفتي الشام ومحدثها • له كتب
 كثيرة مفيدة في علوم الحديث والفقه • توفي سنة ٦٤٣ هـ • بدمشق
 انظر البداية والنهاية لابن كثير : ١٦٨ / ١٣

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ٢٦١ / ٦ وصحيح مسلم بشرح النووي :

١٣٩ / ٢ فما بعدها سنن أبي داود : ٢٨٧ / ٢ ، سنن ابن ماجه : ٩ / ١

وهو حديث متواتر اخرجه عشرات الائمة •

(٣) انظر تفاصيل ذلك في فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت ومعه المستقصى

للغزالي : ١٢٠ / ٢

المبحث الثاني

=====

القسم الثاني من النسبة

أخبار الآحاد

=====

تعريف الآحاد في اللغة (١):

الآحاد جمع أحد بمعنى واحد وهو مفتوح العدد ، وأصل (أحد)

(واحد) فأبدلت الواو همزة ، وربما جاءت على الأصل كما في قول نابغة ذبيان (٢)

كان وقد زال النهار بنا بندي الجليل على مستأنس واحد (٣)

ويقع أحد على الذكر والأنثى ، وفي التنزيل العزيز : (يا نساء النبي لستن

كأحد من النساء) (٤) و (ولا يظلم ربك أحدا) (٥) .

أما تعريف خبر الآحاد في اصطلاح الأصوليين فمختلف فيه ؛ فقد

وهو متعارف

عرف بتعاريف كثيرة منها :

(١) انظر التفاصيل في : لسان العرب لابن منظور : ٤٤٦/٣ ، ٤٤٧ ، القاموس

المحيط للفيروز أبادي : ٣٤٣/١ ، المصباح المنير للفيومي : ٣٢٥ .

(٢) نابغة ذبيان ؛

زياد بن معاوية بن ضباب الذبباني ، شاعر جاهلي من أهل الحجاز

كان يعرف عليه الأشعار ، وتوفي سنة ١٨ قبل الهجرة . انظر الاعلام للزكبي

٤٤٦/٣ .

(٣) انظر البيت في كتاب مختارات الشعر الجاهلي : ١٥٠/١ ، شرح وتحقيق مصطفى

السقا ، الطبعة الثانية ، الحلبي ، سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م .

(٤) سورة الاحزاب آية : ٣٢

(٥) سورة الكهف آية : ٤٩

بأنه إلى

عرفه ابن الحاجب : (١) خبر لم ينته إليه التواتر (١) • وقيل في تعريفه

(هو ما لم ينته بنفسه إلى التواتر سواء كثر رواته أو قلوا) (٢) وهذا ان التعريفان

شاملان للخبر الذي لم يترجح جانب الصدق فيه •

كما عرفه البيضاوي بقوله : (هو خبر العدل الواحد • واحترز بالعدل من

خبر الفاسق وخبر مجهول الحال • و (بالواحد) عن المتواتر (٣) •

وقد عرفه الإمام الأمدى تعريفًا ^{وغير المختار} ~~ثوبًا إلى السواب~~ وهو أن (خبر الأحاد

ما كان من الأخبار غير منتبه إلى حد التواتر) (٤) •

ويسميه الإمام الشافعي رضي الله عنه خبر الخاصة • (٥)

وعلى هذا يصح أن نعرفه : بأنه الخبر الذي رواه عن الرسول صلى الله

عليه وسلم واحد عدل أو اثنان أو جمع لا يبلغ حد التواتر •

ونناء عليه فالحديث المشهور منه إذ لا واسطة بين المتواتر والآحاد

كما قال الجمهور •

وخالفهم الخفية فجعلوا واسطة بينهما واسمها الخبر المشهور •

ولا عبرة للعدد في خبر الآحاد ما لم يصل إلى حد التواتر •

(١) المنتهى لابن الحاجب : ص ٥١

(٢) ارشاد الفحول : ص ٤٨

(٣) شرح الاسنوى ومعه شرح البدخشي لمنهاج البيضاوي : ٢ / ٢٣٠

(٤) الأحكام في أصول الأحكام : ٢ / ٣١

(٥) انظر الرسالة : ٣٦٩ • تحقيق الشيخ أحمد شاكر •

ولخبر الآحاد أقسام نذكر منها على سبيل المثال (١) :-
باعتبار منه السند إليه

(١) المرفوع :

هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً سواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلًا .

(٢) الموقوف :

ومطلقه يختص بالصحابي ، ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً .
وقد يكون اسناده متصلاً وغير متصل ، وهو الذي يسميه كثير من الفقهاء
والمحدثين أيضاً أثراً .

(٣) المقطوع :

وهو الموقوف على التابعين قولاً وفعلاً ، وهو غير المنقطع (٤)

(٤) المرسل :

قال ابن الصلاح : وصورته التي لا خلاف فيها : حديث التابعي الكبير
الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم ، كعبيد الله بن عدي بن الخيار (٢)
ثم سعيد بن المسيب (٣) ، وأمثالهما ، إذا قال :

(١) انظر تفاصيل ذلك في الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ

ابن كثير تأليف أحمد شاكر : ٤٥ - ٤٧ - ٥١ - ١٦٢

(٢) عبيد الله بن عدي بن الخيار :

عبيد الله بن عدي بن الخيار القرشي كان في الفتح مميّزاً ، فقد من
الصحابة لذلك ، وعده بعضهم من ثقات التابعين . مات في آخر خلافة الوليد بن
عبد الملك انظر تقريب التهذيب لابن حجر : ٥٣٦/١ ، ٥٣٧

(٣) سعيد بن المسيب :

سعيد بن المسيب بن أبي وهب القرشي المخزومي أحد العلماء الاثبات
الفقهاء من كبار الثانية اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل مات بعد سنة ٩٠ هـ

(٤) انظر المرجع السابق ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ ، عن أبيه المرسل أكثر ما يلقبه
بمنقطع ، مثل المرسل ، ولعل ما لا يفهم اسناده ، غير أنه المرسل أكثر ما يلقبه
على ما رواه التابعين عن رسول الله عليه السلام . انظر الباعث الحديث شرح أحمد شاكر
عليه السلام ، تأليف أحمد شاكر ، ص ٥٠

" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " والمشهور التسوية بين

التابعين أجمعين في ذلك . (١)

فان كان من تابع التابعين فمقطوع أو ممن بعدهم فمعضل

وهو ما سقط منه راويان فأكثر . والمنقطع ما سقط منه راو فأكثر .

هذا في اصطلاح المحدثين .

أما في اصطلاح الأصوليين فالمرسل هو : قول غير الصحابي

تابعيا كان أو ممن بعده " قال النبي صلى الله عليه وسلم " كذا

وسقطا الواسطة بينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام . (٢)

فمدلول الحديث المرسل عند الأصوليين أوسع منه عند

المحدثين ، فهو يشمل المنقطع والمعضل والمرسل عند المحدثين .

(٥) المنقطع :-

مثل المرسل ، وهو كل مالا يتصل أسناده ، غير أن المرسل

ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٣)

١ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ،

تأليف أحمد شاكر : ص ٤٧ - ٤٨ .

٢ - انظر حاشية البناني على شرح الجلال على متن جمع الجوامع

لابن السبكي : ١٦٨/٢ ، ١٦٩ .

٣ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ،

تأليف أحمد شاكر : ص ٥٠ .

من اقسام الخبر المردود

(٦) المعضل ::

وهو ما سقط من استاده اثنان فصاعدا . ومنه ما يرسله تابع التابعين .
فقال ابن الصلاح :: ومنه قول المصنفين من الفقهاء : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

باعتبار مسؤولية

(٧) القریب ::

ما تفرد به واحد وقد يكون ثقة ، وقبله يكون ضعيفا ولكل حكمه
في الثلاث الطبقات أو في طبقة واحد منها .

(٨) المزبور ::

ان اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ في الطبقات أو في
طبقة واحد منها أيضا .

الى غير ذلك من الاقسام المتعددة والتي لا يتسع المجال لذكرها .

ما يفيد خبر الآحاد ::
=====

اختلف العلماء في الواحد المعدل اذا أخبر بخبر ، هل يفيد خبره العلم أم لا ؟

على مذاهيب ::

(١) ذهب قوم الى أنه يفيد العلم ، ثم اختلف هو ، لا ، فمنهم من قال انه يفيد العلم بمعنى الظن لا بمعنى اليقين ، فان العلم قد يطلق ويراد به الظن ، كما في قوله تعالى : (فان علموهن مؤمنات) (١) أى - ظنتموهن *

(٢) ومنهم من قال انه يفيد العلم اليقيني من غير قرينة ، لكن من هو ؟ من قال : (ذلك مطرد في كل خبر واحد كـبعض أهل الظاهر مثل : داود الظاهري ^(٢) والحسين بن علي الكرابيسي ^(٣) والحارث المحاسبي ^(٤)) كما حكاه ابن حزم في كتاب الاحكام ، وبه قال أبو سليمان (داود الظاهري) وهو قول الامام مالك بن أنس (٥) . (وهو مذهب الامام أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه) (٦) وهذا ~~بمذهب من مثله رضي الله عنه فانه مذكورة~~

-
- (١) سورة الممتحنة آية : ١٠
^(٢) داود الظاهري :
 أبو سليمان داود بن علي بن خلف الاصمعياني ، الامام المشهور المعروف بالظاهري كان صاحب مذهب مستقل تنسب اليه الطائفة الظاهرية . توفي سنة ٢٧٠ هـ انظر وفيات الاعيان لابن خلكان : ٢٥٥ / ٢ - ٢٥٢ هـ ، ~~الاصول~~ للزركلي : ٢ / ٣٣٣ .
^(٣) الحسين بن علي الكرابيسي :
 أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي ، فقيه ، صاحب الامام الشافعي كان متكلما عارفا بالحديث متوفي سنة ٢٤٨ هـ انظر : وفيات الاعيان لابن خلكان : ١٣٢ / ٢ - ~~الاصول~~ للزركلي : ٢ / ٢٤٤ .
^(٤) الحارث المحاسبي :
 أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي . من اكابر الصوفية ، كان ~~علما~~ بالاصول ، مات ببغداد سنة ٢٤٣ هـ انظر وفيات الاعيان لابن خلكان : ٥٧ / ٢ - ~~الاصول~~ للزركلي : ٢ / ١٥٣ .
 (٥) الاحكام لابن حزم : ١ - ٩٧ / ٤ و ٩٨
 (٦) الاحكام للامدي : ٢ / ٢٢

~~طائفة~~ قال الامام فخر الاسلام (١) (وأما دعوى علم اليقين فباطل بلا شبهة
لان العيان يردّه وهذا لان خبر الواحد محتمل لامحالة ولا يقين مع الاحتمال
ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله) (٢) .

ومنهم من قال : لا يطرد بل قد يفيد العلم اليقيني في بعض الاخبار
لا في الكل واليه ذهب أصحاب الحديث (وهو فاسد أيضا لانه تحكم صريح) (٣)
(٣) ذهب فريق الى أنه لا يفيد العلم اليقيني مطلقا وجدت قرينة أم لم توجد
(وهو قول الكثيرين والمتأخرين من الخابطة والمشهور عن الامام أحمد
رحمه الله) (٤) . وهو مذنب النظام .

(٤) ~~ذهب النظام (٥) ومن وافقه الى أنه يفيد العلم اذا اقترنت به قرينة ، ولا يفيد~~
مجردا عنها فهو يفيد الظن . وهو قول الكثيرين والمتأخرين من الخابطة
والمشهور عنه ابراهيم أحمد رحمه الله (٤)

✂ فخر الاسلام :

على بن محمد بن الحسين ، فخر الاسلام البزدوى فقيه أصولي ، من
أكابر الخفية . له تصانيف كثيرة منها " كنز الوصول " في أصول الفقه
ويعرف بأصول البزدوى . توفي سنة ٤٨٢ هـ انظر الاعلام للزركلي : ٤ / ٣٢٨ .

(٢) فواتح الرحموت ومعه المستصفى : ١٢١ / ٢

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) روضة الناظر لابن قدامة : ٥٢

✂ النظام :

ابراهيم بن سيار بن هاني البصري ، أبو اسحاق النظام من أئمة
المعتزلة توفي سنة ٢٣١ هـ انظر الاعلام للزركلي : ٤٣ / ١ .

وفيما يلي أدلة كل فريق :

أدلة الرأي الأول (١) :-

استدل القائلون بإفادته العلم مطلقا بأدلة هي :

أولا : من القرآن الكريم :-

(١) قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) (٢) فقالوا هذه الآية

نهى عن اتباع غير العلم • والاجماع على جواز اتباع خبر الواحد

فى أحكام الشرع ، ولزوم العمل به ، فلو لم يكن خبر الواحد مفيدا

للعلم ، لكان الاجماع منقدا على مخالفة النص ، وهو مستنع •

(٢) ان الله تعالى قد ذم اتباع الظن بقوله تعالى : (ان يتبعون الا

الظن) (٣) ، وقوله تعالى : (وما يتبع اكرهم الا ظنا ان الظن

لا يخفى من الحق شيئا) (٤) ، فلو لم يكن خبر الواحد مفيدا

للعلم ، بل للظن ، لكان مذمومين على اتباعه ، وهو خلاف الاجماع •

ثانيا : من المعقول :

الوجه الاول : لو لم يكن خبر الواحد مفيدا للعلم ، لما وجب اتباعه وأن كثر

العدد . فلما وجب اتباعه دل على إفادته العلم .

(١) انظر تفاصيل ذلك فى كتاب الاحكام للامدى : ٣٦ ، ٣٥ / ٢

(٢) سورة الاسراء آية : ٣٦

(٣) سورة الانعام آية : ١١٦

(٤) سورة يونس آية : ٣٦

الوجه الثاني : لو لم يكن خبره موجبا للعلم ، لما ابيح قتل المقر بالقتل
على نفسه ولا بشهادة اثنين عليه ، ولا وجه الحدود بأخبار
الآحاد لكون ذلك قاضيا على دليل العقل ، وبرائة الذمة .
وأجاب الأمدى عن تلك الأدلة جميعها فقال : (اما الآيات ،
فالجواب عنها من وجهين :

الاول : أن وجوب العمل بخبر الواحد واتباعه في الشرعيات إنما كان بناء
على اعتقاد الاجماع على ذلك ، والاجماع قاطع . فاتباعه لا يكون
اتباعا لما ليس بعلم ، ولا اتباعا للظن .

الثاني : أنه يحتمل أن يكون المراد من الآيات إنما هو المضعف
اتباع غير العلم فيما المطلوب منه العلم كالمعتقدات في أصول
الدين من اعتقاد وجود الله تعالى .

وأما ما ذكره من الوجه الاول من جهة المعقول ، فغير لازم لان
حكم الجملة يخالف حكم الآحاد .

وأما الوجه الثاني ، فمبني على أن أحكام الشرع لا تبني على غير
العلم ، وهو غير مسلم ، وعلى خلاف اجماع السلف قبل
وجود المخالفين (١) .

أدلة الرأي الثاني :

=====

استدل الرأي الثاني - وهو لبعض المحدثين - على افادته العلم من

بعض الاخبار بالاثر المروى عن علي (١) رضي الله عنه قال : (ما حدثني أحد الا

استحلفه ، سوى أبي بكر (٢)) صدق أباه بكر وقطع بصدقه ، وهو واحد عدل

ولم يقطع بحديث غيره بدليل عدم استخلافه له فافاد في بعض الاخبار دون بعض .

وأجاب الإمام الأمدى عن دليلهم ذلك (بأن غايته أن يدل على أن عليا

صدق أباه بكر ، رضي الله عنهما ، من غير يمين ، لحصول ظنه بخبره دون خبر غيره ،

لما واخض به من زيادة الرتبة وعلو الشأن في العدالة ، والثقة في مقابلة يمين غيره ،

والتصديق بناء على غلبة الظن جائز في باب الظنون ، وان لم يكن الصدق معلوما) (٣)

فما فعله علي رضي الله عنه دليل على أنه غلب على ظنه صدق أبي بكر

لعلو مكانته الدينية والثقة التامة فلم يستحلفه ولما كان غيره دونه في الثقة استحلفه

والحيطة في الأحاديث مطلوبة ، ولكي يقوى ظنه ويزداد اطمئنانه استحلفه فلم يدل

الاثر على افادته العلم في البعض دون البعض .

(١) علي بن أبي طالب :

علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، وزوج ابنته من السابقين الأولين ، أمير المؤمنين مات في

رمضان سنة ٤٠ هـ . انظر الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٥٠٧ / ٢ -

٥١٠ .

(٢) رواه احمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه بسند صحيح .

(٣) انظر الاحكام للأمدى : ٣٦ / ٢

أدلة الرأي الثالث : =====

القائل بأنه لا يفيد العلم مطلقا •

(١) لو كان خبر الواحد مفيدا للعلم لافاده كل خبر واحد ، كما أن خبر

التواتر لما كان موجبا كان كل خبر متواتر كذلك •

(٢) أن تأثيرات الأدلة في النفوس بحسب المؤثر ، ولا نجد من أنفسنا

من خبر الواحد ، وإن بلغ الغاية في العدالة ، سوى ترجيح صدقه على

كذبه من غير قطع وذلك غير موجب للعلم (بأن هذا كلام الرسول عليه السلام)

ورد عليهم الأمدى فقال : (وهذه الحجة في غاية النصف ، لأن

حاصلها يرجع الى محض الدعوى في موضع الخلاف من غير دلالة

ومع ذلك ، فهي مقابلة بمثلها ، وهو أن يقول الخصم : وأنا أجيد في

نفسى العلم بذلك • وليس أحد الاثرين أولى من الآخر (١) •

أدلة الرأي الرابع :

القائل بأفادته العلم اذا احتفت به القرائن :

- (١) لو حصل العلم به من غير قرينة لكان عاديا ولا أفاد كل خبر واحد علما ،
كما أن خبر التواتر لما كان موجبا العلم كان كل خبر متواتر كذلك ، (لكن
الفرق بينهما واضح ، ففي الأحاد يوجد احتمال الكذب ، وفي المتواتر
يجزم بالصدق) •
 - (٢) لو حصل العلم به لأدى الى تناقض المعلومات عند اخبار المدلين بمتناقضين
اذ لو أفاد لا طرد اذ تخصيص البعض دون البعض تحكم •
 - (٣) لو حصل العلم به لوجب تخطئة مخالفه بالاجتهاد لانه حينئذ اجتهاد
على خلاف القاطع ، وعده فاسقا بسبب مخالفته لما أفاد العلم وكان في
قوة المتواتر فيما رده ولا تمنع التشكيك في مدلوله ، وكل ذلك خلاف الاجماع
فانه لم يخطئ احد المفتي بخلاف خبر الواحد بالاجتهاد حتى لو أنسه
قضى القاضي على خلاف اخبار الأحاد برأيه لا ينقض قضاؤه أصلا •
- وأخبار المدلين بمتناقضين جائز بل واقع ووجود النقيضين ممنوع فلا
يفيد العلم •

أما إذا أخبر عدل بخبر ووجدت قرائن تؤيد فانه يفيد العلم
 مثال هذا : لو أخبر ملك بموت ولده مع احتفاف القرائن من أنه لا مريض
 عنده سواء وقد كان في النزاع مع صراخ وبكاء وخروج الملك على حالة غير
 معتادة بأمثاله أفاد خبر العدل العلم . ولا يقال العلم حصل بمجرد
 القرائن فقط لأننا نقول لولا الخبر لجاز أن يكون موت آخر غير الولد
 فجأة فالذي أفاد العلم هو الخبر بمعية القرائن . (١)

وزاد الإمام الأمدى دليلا آخر وهو : (أنه لو كان خبر الواحد
 بمجرد موجبا للعلم ، لكان العلم حاصلا بنبوة من أخبر بكونه نبيا من
 غير حاجة الى معجزة دالة على صدقه ، ولوجب أن يحصل للحاكم العلم
 بشهادة الشاهد الواحد ، وان لا يفقر معه الى شاهد آخر ، ولا الى
 تنزيه (٢)

من هذا يتبين لنا أن المذهب الرابع الذي يرى أنه لا يفيد العلم
 عدم القرائن ويفيده إذا وجدت هو الراجح كما اختاره الإمام الأمدى
 فقال : والمختار حصول العلم بخبره إذا احتفت به القرائن . ويمتنع ذلك
 عادة دون القرائن ، وان كان لا يمتنع خرق العادة بان يخلق الله تعالى
 لنا العلم بخبره من غير قرينة (٣)

(١) انظر تفاصيل ذلك في منتهى الوصول لابن الحاجب : ص ٥٢ ، وفواتح

الرحموت مع المستصفى : ١٢١ / ٢ و ١٢٢ .

(٢) الأحكام في أصول الأحكام للأمدى : ٣٤ / ٢ .

(٣) انظر الأحكام في أصول الأحكام للأمدى : ٣٢ / ٢ .

X ولم يحسم الشيخ الخضرى افادة خبر الاحاد العلم لجميع الناس اذا كان محفوفاً بالقرائن فقال : (اذا كان المراد بان المحفوف بالقرائن قد يفيد العلم للناس كافة فلا نقول به لان الناس ليسوا فى مستوى واحد فى التأثر من القرائن المحففة بالاخبار فرب رجل سريع التأثر يعتقد فى انسان البعد عن الكذب ويصادف خبره قرائن تزيد ذلك الاعتقاد فيحصل له العلم ويوجد بجانبه رجل آخر ليست عنده هذه العقيدة فلا يزال يحوم حول نفسه فلا يكاد يجزم بمثل تلك الرواية . وان اريد أنه قد يحصل العلم بالخبر المحفوف بالقرائن لبعض الناس فلا تظن أن أحداً ينكسره اذ هو مشاهد ومحسوس فلا يمكن أن يقال ان حصول العلم من الخبر الذى هذا شأنه نتيجة عقلية لا تخلف حتى يتحد فيها الناس كافة)

ثمرة الخلاف :

ان مخالف خبر الاحاد آثم عند من يرى أنه يفيد العلم مطلقاً وعند إفادته فى بعض الأخبار كحديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، وعند عدم وجود القرائن أي على المذاهب الثلاثة الأولى وأنه غير آثم مطلقاً على المذهب الرابع بإفادته العلم اذا احتفت به القرائن (٢)

✂ أصل الفقه للشيخ الخضرى : ص ٢٢٨ - ٢٢٩

(٢) من مذكرة من وضع وجمع الدكتور محمد الخضراوى درست لطالبات الدراسات العليا الشرعية قسم " أصول فقه " .

حجية خبر الأحاد

=====

اولا : التعبد بخبر الأحاد عقلا :-

=====

توجد ثلاثة آراء في هذه المسألة هي :

١ - أن العقل يحيل التعبد به (أي العمل به) وهذا مذهب

الجبائي ~~✕~~ وجماعة من المتكلمين . (٢)

٢ - أن العقل يوجب التعبد به ، وهو مذهب الامام احمد بن

حنبل ، وجماعة منهم : القفال الشاشي (٣) وابن سريج ~~✕~~

~~✕~~ الجبائي :-

=====

محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، من أئمة المعتزلة في عصره .

توفي عام ٣٠٣ هـ . انظر الاعلام للزركلي : ٢٥٦/٦

(٢) انظر كشف الأسرار عن اصول البزدوى لعبد العزيز البخاري : ٣٧٠/٢ ،

الاحكام في اصول الأحكام للامدى : ٤٤ / ٢ .

(٣) القفال الشاشي :

=====

محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي . من اكابر علماء عصره بالفقه

والحديث واللغة والادب ، له كتاب " اصول الفقه " و " شرح رسالة

الشافعي " توفي بالشاش عام ٣٦٥ . انظر وفيات الاعيان لابن خلكان

٢٠٠ / ٤ ، ٢٠١ ، الاعلام للزركلي : ٢٧٤/٦ .

~~✕~~ ابن سريج :

=====

احمد بن عمر بن سريج البغدادي . فقيه الشافعية في عصره . توفي سنة

٣٠٦ هـ في بغداد . انظر الاعلام للزركلي : ١٨٥/١ .

والصيرفي (١) من الشافعية ، وأبو الحسين البصري (٢) من المعتزلة (٣)

وأبو جعفر الطوسي (٤) من الامامية (٥) .

٣ - ان العقل يجيز التعبد به وهو مذهب الأكثرين (٦) ولكل رأى دليله :
أدلة الرأى الأول :

=====

١ - أنه يحتمل أن يكون كذبا والعمل به عمل بالشك واقدام على الجهل ومقبح

من الشارع الحوالة على الجهل واقتحام الباطل بالتوهم .

٢ - أنه لا يجوز عقلا ان يأمرنا الشارع بأمرولا يعرفنا آياه لتكون على بصيرة

فتمتثل او تحالف (٧) .

(١) الصيرفي :

=====

محمد بن عبد الله الصيرفي . كان اعلم الناس بالاصول بعد الامام الشافعي
له كتب منها " البيان " فى اصول الفقه . توفى سنة ٣٢٠ هـ . انظر
وفيات الاعيان لابن خلكان : ١٩٩/٤ .

(٢) ابو الحسين البصري :

=====

محمد بن على الطيب ابو الحسين البصري ، احد ائمة المعتزلة
من كتبه " المعتمد فى اصول الفقه " توفى فى بغداد سنة ٤٣٦ هـ . الاصل

~~للتركلى ٢٧٥/٦~~

(٣) الاحكام للامدى : ٤٨/٢ ، وارشاد الفحول للشوكاني : ٤٩ .

(٤) أبو جعفر الطوسي :

=====

محمد بن الحسين بن على الطوسي ، مفسر ، على المذهب الشيعي من

كتبه " العدة فى الاصول " توفى سنة ٤٦٠ هـ . الاعلام للتركلى : ٨٤/٦ ، ٨٥ .
(٥) ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٩ .

(٦) الاحكام للامدى : ٤٤/٢ .

(٧) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة : ٥٢ ، ٥٣ ، وانظر كشف الاسرار عن

اصول البيزدوى : ٣٧٠/٢ ، والمستصفي للفرالى مع فواتح الرحموت : ١٤٦/١ .

معنى ذلك أنه لا يجوز عقلا أن يأمر الله خلقه أن يعبدوه بمقتضى ما يبلغه عنه وعن رسوله عليه الصلاة والسلام على السنة الاحاد لأن الاحاد غير معصومين فخيرهم غير مقطوع بصدق أى يحتل أن يكون كذبا ، وغير المقطوع ليس من العلم ، والتكليف بما ليس بمعلوم علما يقينا يستحيل فى حق الله تعالى ، فانه سبحانه وتعالى اذا أمرنا بشيء يعرفنا آياه لنكون على بصيرة منه فلمثل أو تخالف ،

مناقشة هذين الدليلىن :-
=====

وقد ذكر الامام الفزالى هذين الدليلىن موضحا اياهما ثم مجيبا عنهما فى مستصفاه فقال : " أنكر قوم جواز التعبد بخبر الواحد عقلا فضلا عن وقوعه سمعا وقالوا : " وجه المفسدة أن يروى الواحد خبرا فى سفك دم او فى استحلال بضع وربما يكذب فيظن ان سفك الدم هو بامر الله تعالى ولا يكون بامره فكيف يجوز الهجوم بالجهل واقتحام الباطل بالتوهم بر اذا أمر الله تعالى بأمر فليعرفنا أمره لنكون على بصيرة اما ممثلون او مخالفون " (١) .

اجاب الامام الفزالى رحمه الله عن هذا السؤال فقال : " ان هذا السؤال ان صدر من ينكر الشرائع فنقول له أى استحالة فى أن يقول الله

تعالى لعبادة اذا طار بكم طائر وظننتوه غرابا فقد أوجبت عليكم كذا وكذا
وجعلت ظنكم علاقة وجوب العمل كما جعلت زوال الشمس علامة وجوب الصلاة
فيكون نفس الظن علامة الوجوب ، والظن مدرك بالحس وجوده فيكون الوجوب
معلوما فمن اتى بالواجب عند الظن فقد امتثل قطعا وأصاب فاذا جاز
أن يجعس الزوال او ظن كونه غرابا علامة فلم لا يجوز أن يجعل ظنه علامة
يقال له اذا ظننت صدق الراوى والشاهد والحالف فاحكم به ولست متعبدًا
بمعرفة صدقه ولكن بالعمل عند ظن صدقه وأنت مصيب وممثل صدق أو كذب
ولست متعبدًا بالعلم بصدقه ولكن بالعمل عند ظنك الذى تحسه من نفسك
وهذا ما نعتقد فى القياس وخبر الواحد والحكم بالشاهد واليمين وغير ذلك .
وأما اذا صدر هذا من مقر بالشرع فلا يتمكن منه لأنه تعبد بالعمل بالشهادة
والحكم والفتوى ومماينة الكعبة وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فهذه خمسة
ثم الشهادة قد يقطع بها كشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم وشهادة خزيمة
ابن ثابت (١) حين صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهادة موسى
هارون والأنبياء صلوات الله عليهم وقد يظن ذلك كشهادة غيرهم ثم الحق
المظنون بالمقطوع به فى وجوب العمل وكذلك فتوى النبى صلى الله عليه وسلم

(١) خزيمة بن ثابت :-

=====

خزيمة بن ثابت بن مالك بن الأوس . من السابقين الأولين ، شهد بدرًا ،
وما بعدها . جعس الرسول صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين ، قتل
فى معركة صفين . انظر الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر : ٤٢٥ / ١ ، ٤٢٦ .

وحكمه مقطوع به وفتوى سائر الأئمة وحكم سائر القضاة مطلقون والحق بالمعلوم والكعبة تعلم قطعاً بالعيان وتظان وعند الظن يجب العمل كما يجب عند المشاهدة فكذلك خبر الرسول صلى الله عليه وسلم يجب العمل به عند التواتر فلم يستحيل ان يلحق المظنون بالمعلوم في وجوب العمل وخاصة ومن أراد أن يفرق بين هذه الخمسة في مفسدة او مصلحة لم يتمكن منه أصلاً" (١)

الدليل الثالث : =====

"ممتنع لغيره لأنه يؤدي الى تحليل الحرام وعكسه بتقدير كذبه وذلك باطل" (٢) فقالوا : ^{بحجته} لو جاز لترتب عليه تحريم الحلال وتحليل الحرام لجواز أن يخطئ المخبر ، فاذا تعارض خبران ورجحنا احدهما بمرجح فربما كان ما رجحناه غير الراجح في نفس الأمر ، واذا تساوى لزم أن يكون حلالاً حراماً في ان وهو تناقض محال ، وما أدى الى المحال محال " ❌ .

❌ أجاب الشيخ الخضري عن تلك الأدلة فقال : "والجواب عن

الأول أنه متفق على رأى من يصوب كل مجتهد ، وعلى رأى من يقول ان

(١) المستصفى مع فواتح الرحموت للفرزالي : ١٤٦/١ ، ١٤٧ ، وانظر الاحكام للأمدى : ٤٤/٢ ، ٤٥ وما بعدها .

(٢) منتهى الوصول لابن الحاجب : ٥٣ وانظر تفاصيل ذلك في تيسير التحرير :

٨٢٥٨١/٣ فواتح الرحموت مع المستصفى تأليف عبد العلى الانصارى : ١٣١/٢ .

❌ اصول الفقه للخضري : ٢٤٠ .

أجابنا هذا الدليل الدائم ابنه الحاجب فقال : قلنا : إنه كما أنه كل مجتهد مصيب
فليرد ، وإنه كما أنه المصيب واحد أفلا يلزم أنه لو لم يسقط الحكم المخالف
لا تعبد بقول المضى والشاهد به (١)

المصيب واحد كان يلزم ما ذكرنا لقطعنا بموجب كل ولكن انما نظنه والظن

هو الذى كلفت به الأمة ، ونجوز خلاف هذا المظنون ، وفى الثانى نجزم

بأن أحد المتعارضين هو الصواب فى نفس الامر فان ^{ظنناه} سقط الآخر

الآخر والا فانا كلفنا ان نتوقف حتى يترجح احد الدليلين " (٥٧) .

الدليل الرابع :

=====

" لو جاز لجاز التعبد به فى الاخبار عن البارى وهو باطل يفسر

معجزة " (٢) .

وأجاب عن هذا الدليل ابن الحاجب فقال : " قلنا لأنه يعلم

كذبه بالمادة وايضا فانما جوزنا ذلك لقيام القاطع على العمل به

ولا قاطع بغير معجزة " (٣) .

الدليل الخامس :

=====

" لو جاز لجاز أن يقول الرسول عليه السلام من اخبركم بأنه

رسول وظننتم صدقه فاعلموا بقوله " (٤) .

(١) منتها الوصول لديه الحاجب : ٥٣ . وانظر البرهان للجويني تحقيق الدكتور عبد العظيم

الديب : ٦٠٢/١ .

(٢) المنتهى لابن الحاجب : ٥٣ .

(٣) انظر نفس المراجع السابق .

(٤) المنتهى لابن الحاجب : ٥٣ ، وانظر التفاصيل فى الاحكام فى اصول الاحكام

للآمدى : ٤٤/٢ وما بعدها .

وأيضاً أجاب عن هذا الدليل الامام ابن الحاجب : " قلنا
يجوز لو وقع وظننا الصدق ، ثم الفرق بين الأمرين ما يؤدي الى كثرة
التعارض للتشوف في العادة الى ذلك بخلاف الاخبار " (١) .

الدليل السادس :-

=====

" لو جاز ^{لجاز} نقل القرآن "

وأجابهم أيضاً الامام ابن الحاجب فقال : " قلنا القرآن
معجزة ففضت العادة بالتواتر فيه "

أدلة الرأي الثاني :

=====

وهو القائل بان العقل يقتضي وجوب قبول خبر الواحد .

١ - " انا لو فرضنا العمل على القطع " اي الادلة القاطعة " تعطلت

الاحكام لندرة القواطع وقلة مدارك اليقين .

٢ - ان النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث الى كافة ولا يمكنه مشافهة

جميعهم ولا ابلقهم بالتواتر .

٣ - انا اذا ظننا صدق الراوى فيه ترجع وجود امر الله تعالى ، وأمر

رسوله عليه السلام فلا احتياط العمل بالراجع " (١) .

وأجاب الامام الغزالي عن تلك الأدلة فقال : " وهذا ضعيف لان المفتي اذا فقد الأدلة القاطعة يرجع الى البراءة الاصلية والاستصحاب كما لو فقد خبر الواحد ايضا . واما الرسول صلى الله عليه وسلم فليقتصر على من يقدر على تبليغه فمن الناس في الجزائر (أى الاماكن البعيدة) من لم يبلغه الشرع فلا يكلف به فليس تكليف الجميع واجبا نعم لو تعبد نبي بان يكلف جميع الخلق ولا يخلو ^{واقعة} ~~ولفقه~~ عن حكم الله تعالى ولا شخصا عن التكليف ربما يكون الاكتفاء بخبر الواحد ضرورة في حقه " (١) أما الدليل الثالث فقال عنه الامام الغزالي أيضا بأنه باطل من ثلاثة أوجه :- (٢)

أحدها : ان كذبه ممكن فربما يكون عملنا بخلاف الواجب .
 الثانى : انه كان يجب العمل بخبر الكافر والفاسق لان صدقه ممكن .
 الثالث : هو أن براءة الذمة معلومة بالعقل والنفي الأصلى فلا ترفع بالوهم "

أدلة الرأى الثالث :-

=====

وهو القائل بجواز التعبد بخبر الواحد عقلا . وهو قول الجمهور .

(١) المستصفى للغزالي : ١٤٧/١ .

(٢) المرجع السابق : ١٤٧/١ ، ١٤٨ . وانظر التفاصيل في الأحكام للأمدى :

٤٨/٢ وما بعدها .

١ - انه لا يترتب على التعبد به محال لأن التعبد به واقع فعلا كالحكم
 بشهادة الشاهدين ، والتوجه الى الكعبة بالاجتهاد عند الاشتباه
 فقد الحقت المظنون بالمعلوم فالعمل بها قطعي كالحكم بناء على
 شهادة شاهدين مثلا والموافقة عليها مع ما في الأمر من ظن اذ لا نعلم
 علم اليقين ما اذا كان الشاهد صادقا في شهادته أولا ، ولسنا مطالبين
 بالتأكد من صدقه بل بالعمل عند ظن صدقه .

٢ - علاوة على وقوعه فعلا في الشرع فانه لا استحالة في أن يجعل الله
 تعالى الظن علامة للوجوب كجعله دلوك الشمس علامة لوجوب
 الصلاة وكالحكم بناء على ظن صدق الشاهد فالظن مدرك بالعقل وتحسه
 النفس فيكون الوجوب معلوما بذلك ، ومن اتى بالواجب عند غلبة الظن
 فقد امتثل قطعا واصاب صدق الشاهد ام كذب فمثلا : ^{الشهادة} الشهادة يقطع
 بصدقها اذا صدرت من النبي صلى الله عليه وسلم ، وظن صدقها
 بشهادة غيره ثم الحق المظنون بالمقطوع به في وجوب العمل بها ،
 وكذلك الكعبة جعلت تعلم بالعيان وتظن بالاجتهاد وعند الاشتباه
 وغلبة الظن يجب العمل بغلبة الظن كما يجب عند المشاهدة فكذلك خبر
 الرسول عليه الصلاة والسلام يجب العمل به عند التواتر فلم يستحيل
 ان يلحق المظنون او خبر الواحد بالمعلوم وهو الخبر المتواتر في وجوب

العمل به " (١) .

٣ - " كون الظن كافيا في ترتيب الاحكام فان ذلك في الاحكام الفرعية فقط وليس في اصول الاعتقاد لأن الاخيرة يترتب على الخطأ فيها الكفر وتصديق مدعي النبوة بدون معجزة فهذا في أصل الاعتقاد ولذلك لا يمكن الأخذ فيه الا بالعلم اليقين ولا يتأتى للعلم اليقين بدون معجزة الصلاة على صدقه فيتضح أنه ان كان الأمر يتعلق بالمعقيدة . فالظن لا يكفي ولا بد من العلم اليقين . " (٢)

ثانيا : التعبد بخبر الأحاد شرعا :
=====

" اتفق العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة ، فيجب العمل بكل من فتوى المفتي وشهادة الشاهد بشرط العدالة وان لم يبلغ واحد منهما عدد التواتر حتى ولو كان المفتي واحدا ايضا وكذلك سائر الأمور الدينية كالاخبار بدخول وقت الصلاة او تنجيس الماء وغير ذلك " (٣)

- (١) نقل بتصريف من كتاب المستصفي مع نواتج الرحموت للامام الفزالي : ١٤٦/١ ، روضه الناظر لابن قدامة : ٥٣ . فانظر التفاصيل فيهما . وانظر تيسير التحرير لامير بادشاه ٨١/٣ . التبصرة في اصول الفقه لابي اسحاق الشيرازي ، تحقيق د / محمد حسن : ٣٠١ .
- (٢) انظر الاحكام للأمدى : ٤٧/٢ .
- (٣) انظر حاشية البنائي على شرح الجلال على متن جمع الجوامع لابن السبكي : ١٣١/٢ . حاشية العطار على شرح الجلال على متن جمع الجوامع لابن السبكي : ١٥٨/٢ .

وكذلك اتفقوا على وجوب العمل بخبر الواحد في الامور الدنيوية
 كاخبار طبيب او غيره بمضرة شي* مثلاً ، واخبار شخص عن المالك أنه
 منع من التصرف في ثماره بعد أن أباحها ، فلا يجوز له الانتفاع بها وجب
 تسليمها فوراً . وشبه ذلك من الآراء والحروب ونحوها " (١) .

فنقل الواحد العدل مقبول وجب العمل به في الفتوى والشهادة
 والامور الدنيوية باتفاق . والخلاف انما هو في نقل العدل حديثاً
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هو مقبول ومعتبر حجة يجب العمل
 بها أم لا ؟

هذه المسألة محل خلاف .

المذهب الأول :

=====

" أنكر قوم وجوب العمل به منهم القاشاني (✕) والرافضة (٣) ، ثم

(١) شرح الاستوى لمنهاج البيضاوى : ٢٣١/٢ .

(✕) القاشاني :-

=====

عبد الرزاق بن احمد بن ابي الفنائم محمد الكاشي (أو الكاشاني
 او القاشاني) صوفى مفسر ، له مصنفات كثيرة . توفي سنة ٧٣٠ هـ . ~~الاصنام~~
~~المروكلى ٣٠٣ هـ~~

(٣) انظر ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٨ . التبصرة في اصول الفقه لابي اسحاق

الشيرازي ، تحقيق د / محمد حسن هيتو : ٣٠٣ .

انقسم هؤلاء الى فريقين :

وقال فريق
قلت فرقة منهم لانه لم يثبت على الوجوب دليل ولو ثبت لأوجبناه .
وقال فريق
قلت الفرقة الاخرى انما لا يجب لأن الدليل قد قام على عدم الوجوب
واختلف هؤلاء فقال بعضهم ذلك الدليل المانع له شرعي وقال بعضهم
عقلي " (١) .

فهذا المذهب يرى ان خبر الواحد ليس بحجة فلا يجب العمل
به لعدم الدليل على هذه الحجية أو لقيام الدليل على عدم الحجية

المذهب الثانى :

=====

وهو مذهب الجمهور ويرى ان خبر الواحد العدل عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم حجة يجب العمل به سمعا .

أدلة المذهب الأول : —

=====

الأدلة النقلية : — (٢)

١ — من الكتاب : —

قوله تعالى : " ولا تقف ما ليس لك به علم " (٣) ، وقوله تعالى :

(١) نفس المرجع السابق : ٢٣١/٢ ، وانظر البرهان فى اصول الفقه للجوينى تحقيق

الدكتور عبد العظيم الديب : ١/٦٠٠ .

(٢) الاحكام للأمدى : ٢/٦٠ .

(٣) سورة الاسراء اية ٣٦ .

" وان تقولوا على الله ما لا تعلمون " (١) ، وقوله تعالى : " ان يتيمون

الا الظن " (٢) .

ذكر ذلك في معرض الذم والعمل بخبر الواحد عمل بخير علم والظن

فكان مستتمعا .

٢ - من السنة :-

عن ابن سيرين (٣) عن أبي هريرة (٤) قال " صلى بنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصل ركعتين ثم سلم فقام الى

خشب معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على

اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت

(١) سورة الاعراف آية ٣٣ .

(٢) سورة النجم آية ٢٨ .

(٣) ابن سيرين :

=====

محمد بن سيرين البصري ، الانصارى ، أبو بكر تاجى وتفقه

وروى الحديث . توفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ .

وفيات الأعيان لابن خلكان : ١٨١/٤ . ~~الاصنام للركلي : ١٥٤/٦ .~~

(٤) أبو هريرة :

=====

الصحابي الجليل ، حافظ الصحابة ، اختلف في اسمه واسم أبيه

ذهب الأكثرون الى عبد الرحمن بن صخر الدوسي . مات سنة ٥٧ هـ .

انظر الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٣٥٩/٢ ، ٣٦٠ وما

بعدها .

السرعان من أبواب المسجد فقالوا قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر
 فهابا أن يكلماه وفي القوم رجل يقال له ذو اليدين (١) فقال يا رسول
 الله أنسيت أم قصرت الصلاة فقال : لم أنسى ولم تقصر فقال إنما يقول
 ذو اليدين فقالوا نعم فتقدم فصلّى ما ترك ثم ^{ثم كبر} وسلم وسجد مثل سجوده أو أطول
 ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر (٢٠)
 إلى آخر الحديث متفق عليه (٢) .

٣ - من المعقول :-

=====

الأول : أنه لو جاز التعبد بخبر الواحد ، إذا ظن صدقه في الفروع ،

لجاز ذلك في الرخصة والأصول ، وهو مستلغ ،

الثاني : أن العمل بخبر الواحد ^{يفضي} يخطئ إلى ترك العمل بخبر الواحد لأنه

ما من خبر إلا يجوز أن يكون معه خبر آخر مقابل له .

الثالث : أن قبول خبر الواحد تقليد لذلك الواحد ، فلا يجوز للمجتهد

ذلك كما لا يجوز تقليده لمجتهد آخر .

وقد أجاب الأمدى عن جميع تلك التي من القرآن فقال : جوابها

من وجهين : (٣)

(١) ذو اليدين :-

=====

السلي يقال هو الخرباق كسني ^{كني} يدي اليدين لأن في يديه طول . انظر

الاصابه : ٤٨٩/١ . وقيل : كانه قصير اليدين .

(٢) نيل الاوطار : ١٣٠/٣ ، ١٣١ . وليس لمسلم فيه وضع انيد ولا التشبيك .

(٣) انظر الاحكام للأمدى : ٤٦/٢ ، وانظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ١٢٣/٢

وانظر كتاب السنة وكنها في التشرع الاسلامي للدكتور العبداني ١٦٩ وما بعدها .

البرهان للجويني تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب : ٦٠٤/١ وما بعدها .

الأول : أنا نقول بموجبها ، وذلك أن العمل بخبر ووجوب اتباعه إنما هو
بدليل مقطوع به ، مفيد للعلم بذلك ، وهو الإجماع .
الثاني : أنه لازم على الخصوم في اعتقادهم امتناع ^{التعبد} بخبر الواحد ، أنه هو
غير معلوم بدليل قاطع ، بن غايته أن يكون مظهرًا لهم ، فالأليات
مشتركة الدلالة ، فكما تدل على امتناع اتباع خبر الواحد ، تدل على
امتناع القول بعدم اتباعه ، وإذا تعارضت جهات الدلالة فيها ، امتنع
العمل بها ، وعلى هذا ، نقول بجواز ورود التعبد بقبول خبر
الفاسق والصبي عقلاً ، إذا غلب على الظن صدقه ، وإن كان ذلك
غير واقع .

وقد أجاب الإمام الأمدى عن الدليل الذي استدلوا به من
السنة فقال : " وعن السنة أنه عليه السلام إنما توقف في خبر
ذي الدين لتوهمه غلظه لبعد انفراجه بمعرفة ذلك دون من
حضرة من الجمع الكثير . ومع ظهور أماره الوهم في خبر الواحد
يجب التوقف فيه ، فحيث وافقه الباكون على ذلك ، ارتفع حكم الأماره
الدالة على وهم ذي الدين ، وعمل بموجب خبره . كيف وقد عمل
النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي بكر وعمر وغيرهما ، مع أن خبر
ذي الدين ، عمل بخبر لم ينته إلى حد التواتر ، وهو موضع النزاع .
وفي تسليمه تسليم المطلوب " (١)

(١) الأحكام للأمدى : ٦٢/٢ ، وانظر تفاصيل ذلك في تيسير التحرير :
٨٥/٣ ، وفي المستصفى للفرزالي : ١٣٥/١ ، وفي روضة الناظر لابن
قدامة : ص ٥٥٥ .

معنى ذلك ان انضمام ابن بكر وعمر وبعض الصحابة لخبر ندى الديدسين
وتصديقه لا يخرج خبرهم عن خبر الواحد .

وقد أجاب الإمام الأمدى عن الأدلة التى استدلو بها من المعقول
نقاس (١) : (وعن المعارضة الأولى - أى الدليل الأول - من المعقول
انها منتقضة بخبر الواحد فى الفتوى والشهادة ، كيف والفرق حاصل
" أى بين الفروع والأصول " - وذلك ان المشترط فى اثبات الرسالة
والأصول الدليل القطعي ، فلم يكن الدليل الظنى مغيرا فيها ، بخلاف
الفروع .

ومن الثانية :
=====

أن تجوز وجود خبر معارض للخبر الذى ظهر لا يمنع من الاحتجاج
به ، والا لما ساغ التمسك بدليل من ظواهر الكتاب والسنة المتواترة ، لأنه
ما من واحد منها الا ويجوز ورود ناسخ له او مخصص له ، بل ولما
جاز التمسك بدليل مستتب معارض له ، ولما ساغ ايضا للقاضى الحكم
بشهادة الشاهدين ، ولا للعامى الأخذ بفتوى المجتهد له ، لجواز
وجود ما يعارضه ، وذلك خلاف الاجماع .

ومن الثالثة :
=====

أنه لم يجز تقليد العالم للعالم ، لا ستوائهما فى درجة الاجتهاد ،

وليس تقليد احدهما للآخر اولى من العكس ، ولا كذلك المجتهد مع الراوى ، فانهما لم يستويا فى معرفة ما استجد بمعرفة الراوى من الخبر فلذلك وجب عليه تقليده فيما رواه .

أدلة المذهب الثانى :

=====

وهو مذهب الجمهور وهو الراجح . وقد استدلوأ بأدلة .

الدليل الأول :

=====

ما اشتهر واستفاض بالنقل المتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه كان ينفذ احاد الصحابة الى النواحي والقبائل والبلاد بالدعوة الى الاسلام وتبليغ الاخبار والاحكام وفصل الخصومات وقبض الزكوات ونحو ذلك ، مع علمنا بتكليف المبعوث اليه بالطاعة والانقياد لقبول قول المبعوث اليهم ، والعمل بمقتضى ما يقول ، مع كون المنفذ من الاحاد ، ولو

لم يكن خبر الواحد حجة لما كان كذلك . (١)

ولو احتاج فى كل رساله الى تنفيذ عدد التواتر لم ينفذ بذلك جميع

اصحابه ، وملت دار هجرته عن اصحابه وأنصاره (٢)

فمن ذلك :

=====

ما ذكره ^{وهو} ~~كل~~ الإمام الشافعى رحمه الله فى الرسالة تحت عنوان " الحجة فى

(١) الاحكام للامدى : ٥٦/٢ .

(٢) ~~أصول الفقه للشافعى : ١٣١/٢~~ ، وانظر تيسير التحرير : ٨٣/٣ ، البناني على

جمع الجوامع : ١٣١/٢ ، حاشية العطار على جمع الجوامع : ١٥٨/٢ .

تثبت خبر الواحد " (١) : بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبسا بكر واليا على الحج في سنة تسع ، وحضره الحاج من اهل بلدان مختلفة ، وشعوب متفرقة فاقام لهم مناسكهم ، واخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم .

ومث علي بن أبي طالب في تلك السنة ، فقرأ عليهم في مجتمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة ونبذ الى قوم على سواء وجعل لهم مدة ونهاهم عن امور . ^{وكما} غفل أبو بكر وعلي معروفين عند اهل مكة بالفضل والدين والصدق ، وكان من جهلها - أو أحدهما - من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما .

ولم يكن رسول الله ليبعث الا واحدا الحجة قائمة بخبره على من بعثه اليه ان شاء الله .

وقد فرق النبي عمالا على نواحي عرفنا اسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها :

فبعث قيس بن عاصم (٢) ، والزبرقان بن بدر (٣) وابن نوهرة :

(١) الرسالة : ٤٠١ .

(٢) قيس بن عاصم :

قيس بن عاصم بن سنان بن خالد ^{المشترقي} السعدي ، صحابي مشهور بالحلم . نزل البصرة ، انظر تقريب التهذيب لابن حجر : ١٢٩/٢ .

(٣) الزبرقان بن بدر : -

الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي يقال كان اسمه الحصين ولقب الزبرقان لحسن وجهه وهو من اسماء القمر ، وعاش الى خلافة معاوية . انظر الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٥٤٣/١ ، ٥٤٤ .

الى عشائريهم ، ليعلمهم بصدقهم عندهم . وقدم عليهم (١) وفد البحرين
 فعرفوا من معه ، فبحث معهم (ابن) سعيد بن الحاص .
 وبحث معاذ بن جبل الى اليمن ، أمره أن يقاتل بمن أطاعه من عصابه ،
 وعلمهم ما فرض الله عليهم ، وأخذ منهم ما وجب عليهم ، لمعرفتهم
 بمعاده ، ومكانته منهم ، وصدقه ، وكل من ولى فقد أمره يأخذ ما
 أوجب الله على من ولاه عليه ، ولم يكن لاحد عندنا في أحد ممن
 قدم عليه من أهل الصدق - : أن
 يقول انت واحد ، وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله يذكر
 أنه علينا ، ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها
 بالصدق الا لما وصفت ، من ان تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه
 اليه .

وفي رشييه بهذا المعنى أمراء سرايا رسول الله فقد بحث بعث
 مؤتبه ، فوله زيد بن حارثه (٢) ، وقال (٣) : " فان أصيب

-
- (١) أي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالمدينة .
 (٢) زيد بن حارثة :

زيد بن حارثة بن شراحيل الكعبي . غزا سبع غزوات واستشهد
 في غزوة مؤتبه وهو ابن خمس وخمسين سنة . الاصابه في تمييز الصحابة
 لابن حجر : ٥٦٣/١ ، ٥٦٤ .

- (٣) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ٥١٠/٧ . المطبعة
 السلفية .

فجعفر (١) ، فان أصيب فابن رواحه * (٢) . ومعث ابن أنيس (٣)
سرية وحده ، ^{سراياه} أبعد أمراء ^{سراياه} سريته وكلهم حاكم فيما بعثه فيه ، لأن عليهم
أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ، ومقاتلوا من حل قتاله ، وكذلك كل
وال بعثه او صاحب سرية ، ولم يزل يمكنه أن يبعث واليين أو ثلاثة
أو أربعة أو أكثر .

ومعث في دهر واحد اثني عشر رسولا ، إلى اثني عشر ملكا ،
يدعونهم إلى الإسلام ، ولم يبعثهم الا إلى من قد بلغته الدعوة ، وقامت

(١) جعفر :

جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي
صلى الله عليه وسلم ، وأحد السابقين إلى الاسلام . استشهد بمؤتته
من أرض الشام سنة ثمان من الهجرة . انظر الاصابة لابن حجر
٢٣٧/١ ، ٢٣٨ .

(٢) ابن رواحه :

عبد الله بن رواحه بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الشاعر المشهور .
شهد بدرًا وما بعدها . واستشهد بمؤتته . الاصابة لابن حجر
٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

(٣) ابن أنيس :

عبد الله بن أنيس الجهني . صحابي جليل . شهد العقبة وما
بعدها ومعه النبي صلى الله عليه وسلم إلى خالد بن نبيح العنزي
وحده فقتله . توفي سنة ٥١ وقيل غير ذلك . انظر الاصابة لابن
حجر : ٢٨٧/٢ ، ٢٧٩ ، البداية والنهاية لابن كثير : ٥٧/٨ .

عليه الحجة .

فيها ، وألا يكتب فيها دلالات لمن بعثهم الله على أنها كتبه
وقد تحرى فيهم ما تحرى في أمرائه : من أن يكونوا معروفين ، فبعث

دحية (١) الى الناحية التي هون فيها معروف ، ولو أن المبعوث اليه

جهل الرسول كان عليه طلب علم ان النبي بعثه ، ليستبرى شكه

في خبر الرسول ، وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه .

ولم تزل كتب رسول الله تنفذ الى ولاته بالأمر والنهي ، ولم يكن لأحد

من ولاته ترك انفاذ أمره ، ولم يكن ليبعث رسولا الا صادقا عند من بعثه

اليه ، واذا طلب المبعوث اليه علم صدقه وجده حيث هو ، ولو شك ففى

كتابه ، بتفسير في الكتاب ، أو حال تدل على تهمة من غفلة رسول حصل

الكتاب كان عليه أن يطلب علم ما شك فيه ، حتى يُنفذ ما يثبت عنده من

أمر رسول الله .

وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعمالهم ، وما أجمع من المسلمون عليه

من أن يكون الخليفة واحداً ، والقاضي واحداً ، والأمير واحداً ، والامام

فاستخلفوا أبا بكر ، ثم استخلف أبو بكر عمر ، ثم عمر أهل الشورى ،

(١) دحية :

بفتح الدال ومكرها مع سكون الحاء ، وهو دحية بن خليفة بن

قروة الكلبي . صحابي مشهور ، لم يشهد بدر ، شهد احد وما بعدها ،

عاش الى خلافة معاوية . انظر الاصابة لابن حجر : ١/٤٧٣ وما بعدها .

هذا عطف جمل ، فلذلك رفع (واحد) في المرتين .

ليختاروا واحدا ، فاختار عبد الرحمن بن عوف (١) عثمان بن عفان .

قال الشافعى : والولاية من القضاء وغيرهم يقضون فتتخذ أحكامهم
ويقومون الحدود ، ويتخذ من بعدهم أحكامهم ، وأحكامهم أخبار عنهم * (٢)

مناقشة لهذا الدليل :

=====

اعترض على هذا الدليل بعدة اعتراضات أيضا جميعها مردودة واهية
وقد تصدى لها جمهور العلماء بالمناقشة والرد القاطع عليها من هذه

الاعتراضات :-

=====

ذكر الامام الغزالي بعضها ورد عليها فقال فى كتابه المستصفى (٣) :

١ - فان قبل كان قد أعلمهم صلى الله عليه وسلم تفصيل الصدقات شفاها

وبأخبار متواترة وانما بعثهم لقبضها .

قلنا : ولم يجب تصديقهم فى دعوى القبض وهم احاد ثم لم يكن بعثه

صلى الله عليه وسلم فى الصدقات فقط بل كان فى تعليمهم الدين والحكم

بين المتخاصمين وتمريف وظائف الشرع .

(١) عبد الرحمن بن عوف :

=====

عبد الرحمن بن عوف بن كلاب القرشى الزهرى ، احد العشرة المشهود

لهم بالجنة ، وأحد السنة اصحاب الشورى . مات سنة ٣١ هـ وقيل

٣٢ وهو الاشهر ودفن بالبيقاع . انظر الاصابة لابن حجر : ٤١٦/٢ وما بعدها .

(٢) الرسالة للامام الشافعى : ٤٠١ .

(٣) المستصفى للغزالي بذيله فواتح الرحموت بشرح معلم الثبوت للانصارى :

١٥١/١ ١٥٢٤ . وانظر الاحكام للأمدى : ٥٦/٢ .

٢ - فان قيل : فليجب عليهم قبول أصل الصلاة والزكاة بل أصل المدعوة والرسالة والمعجزة .

قلنا : أما أصل الصلاة والزكاة فكان يجب قبوله لأنهم كانوا يُنفذون لشرح وظائف الشرع بعد انتشار أصل الدعوة وأما أصل الرسالة والإيمان وأعلام النبوة فلا اذ كيف يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أوجب عليكم وهم لم يحرفوا برسالته أما بعد التصديق به فيمكن الاصفاء الى رسله باجابة الاصفاء اليهم .

٣ - فان قيل : فانما يجب قبول خبر الواحد اذا دل قاطع على وجوب الحمل به كما دل الاجماع والتواتر عندكم فأولئك بماذا صدقوا السوالة في قولهم يجب عليكم الحمل بقولنا .

قلنا : قد كان تواتر اليهم من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ينفذ الولاة والرسائل احاداً كسائر الأكابر والرؤساء ولولا علمهم بذلك لجاز للمتشكك أن يجادل فيه اذا عرض له شك ولكن قل ما يعرض الشك فيه مع القرائن فان الذي يدخل بلادنا مع منشور القضاء قد لا يخالفنا رب في صدقه وان لم يتواتر اليها ولكن بقرائن الأحوال والمعرفة لخط الكاتب وبعد جرائمه على الكذب مع تعرضه للخطر في أمثال ذلك .

الى غير ذلك من الاعتراضات والاجابة عنها • (١)

الدليل الثنائي :

=====

الاجماع من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين على قبوله ،
فقد اشتهر ذلك عنهم فى وقائع مختلفة لا تحصى ، (ان لم يتواتر
احادها حصل العلم بمجموعها) (٢) ومجموع هذه الوقائع يفيد اجماعهم
على ايجاب العمل باخبار الاحاد وكثيرا ما كانوا يتركون اراءهم التى
ظنوها باجتهادهم اذا روى لهم خبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لو لم نسمع هذا
لقضينا فيه بخلاف هذا ، وكانوا يرجعون إلى أمهات المؤمنين فى
كثير من الحوادث ليعلموا ماذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل • فاذا علموه لم يتجاوزوه ، وعلى ذلك جرت سنة التابعين من
بعدهم فثبت ان ذلك مجمع عليه من السلف " (٣) •

(١) انظر الاحكام للأمدى : ٥٦/٢ ، ٥٧ ، الاحكام لابن حزم :

٩٨/١ - ١٠٠

(٢) روضة الناظر لابن قدامة : ٥٣ ، وانظر تفاصيل ذلك فى المستصفى

للفزالى ومعه فواتح الرحموت : ٤٨/١ وما بعدها • فواتح الرحموت

بشرح مسلم الثبوت لعبد العلى الأنصارى مع المستصفى للفزالى :

١٣٢/٢ وما بعدها • البرهان فى أصول الفقه للجوينى ، تحقيق

الدكتور عبد العظيم الديب : ٦٠١/١

(٣) أصول الفقه للخضرى : ٢٤٠ ، وانظر روضة الناظر : ٥٣ ، والاحكام

للأمدى : ٥٧/٢

فمن ذلك :

=====

١ - عمل جميع الصحابة بما رواه ابوبكر الصديق رضي الله عنه (لا نورث ما تركناه صدقه) (١) . وما روى عنه رضي الله عنه ، أنه عمل بخبر المغيرة (٢) ومحمد بن مسلمة (٣) في ميراث الجدة * روى الحاكم قال جاءت الجدة الى أبي بكر فقالت : ان لي حقا في مال أبي بن مائة قال : ما علمت لك في كتاب الله حقا ولا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيئا وسأل فشهد المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس قال : ومن سمع ذلك معك . فشهد محمد بن مسلمة ، واعطاها أبو بكر السدس . رواه ابن ماجه ومالك في الموطأ .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ٤٩٣/٧ .

(٢) المغيرة بن شعبه :

المغيرة بن شعبه بن مسعود بن متعب الثقفي ، صحابي مشهور . اسلم قبل الحديبيه ، وولى امرة البصرة ، ثم الكوفة مات ٥٦ على الصحيح . انظر تقريب التهذيب لابن حجر : ٢٦٩/٢ .

(٣) محمد بن مسلمة :

محمد بن مسلمة بن حارثة الخزرجي الانصاري الأوسي ، شهد المشاهد كلها ، الا غزوة تبوك ، كان من فضلاء الصحابة توفي في المدينة سنة ٤٣ وقيل ٤٦ هـ .
الاصابة لابن حجر : ٣٨٣/٣ ، ٣٨٤ .

٢ - عمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بخبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية ^{من} المجوس " وهم عبدة النار " . حيث روى عنه أنه كتب :
 " فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس ، ولم يكن يأخذ الجزية من المجوس (١) حتى شهد عبد الرحمن بن عوف (٢) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوسى هجر (٣) . وفي رواية أن عمر ابن الخطاب استشار الناس في جزية المجوسى فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سنوا بهم سنة اهل الكتاب " رواه مالك في الموطأ فعمل به .
 وعمل الفاروق رضي الله عنه ايضا بخبر الضحاك بن سفيان (٤) في ميراث الزوجة من دية الزوج فقد كان عمر رضي الله عنه لا يرى تورث المرأة من دية زوجها فان الدية وجبت بعد موت الزوج وهو وقت

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر : ٢٥٢/٦ .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) هجر : بلدة باليمن . بلاد الجبيل .

(٤) الضحاك بن سفيان :

الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب الكلابي . صحابي معروف ، كان من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقات . انظر الاصابة لابن حجر : ٢٠٦/٢ و ٢٠٧ . تقرب التهذيب لابن حجر (ايضا)

بطلان النكاح فأخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي (١) من دية زوجها
أخرجه أحمد وأصحاب السنن • وغير ذلك كثير.

٣ - ومن ذلك عمل عثمان رضي الله عنه بخبر فريمة بنت مالك في اعتداد
المتوفى زوجها في منزل زوجها * ^{روى} (٢) فريمة بنت مالك بن
سنان (٣) ، أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خديرة وأن زوجها خرج في
طلب أعبد لها أبقوا حتى إذا كان بطرف ^{القوم} القوم لحقهم فقتلوه • قالت :

(١) أشيم الضبابي :

أشيم بوزن أحمد الضبابي قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ، فأمر الرسول عليه السلام ، الضحاك بن سفيان أن يورث
امرأته من ديته •

انظر الاصابة لابن حجر : ٥٢ / ١ •

(٢) رواه مالك وأصحاب السنن • وقال الترمذي : حسن صحيح
وصحه ابن حبان والحاكم •

(٣) فريمة بنت مالك :

فريمة بنت مالك بن سنان الخديرة ، أخت أبي سعيد

الخديري " سبقت ترجمته " شهدت بيمعة الرضوان •

انظر الاصابة : ٣٨٦ / ٤ ، ٣٨٧ •

فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي منزلاً يملكه ولا نفقه.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وسلم : نعم ، فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أوفى المسجد فدعاني أو أمرني فدعيت فقال : كيف قلت ؟ قالت : فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي . فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به . كما رواه مالك وأصحاب السنن . وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم .

٤ - ومن ذلك ما اشتهر من عمل علي رضي الله عنه بخبر الواحد واستظهاره باليمن حتى قال : " كنت إذا سمعت من رسول الله حديثاً نفمّني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه غيره ، حلقتة فإذا حلف لي صدقته " (١)

" والتحليف إنما كان للاحتياط في سياق الحديث على وجهه

ولئلا يقدم على الرواية بالظن لا لتهمة الكذب " (٢)

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه بسند صحيح .
(٢) عبد الله بن عباس :

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم . صحابي مشهور كان يسمى البحر ، والحبر لسعة علمه . وهو أحد التمسكين من الصحابة . مات سنة ٦٨ هـ بالطائف . انظر الاصابه لابن حجر : ٣٣٠ / ٢ ، ٣٣٤ . تقريب التهذيب لابن حجر : ٤٢٥ / ١ .

٥ - ومنها عن ابن عباس (١) بخبر أبي سعيد الخدري (٢) رضي الله عنهم بالريا في النقد عند التفاضل راجعا عما كان عليه من أنسه لا ربا في النقد وان كان أحد ^{الحوصنة} للمعوضين متفضلا مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الريا في النسبة " (٣) .

٦ - منها ما روى عن ابن عمر (٤) رضي الله عنهما أنه قال : " كتبنا نخابر أربعين سنة ولا نرى به بأسا حتى روى لنا رافع بن خديج (٥) ان النبي عليه السلام نهى عن المخابرة فانتهينا " (٦) . وعمل

(١) عبد الله بن عباس :

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم . صحابي مشهور كان يسمى البحر ، والحبور لسعة علمه . واحد المكثرين من الصحابة . مات سنة ٦٨ هـ بالطائف . انظر الاصابة لابن حجر : ٣٣٠ / ٢ ، ٣٣٤ . تقريب التهذيب لابن حجر : ٤٢٥ / ١ .

(٢) أبي سعيد الخدري :

سبقت ترجمته .

(٣) رواه مسلم . انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٥ / ١١ وما بعدها .

(٤) ابن عمر :

عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي . أحد المكثرين من الصحابة ، وكان من أشد الناس اتباعا للأثر ، مات في آخر ٧٣ هـ . انظر الاصابة لابن حجر : ٣٤٧ / ٢ - ٣٥٠ . تقريب التهذيب لابن حجر : ٤٣٥ / ١ .

(٥) رافع بن خديج :

رافع بن خديج بن عدي الحارثي الأنصاري . صحابي جليل أو مشاهد أحد ثم الخندق ، مات سنة ٧٤ هـ . انظر تقريب التهذيب : ٢٤١ / ١ .

(٦) أخرجه الشيخان ، وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، والدارقطني ، ونظر في البزري كتاب الصلاة : ٥٠ / ٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي باب كراهة الرزق : ١ / ١٠ ، وما بعده .

جميعهم بخبر رافع بسن خديج في المخابرة (١) .

٧ - منها ما اشتهر من عمل " أهل قباء " لما اتاهم واحد فاخبرهم أن

القبلة قد تحولت فتحولوا ، وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم

ينكر عليهم " (٢) .

٨ - منها ما اشتهر عن جميعهم في اخبار لا تحصى في الرجوع الى

عائشة (٣) وأم سلمة (٤) رضوان الله عليهما والى فاطمة بنت اسد (٥)

(١) المخابرة : خبرت الأرض : شقتها للزراعة . انظر المصباح الحنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف احمد الفيومي : ١٧٤/١ والمخابرة والمزراعة متقاربان وهما المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الاجزاء المعلومة . لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض وفي المخابرة يكون البذر من العامل . انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٠/١٩٢ و ١٩٣ وما بعدها . سبل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر ، تأليف الصنعاني المعروف بالأمير : ٣/١٩٠ . نيل الأوطار للشوكاني : ٥/٣٧٨ وما بعدها .

(٢) ارشاد الفحول للشوكاني : ٤٩ ، وانظر الاحكام للأمدى : ٥٨/٢ والمستصفي

للغزالي : ١/١٤٩ .

(٣) عائشة بنت أبي بكر :

عائشة بنت عبد الله بن عثمان ، أبو بكر الصديق رضي الله عنهما

أم المؤمنين . افقه النساء مطلقا . ماتت سنة ٥٧ هـ . انظر الاصابة

لابن حجر : ٤/٣٥٩ .

(٤) أم سلمة :

هند بنت أبي امية بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم . أم المؤمنين . موصوفة

بالعقل البالغ والراي الصائب . ماتت سنة ٥٩ هـ الاصابة لابن حجر : ٤/٥٨

— ٤٦٠ .

(٥) فاطمة بنت أسد :

فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية . كانت امرأة سالحة .

توفيت في المدينة . انظر الاصابة : ٤/٣٨٠ .

وفلانه وفلانة وفلانة ممن لا يحصى كثرة ، من الصحابة رضوان الله عليهم
من الرجال والنساء والعبيد والموالي . وكان ذلك شائعا ذائعا
فيما بينهم ، ولم ينكر عليهم احد في عصره ولو كان نكير لنقل ولوجب
في مستقر العادة اشتهاؤه ، وتوفرت الدواعي على نقله كما توفرت على
نقل العمل به فقد ثبت ان ذلك مجمع عليه من السلف ، (١)

وعلى ذلك جرت سنة التابعين بعدهم قد اشتهر فيها بينهم
التمسك بأخبار الاحاد والافتاء بها كعلي بن الحسين (٢) ، وجبير
ابن مطعم وأبو سلمة بن عبد الرحمن (٣) وسليمان بن يسار (٤) .

- (١) المستصفى ومعه فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : ١٥٠/١ .
(٢) علي بن الحسين :

علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب ، زين العابدين ثقة ثبت
عابد فقيه فاضل مشهور . قيل ما رأيت قریش افضل منه في الثالثة . مات
سنة ٩٣ هـ . انظر تقريب التهذيب لابن حجر : ٣٥/٢ .
(٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن :

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، المدني ثقة مكثر ، من
الثالثة . مات سنة ٩٤ هـ . انظر تقريب التهذيب : ٤٣٠/٢ .

- (٤) سليمان بن يسار :

سليمان بن يسار الهلالي ، المدني ، ثقة فاضل ، أحد الفقهاء
السبعة ، من كبار الثالثة ، مات بعد المائة من الهجرة وقيل قبلها
انظر المرجع السابق : ٣٣١/١ .

التعريف بالطبقات :-

الأولى : الصحابة رضوان الله عنهم على اختلاف مراتبهم وتمييز

من له منهم الامجد الرواية من غيره .

الثانية : طبقة كبار التابعين كابن المسيب .

الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين

الرابعة : طبقة تليها ، جيل روايتهم عن كبار التابعين ،

كالزهري وقتاده .

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأوا الواحد والاثنين

ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة ، كالأعمش .

السادسة : طبقة عاصروا الخامسة ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد

من الصحابة كابن جريج .

السابعة : طبقة كبار اتباع التابعين ، كمالك والثوري .

الثامنة : الطبقة الوسطى منهم ، كابن عيينه وابن عليه .

التاسعة : الطبقة الصغرى من اتباع التابعين كيزيد ابن هارون ،

والشافعي وأبو داود الطيالسي .

العاشره : كبار الآخذين عن تبع الاتباع ممن لم يلق التابعين ،

كأحمد بن حنبل .

الحادية عشره : الطبقة الوسطى من ذلك ، كالذهلي والبخاري .

الثانية عشره : صفار الآخذين عن تبع الاتباع ، كالترمذي . (١)

//////

وكذلك كان حال طاووس (١) وعطاء (٢) ومجاهد (٣) وكان سميد
ابن المسيب يقول أخبرني أبو سميد الخدرى عن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فى الصرف فيثبت حديثه سنة ، وكذلك ميسرة باليمن ، ومكحول (٤)
بالشام ، وعلى ذلك كان فقهاء الحرمين ، وفقهاء البصرة ، وفقهاء
الكوفة وتابعوهم كعلقمة (٥) والأسود (٦) والشعبي (٧)

(١) طاووس :

طاووس بن كيسان اليماني ، أبو عبد الرحمن الحميري ، ثقة فقيه ،
فاضل ، من الثالثة مات سنة ١٠٦ هـ انظر تقريب التهذيب : ٣٧٧/١

(٢) عطاء :

عطاء بن أبي رباح ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة انظر تقريب التهذيب
٢٢٢/٢

(٣) مجاهد :

مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومي ، ثقة ، امام فى التفسير وفى
العلم من الثالثة مات سنة ١٠٤ هـ ، المرجع السابق : ٢٢٩/٢

(٤) مكحول :

أبو عبد الله ، ثقة ، فقيه كثير الارسال ، مشهور ، من الخامسة ، مات
سنة ١١٠ هـ انظر تقريب التهذيب لابن حجر : ٢٢٣/٢

(٥) علقمة :

علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد من
الثانية . مات بعد السبعين ، المرجع السابق : ٣١/٢

(٦) الأسود :

الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، مخضرم ، ثقة ، مكث فقيه ، من
الثانية ، مات سنة ٩٥ هـ . المرجع السابق : ٧٧/١

(٧) الشعبي :

عامر بن شراحيل الشعبي ، أبو عمرو ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة .
قال مكحول ما رايت افقه منه . مات بعد المائة . المرجع السابق : ٣٨٧/١

ومسروق (١) وعليه جرى من بعدهم من الفقهاء " (٢) الى حين ظهور المخالفين .

" وعلى الجملة فلم يأت من خالف فى العمل بخبر الواحد بشئ يصلح للتمسك به ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الأحاد وجد ذلك فى غاية الكثرة واذا وقع من بعضهم التردد فى العمل به فى بعض الاحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من رتبة فى الصحة او تهمة للراوى او وجود معارض راجح او نحو ذلك " (٣) .

قال ابن دقيق العيد (٤) : ومن تتبع اخبار النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وجمهور الأمة ما عدا هذه الفرقة اليسيرة علم ذلك قطعا انتهى " (٥) .

(١) مسروق :

مسروق بن الاعدع بن مالك بن عبد الله الهمداني ، كوفى تابعى ، ثقة ، فقيه عابد ، مخضرم ، من الثانية مات سنة ٦٣ . المرجع السابق نفسه : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) المستقصى ومعه فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : ١ / ١٥٠ ، وانظر الاحكام للأمدى : ٥٩ / ٢ .

(٣) ارشاد الفحول للشوكانى : ٤٩ .

(٤) ابن دقيق العيد :

محمد بن على بن وهب تقى الدين القشيري ، المعروف بابية وحده بابن دقيق العيد ، قاض ، من اكابر العلماء بالأصول . مجتهد ، توفى بالقاهرة سنة ٧٠٢ هـ . انظر الأعلام للزركلى : ٦ / ٢٨٣ .

(٥) انظر ارشاد الفحول للشوكانى : ٤٩ .

مناقشة هذا الدليل :-

=====

ناقش المخالفون هذا الدليل بعدة اعتراضات منها :-

١ - قال الخصوم : " لا نسلم أن الصحابة عملوا بها ، بل من الجائز أنهم عملوا بخصوص متواترة أو بها مع ما اقترن بها من المقاييس ، أو قرائن الأحوال ، أو غير ذلك من الأسباب . سلمنا أنهم عملوا بها لا غير ، لكن كل الصحابة أو بعضهم ، الأول ~~منهم~~ ممنوع ، ولا سبيل الى الدلالة عليه ، والثاني مسلم ، لكن لا حجة فيه " (١) .

وقد أجاب عن هذا الاعتراض الإمام الأمدى فى كتابه الاحكام فى اصول الأحكام فقال : " انهم لو عملوا بغير الاخبار المروية ، لكانت العادة تحيل تواطئهم على عدم نقله ، ولا سيما فى موضع الاشكال وظهور استنادهم فى الحمل الى ما ظهر من الاخبار . كيف والمنقول عنهم خلاف ذلك حيث قال عمر رضى الله عنه : " لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا " وقول ابن عمر رضى الله عنهما : " حتى روى لنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك أى المخابرة ، فانتهينا " (٢) . . الى غير ذلك . وجددهم فى طلب

(١) الاحكام للأمدى : ٥٩/٢ ، وانظر ذلك فى المستقصى للفرالى : ١٥٠/١ ، وكشف الاسرار عن اصول البزدوى للعبد العزيز البخارى : ٣٧٥/٢ .
(٢) أخرجه الشيخان ، وأبو داود والنسائى ، وابن ماجه ، والدارقطنى .

الأخبار ، والسؤال عنها عند وقوع الوقائع دليل العمل بها " (١) .

٢ - قولكم لم يوجد له نكير (٢) ، لا نسلم ذلك . وبيان من وجوه :

١ - رد الخليفة الصديق أبي بكر رضى الله عنه خبر المغيره بن

شمعة فى ميراث الجدة ، حتى انظم اليه خبر محمد بن

مسلمة ، كما تقدم .

ب - أنكر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه خبر أبى

موسى الأشعرى (٣) فى الاستئذان حتى رواه أبو سعيد الخدرى

روى الشيخان والإمام مالك وأبو داود عن أبى سعيد الخدرى

قال : كنت جالسا فى مجلس من مجالس الأنصار فجاء أبى

موسى فزعا له فقالوا ما افزعك ؟ قال : أمرنى عمر أن أكفيه

فأتيته فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لى فرجعت فقال : ما منعك

(١) الأحكام للكمدي : ٦١/٢ ، وانظر المستقصى مع فواتح الرحموت للفرزلى

١٥٠/١ وكشف الأسرار عن اصل البزدوى : ٣٧٥/٢ ، لمصلح للفقهاء

~~للخفصين~~ .

(٢) انظر الاحكام للكمدي : ١٥٩/٢ ، كشف الاسرار : ٣٧٥/٢ ، المستقصى :

١٥٠/١ ، ومنتهى الوصول لابن الحاجب ٥٤ ، روضة الناظر : ٥٥ .

(٣) أبو موسى الأشعرى :

عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن الأشعر ، أبو موسى الأشعرى

صاحب مشهور ، روى ٣٥٥ حديثا . مات فى الكوفة سنة ٤٤ هـ . انظر

الاصابة لابن حجر : ٣٥٩/٢ ، ٣٦٠ .

أن تأثينا ، فقلت : انى اتيت فسلمت على بابك ثلاثا ، فلم تردوا على
فرجعت ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا استاذن احدكم
ثلاثا فلم يؤذن له فليترجع ، قال لثائني على هذا بالبينة ، فقالوا :
لا يقيم الا أصفر القوم ، فقام أبو سعيد معه فشهد له فقال : عمر
لأبى موسى انى لم أتهمك ، ولكنه الحديث عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم (١) .

ج - أنكر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه خبر ابن سنان الاشجعي (٢)
فى المفوضة ، وهى التى نكحت من غير مهر أو على أن لا مهر لها .
روى أبو داود أن ابن مسعود قال : فى رجل تزوج امرأة فمات عنها
ولم يدخل بها ولم يفرض لها ، فقال : لها الصداق كاملا وعليها
المدة ولها الميراث . فقال معقل بن سنان سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى فى بروع بنت واشق (٣) بمثلها . ولله
روايات اخرى قال البيهقى كلها اسانيد صالح .

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٤ / ١٣٠ ، ١٣١ ، فتح البارى بشرح
صحيح البخارى : ٢٧ / ١١ .

(٢) ابن سنان الاشجعي :

معقل بن سنان بن مطهر الاشجعي ، صحابى نزل المدينة ثم الكوفة ،
واستشهد بالحره ، سنة ٦٣ هـ . الاصابة لابن حجر : ٤٤٦ / ٣ . تقريب
التهذيب لابن حجر : ٢٦٤ / ٢ .
(٣) بروع بنت واشق :

بروع بنت واشق الرواسية الكلابية او الاشجعية زوج هلال بن مرة .
الاصابة لابن حجر : ٢٥١ / ٤ .

د - أنكزت أم المؤمنين عائشة الصديقة رضى الله عنها كما فى الصحيحين

خبر ابن عمر فى تعذيب الميت بكاء أهله عليه . (١)

الجواب عن تلك الوجوه :

=====

بالنسبة لخبر أبى موسى الاشعرى وانكار امير المؤمنين عمر بن الخطاب

رضى الله عنهم فقد أجاب عنه الامام الغزالى رحمه الله تعالى فقال : " وأما

خبر أبى موسى فى الاستئذان ليدفع به سياسة عمر عن نفسه لما انصرف عن

بابه بعد ان قرع ثلاثا كالمترفع عن المثل ببابه فخاف ان يصير ذلك طريقا

لغيره أن يروى الحديث حسب غرضه بدليل انه لما رجع مع ابى سعيد الخدرى

وشهد له ، قال عمر : انى لم اتهمك ، ولكنى خشيت أن يتقول الناس على

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ويجوز للامام التوقف مع انتفاء التهمة كمثلى

هذه المصلحة ، كيف ومثلى هذه الأخبار لا تساوى فى الشهرة والصحة أحاديثنا

فى نقل القبول عنهم " (٢) .

كما اجاب صاحب فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت عن خبر ابن سنان

الاشجعى فى المفوضة وانكار الخليفة على بن ابى طالب رضى الله عنه لـ

فقال : " ولا يذهب عليك أنه ليس فيه انكار أمير المؤمنين علي رضى الله عنه

(١) متفق عليه . انظر سبل السلام للصنعمانى المعروف بالأمير :

٠١١٦/٢

(٢) المستصفى للغزالى ومعه فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت

للأنصارى : ١٥٤/١ .

نعم قد يروى من مذهبه أنه لا صداق لها ولا عدة ولها الميراث ، ولكن لا يلزم منه الانكار لجواز عدم اطلاعه على الحديث " (١) .

وقد كان علي رضي الله عنه لا يقبل خبر أحد ، حتى يحلفه سوى الخليفة أبي بكر رضي الله عنه .

أما انكار السيدة عائشة رضي الله عنها لخبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله فقد أجاب عنه صاحب روضة الناظر فقال : " السيدة عائشة لم ترد خبر ابن عمر وإنما تأولته " (٢) .

وقد أجمل الإمام الأمدى الجواب عن جميع تلك الحوادث وانكار بعض الصحابة لها فقال : " ان عمل بعض الصحابة بل الأكثر من المجتهدين منهم بأخبار الأحاد مع سكوت الباقيين عن النكير ، دليل الاجماع . . . وما من الأخبار أو توقوا فيه إنما كان لأمر اقتضت ذلك من وجود معارض أو فوات شرط ، لا لعدم الاحتجاج بها في جنسها ، مع كونهم متفقين على العمل بها ولهذا ، أجمعنا على ان ظواهر الكتاب والسنة حجة ، وان جاز تركها والتوقف فيها لأمر خارجة عنها " (٣) .

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للانصارى مع المستصفي للفرزالي : ١٣٣/٢ ، ١٣٤ ، وانظر الأحكام للأمدى : ٦٠/٢ ، وكشف الاسرار عن اصول البزدوى : ٣٧٥/٢ ، روضة الناظر : ٥٥ ، ومنتهى الوصول لابن الحاجب : ٥٤ ، والمستصفي للفرزالي مع فواتح الرحموت : ١٥٤/١ .

(٢) روضة الناظر لابن قدامة : ص ٥٤ .

(٣) الأحكام للأمدى : ٦١/٢ ، وانظر تيسير التحرير : ٨٣/٣ ، وكشف الاسرار

عن اصول البزدوى : ٣٧٥/٢ والمستصفي للفرزالي ومعه فواتح الرحموت : ١٥١/١ ، ١٥٠/١ ، ١٥١

وانضمام راو اخر مع راوى الخبرة لا يخرججه عن كونه خبر احاد لأنـه
لم يبلغ حد التواتر ، وانما توقفوا عند الرتبة فى صدق الراوى لا لأن الخبر
من الأحاد كما ذكر ذلك صاحب فواتح الرحموت لشرح مسلم الثبوت فقال :
" انما توقفوا عند الرتبة فى صدق الراوى او حفظه لا لأن الخبر من الاحاد ،
الا ترى انهم علموا بعد الانضمام أى بعد انضمام راو آخر . والحال أنه
هو من الاحاد بعد - أى بعد الانضمام - " (١) .

فصح بهذا اجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبى
صلى الله عليه وسلم ، وايضا فان جميع اهل الاسلام كانوا على قبول خبر
الواحد الثقة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، يجرى على
ذلك كل فرقة فى علمها كاهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية حتى حدث
متكلموا المعترلة بعد المائة من التاريخ ، فخالفوا الاجتماع فى ذلك (٢) .

الدليل الثالث :

=====

وهو عبارة عن أدلة نقلية استدل بها المذهب الثانى ، وهى مجموعة
من الايات الكريمة منها قوله تعالى : " فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
فى الدين ، ولينبذوا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون " (٣) .

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للانصارى بذييل المستقصى للفرالسى :

١٣٤/٢ ، وانظر اصول الفقه للخضرى ص ٢٤١ .

(٢) الاحكام لابن حزم الظاهرى : ١٠٢/١ .

(٣) سورة التوبة اية ١٢٢ .

ووجه الاحتجاج بها أن الله تعالى أوجب الانذار على كل طائفة من فرقة
خرجت للتفقه في الدين عند رجوعهم الى قومهم ، بقوله تعالى : " ولينذروا قومهم
اذا رجعوا " . أمر بالانذار والانذار هو الاخبار والأمر للوجوب . وانما أمر
بالانذار طلبا للحدز بدليل قوله تعالى : (لعلمهم يحذرون) و (لعلى)
ظاهرة في الترجي ، وهو مستحيل في حق الله تعالى ، فتعين حمل ذلك
على ما هو ملازم للترجي ، وهو الطلب ، فكان الأمر بالانذار طلبا للتحذير ،
فكان أمرا لتحذير ، فكان الحدز واجبا . واذا ثبت أن اخبار كل طائفة موجب
للحدز فالمراد من لفظ الطائفة انما هو العدد الذي لا ينتهي الى حد
التواتر (١) .

ومعنى الطائفة في اللغة : الطائفة من الشيء : القطعة منه ، أو الواحد
فصاعدا والى الألف وأقلها رجلا ، أو رجل فيكون بمعنى النفس (٢) .

(١) الاحكام للأمدى : ٥٢/٢ . وانظر كشف الأسرار عن اصول البزدوى :
٣٧٢/٢ ، شرح الاسنوى لمنهاج البيضاوى : ٢٣٦/٢ . المستصفى .
للفيزالى ومعه فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للانصارى : ١٥٢/١ ،
وفواتح الرحموت : ١٣٤/٢ .

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور : ٢٢٦/٩ ، القاموس المحيط
للفيروز أبادى : ١٧٠/٣ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير
للمصنف ، تأليف أحمد الفيومى : ٢٨/٢ .

وقد وقع اختلاف في تفسير المراد من الطائفة ومهما يكن فانه عدد لا ينتهي الى حد التواتر ، ولا يحصل العلم بقولهم سواء كان من واحد أو اثنين أو عشرة على كل حال لا تصدق على الجماعة الذين بلغوا حد التواتر ، فهي تصدق بخبر الواحد ومطلوب منهم ان ينفذوا قوسهم .

مناقشة هذا الدليل :

=====

نوقش هذا الدليل من جانب الشيخ البيضاوى فقد ذكر بعض الاعتراضات التي وردت عليه ثم أجاب عنها ، وقام الشيخ الأسنوى بشرحها في كتابه نهاية السؤل شرح منهاج الوصول في علم الأصول فقال (١) : * اعتراض القائلين بأنه لا يجب العمل بخبر الواحد على استدلالنا بهذه الآية بثلاثة أوجه :

أحدها : أن لعل مدلولها الترجي لا الوجوب .

=====

والجواب : انه لما تعذر الحمل على الترجي حملناه على الإيجاب لمشاركته للترجي في الطلب . . . لكن تعليل المصنف بقوله (المشاركته في التوقع) لا يستقيم لأنهما لو اشتركا في التوقع لكان المانع من حمل (لعل) على حقيقتها موجودا بعينه في الإيجاب . والأولى أن يملأه لمقارنته في التوقع .

(١) شرح البدخشي ومعه شرح الأسنوى على منهاج البيضاوى :

الثاني : لا نسلم أن المراد بالانذار في الآية خبر الواحد مطلقا بسبب
المراد به الفتوى ، وقول الواحد فيها مقبول اتفاقا كما تقدم (١) .
وانما قلنا : ان المراد الفتوى وذلك لأن الانذار هنا متوقف على
التفقه إذ الأمر بالتفقه إنما هو لاجله ، والمتوقف على التفقه إنما
هو الفتوى لا الخبر ، وأجاب المصنف بأنه يلزم من حمل الانذار على
الفتوى تخصيص الآية من وجهين :

أحدها : تخصيص الانذار بالفتوى مع أنها عامة فيه وفي الرواية .
والثاني : تخصيص القوم من قوله تعالى : " وليذروا قومهم إذا
رجعوا اليهم " بالمقلدين لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا
في فتواه ، بخلاف ما إذا حمل الانذار على الرواية أو على
ما هو أعم فانه ينتفى التخصيصات أما تخصيص الانذار
فواضح ، وأما القوم فلان الرواية ينتفع بها المجتهد في
الأحكام وينتفع بها المقلد في الانزجار ، وحصول الثواب في
نقلها لغيره وغير ذلك .

إلى غير ذلك من الاعتراضات والاجابة عنها من اراد الاطلاع
عليها ، فليرجع راشدا اليها في محالها في المطولات . (٢)

-
- (١) انظر موضوع التعبد بخبر الأحاد شرعا . ص ٧٥ . ما تقدم .
(٢) مثل : أصل السرخسي : ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ وما بعدها . كشف الأسرار عن
أصل البزدوى لعبد العزيز البخاري : ٢٧٢/٢ وما بعدها . فواتح الرحموت
بشرح مسلم الثبوت لعبد الحلي الانصاري مع المستصفى للفرزالي : ١٣٥/٢ .

وهذا الدليل على قبول خبر الواحد في كتاب الله أكثر من أن يحصى ،
منه قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون " (١) . أمر
بمسئال أهل الذكر ولم يفرق بين المجتهد وغيره وسؤال المجتهد لغيره
منحصر في طلب الاخبار بما سمع دون التوى ولولم يكن القبول واجبا لما كان
السؤال واجبا . ومنه قوله تعالى : " يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين
بالقسط شهداء لله " (٢) أمر بالقيام بالقسط والشهادة لله ، ومن اخبر
عن الرسول بما سمعه فقد قام بالقسط وشهد لله ، وكان ذلك واجبا عليه
بالأمر ، وانما يكون واجبا أن لو كان القبول واجبا ، والا كان وجود الشهادة
كعدمها ، وهو ممتنع .

ومنه قوله جل جلاله : " ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البيِّنات
والهدى " (٣) الآية ، اوعد على كتمان الهدى فيجب على من سمع من
النبي عليه السلام اظهاره ، فلولم يجب علينا قبوله ، لكان الاظهار
كعدمه . (٤)

(١) سورة النحل اية ٤٣ . سورة الانبياء اية ٧ .

(٢) سورة النساء ١٣٥ .

(٣) سورة البقرة ١٥٩ .

(٤) انظر كشف الاسرار عن أصول البزدوى لمبد العزیز البخاری :

٣٧٢/٢ وما بعدها . الاحكام للامدى / ٥٤/٢ ، ٥٥ .

وفي كل من هذه الأدلة اعتراضات مع اجوبتها تركناها احتراماً

عن الاطناب.

ثمرة الخلاف :

=====

باستعراض المذاهب المختلفة وأدلتها يتبين لنا أن الرأي الراجح

هو القائل بوجوب العمل بخير الآحاد سماعاً وجوازاً عقلاً ، وعليه جمهور
المسلمين . وسبب ترجيحنا لهذا القول أدلة وقطعنا ، وألجميع الاعتراضات
عليه وإلهي ، وقد اجيب عن كل ما جاء به من قوة مانعة ، كما رأينا ذلك أثناء
مناقشتنا .

المبحث الثالث

=====

القسم الثالث

=====

الحديث المشهور

=====

جعل الخليلي الحديث المشهور واسطحة بغير الحديث المتواتر وعبر
الآراء ولم يوافقهم على ذلك الجمهور، بل جعلوا المشهور قسماً منه
تعريفه : أقسام خبر الزهاد .

=====

في اللغة : الشهرة : ظهور الشيء في شئعة حتى يشهره الناس .

قال الجوهري : الشهرة وضع الأمر .

والمشهور : المعروف المكان المذكور ، ومنه الشهر : قيل معرب ، وقيل

عرب ، مأخوذ من (الشهرة) وهي : الانتشار ، وقيل (الشهر) : الهلال

سعى به لشهرته ووضوحه ثم سميت الأيام به (٢) .

وفي الاصطلاح : (ما كان من الأحاد في الأصل أي في القرن الأول) وهو

قرن الصحابة) ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب (وهم

الجوهري :

اسماعيل بن حماد الجوهري . أبو نصر ، لقوى . من الأئمة .

اشهر كتبه " الصحاح " مات في نيسابور سنة ٣٩٣ . انظر الأعلام

للزركلي : ١/٣١٣ م

(٢) انظر لسان العرب : ٤/٤٣١ ، ٤٣٢ ، القاموس المحيط : ٢/٦٥ ،

والمصباح المنير : ١/٣٤٩ .

فى القرن الثانى ومن بعدهم يعنى القرن الثالث) (١)

وقيل : هو ما تلقته العلماء بالقسبول (٢) .

والاعتبار والاشتهار يكون فى القرن الثانى والثالث لا القرون التى بعدها
فإن عامة أخبار الأحاد اشتهرت فى هذه القرون ولا تسمى مشهورة (فلا يحكم
على شيء مما اشتهر فى القرن الرابع وما بعده . من أخبار الأحاد ما يشتهر
بعده إن كان أحاداً فى القرن الثالث وما فوقه لأن أكثر الأحاديث قد نقلت
فيها بطريق الشهرة بل بطريق التواتر وإن كانت ضعيفة لتوفر الدواعى على
نقل الأحاديث وتدوينها فى الكتب ، فالمشهور ما كان مشهوراً فى عصر
الصحابة أو عصر التابعين أو عصر اتباع التابعين " (٣) .

وربما يتوهم أن الحديث الذى انتشر فى القرن الأول مع كونه من الأحاد
فى الأصل ليس بمشهور وذلك غلط فإنما يشهد عليه التابعون وغيرهم لما كان
موجباً للطمأنينة والشهرة كان ما يشهد عليه الصحابة أولى أن يكون كذلك .
إن الانتشار فى القرن الأول ليس بشرط لكون الحديث مشهوراً بل يكفى

(١) شرح المنار وحواشيه : ٦١٨ . وانظر كشف الأسرار عن أصول البزدوى

للبخارى : ٣٦٨/٢ .

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوى لعبد العزيز البخارى : ٣٦٨/٢ . وانظر

شرح المنار وحواشيه من علم الأصول لابن ملك : ٦١٩ .

(٣) شرح المنار وحواشيه : ٦١٨ . المطبعة العثمانية .

الانتشار في القرنين اللذين بعده لا أن الانتشار في القرن الأول ما يخل
بالشهرة (١)

هل يوجد فرق بين المشهور والمستفيض؟
=====

منهم من جعلهما قسماً واحداً لا فرق بينهما ومن أولئك صاحب كشف الأسرار
نقال : " وسمى هذا القسم - أي المشهور - مشهوراً أو مستفيضاً من شهر يشهر
شهر أو شهرة فاشتهر أي وضع ومنه شهر سيفه إذا مله . واستفاض الخبر أي
شاع وخبر مستفيض أي منتشر بين الناس " (٢) .

ومنهم من جعلهما قسمين مستقلين يتفرعان عن خبر الأحاد ومن هؤلاء
الإمام الشوكاني في كتابه إرشاد الفحول إذ قال : " القسم الثاني : المستفيض
وهو ما رواه ثلاثة فصاعداً وقيل ما زاد على الثلاثة وقال أبو اسحاق الشيرازي
أقل ما تثبت به الاستفاضة إثنان .

(٣)
قال ابن السبكي : والمختار عندنا أن المستفيض ما يعدة الناس شائعاً .

صلوات
(١) انظر شرح المنار وحواشيه من علم الأصول لابن عطاء : ٦١٨ . وايضا كشف
الاسرار عن اصول البزدوى : ٣٦٨/٢ .

(٢) كشف الاسرار عن اصول البزدوى : ٣٦٨/٢ .

(٣) الشيرازي : ١٤٩ .

ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ، أبو اسحاق ، العلامة
الناظر . له تصانيف منها " التبصرة " في أصول الشافعية . و " اللمع " في
أصول الفقه . مات ببغداد سنة ٤٧٦ هـ . انظر الأعلام للزركلي : ١/١٠٠
(٤) حاشية المطابع على مرقع جمع الجوامع : ١٢ / ١٢٩ .

والقسم الثالث : المشهور وهو ما اشتهر ولو في القرن الثاني او الثالث السى
حد ينقله لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ولا تعتبر الشهرة بعد القرنين ، هكذا
قال الحنفية فاعتبروا التواتر في بعض طبقاته وهى الطبقة التى روتها نفسى
القرن الثانى أو الثالث فقط ،

والصحيح انها قسمان مستقلان لأن المستفيض اخص من المشهور كما
قال فى اختصار علوم الحديث الحافظ بن كثير (١) : " والشهرة أمر نسبي ، فقد
يشتهر عند أهل الحديث أو يتواتر ما ليس عند غيرهم بالكلية ثم قد يكون المشهور
متواترا أو مستفيضا ، وهذا ما زاد نقلته على ثلاثة . وعن القاضي الماوردى (٢) :
أن المستفيض اقوى من المتواتر . وهذا اصطلاح منه . وقد يكون المشهور صحيحا
كحديث : " الأعمال بالنية " (٣) وحسنا . وقد يشتهر بين الناس أحاديث

(١) الحافظ بن كثير :

اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، أبو الفداء ، عماد
الدين : حافظ مؤرخ فقيه . توفى بدمشق سنة ٧٧٤ هـ . تناقل الناس تصانيفه
فى حياته من كنه " البداية والنهاية " فى التاريخ . " وطبقات الفقهاء "
الشافعيين " و " تفسير القرآن الكريم " . انظر الاعلام للزركلى : ٣٢٠/١

(٢) الماوردى :

على بن محمد بن حبيب الماوردى : أقضى قضاء عصره من العلماء الباحثين
اصحاب التصانيف الكثيرة النافعة من كنه " الحاوى " فى فقه الشافعية .
مات سنة ٤٥٠ هـ ببغداد . وفيات الأعيان لابن خلكان : ٢٨٢/٣ ،
الاعلام للزركلى : ٣٢٧/٤

(٣) رواه الجماعة . انظر نيل الاوطار للشوكاني : ١٦١/١ .

لا أصل لها أو هي موضوعة بالكلمة ، وهذا كثير جدا ، ومن نظر في كتاب
الموضوعات لأبي فريج بن الجوزي (١) عرف ذلك " (٢) .

ومما يجدر ذكره أن المراد بالحديث المشهور عند المحدثين يختلف
عنه عند الحنفية ووضح ذلك الشيخ يحيى الرهاوي في حاشيته على متن المنار
في اصول الفقه للامام حافظ الدين النسفي حيث قال : " واعلم انه ليس
المراد بالمشهور هنا باصطلاح المحدثين وهو ما رواه ثلاثة فصاعدا لأن ذلك
عندنا لا يسمى مشهورا فكل مشهور عندنا مشهور عندهم - يقصد المحدثين (٣)
والمشهور عند الحنفية كما ذكره في كتبهم هو (من اقسام الاتصال وهو
الذي فيه ضرب شبهة صورة لا معنى لأنه لما كان من الأحاد في الأصل كان في
الاتصال ضرب شبهة صورة ، ولما تلقته الأمة بالقبول مع عدالتهم وتصلبهم
في الدين كان بمنزلة المتواتر . وهو اسم لخبر كان من الأحاد في الأصل أي

(١) أبو فريج الجوزي :

عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي .
أبو الفرج علامة عصره في التاريخ والحديث . له مصنفات كثيرة
منها " زاد المسير في علم التفسير " توفي ببغداد سنة ٥٩٧ هـ .
وفيات الأعيان لابن خلكان : ١٤٠/٣ ، الأعلام للزركلي : ١٦٧/٣ .
(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث تأليف أحمد محمد
شاكر : ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) شرح المنار وحواشيه من علم الاصول لابن طسك : ٦١٩ .

فى الابتداء ثم انتشر فى القرن الثانى حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب " (١) .

وهم - أى الحنفية - لا يفرقون بين المشهور والمستفيض كما تقدم فى مقالة صاحب كشف الأسرار ويؤيده قول الرهاوى فى حاشية لشرح ابن ملك على متن المنار إذ قال : (وسمى - أى المشهور - بالمستفيض على رأى جماعة من الفقهاء لاشتهاره من فاض الماء يفيض فيضا ، منهم من فرق بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض ما يكون فى ابتداء وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك ومنهم من غير بوجه آخر وليس من مباحث هذا الفن " (٢) . حيث عدوا التفرقة بينهما ليس من مباحث فن علم الأصول .

أما جمهور المتكلمين وهم - المالكية والشافعية والحنابلة - فقد عدوا الخبر المشهور والمستفيض قسامين من أقسام خبر الأحاد لأن أقسام السنة عندهم باعتبار الاتصال أو الاسناد إلى رسول الله عليه افضل الصلاة وأتم التسليم تنقسم إلى قسامين فقط ولا واسطة بينهما بخلاف الحنفية إذ جعلوا المشهور تلك الواسطة أى قسما براسة ، كما ذكر الشيخ الشوكانى فى كتابه ارشاد الفحول ما ذهب إليه الجمهور فقال : " وأعلم أن الأحاد تنقسم إلى أقسام فمنها خبر الواحد . . . القسم الثانى : المستفيض وهو ما رواه ثلاثة فصاعدا . . . القسم الثالث : المشهور وهو ما اشتهر ولو فى القرن الثانى أو الثالث . . . الخ " (٣) .

(١) كشف الأسرار : ٣٦٨/٢ ، وانظر شرح المنار وحواشيه من علم الأصول : ٦١٨ ،
 واصل السرخسي : ٢٩٢/١ .
 (٢) ص ٦١٨ .
 (٣) ص ٤٩ .

وأيضاً ذكر الامام ابن السبكي في جمع الجوامع ذلك عند كلامه عن الخبر فقال :
 " وأما مذهبون الصدق فخير الواحد وهو ما لم ينته الى حد التواتر ومنه
 المستفيض وهو الشائع عن اصل وقد يسمى مشهوراً ٠٠٠ وفي ذلك تعريض بمن
 جعله واسطة ، كما ذكر العطار في حاشيته على شرح الجلال المحلي على
 جمع الجوامع للامام ابن السبكي (١) .

ومن أمثلة هذا القسم بعض الاحاديث التي رواها عن الرسول صلى
 الله عليه وسلم عمر بن الخطاب او عبد الله بن مسعود (٢) أو أبو بكر الصديق
 رضى الله عنهم جميعاً ، ثم رواها عن احد هؤلاء جمع لا يتفق أفرادهم على
 كذب ، مثل حديث " الأعمال بالنية " (٣) . وحديث " بنى الاسلام على
 خمس " (٤) وحديث " لا ضرر ولا ضرار " (٥) فحديث " إنما الأعمال بالنية
 (١) ١٥٦/٢ ، وانظر حاشية البناني على شرح الجلال على متن جمع الجوامع
 لابن السبكي : ١٢٩/٢ .
 (٢) عبد الله بن مسعود :

عبد الله بن مسعود بن غافل ، ابن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن ،
 من السابقين الأولين ، ومن كبار العلماء ، من الصحابة ، مناقبه جملة ،
 وأمّه عمر على الكوفة ، ومات سنة ٣٢ هـ او التي بعدها بالمدينة . انظر
 الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ ، تقريب التهذيب
 لابن حجر : ٤٥٠/١ .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ١٣٥/١ ، المطبعة السلفية .
 (٤) متفق عليه . انظر نيل الاوطار للشوكاني : ٣٦٠/١ .
 (٥) رواه احمد وابن ماجه . انظر سبل السلام لشرح بلوغ المرام تأليف الصنعاني
 المعروف بالأبهر : ٨٤/٣ . وانظر نيل الاوطار للشوكاني : ٣٨٥/٥ .

لكل امرئ
وانما للامريء ما نوى (١) فقد رواه عن الرسول عليه السلام عمر بن الخطاب
ثم رواه عن عمر رضى الله عنه جمع كثير من التابعين ^{يتمتع} اتفاقهم على الكذب ثم
رواه عن هذا الجمع جمع من تابعي التابعين يتمتع اتفاقهم على الكذب (٢)

حكم المشهور :
=====

وأما حكمه فقد اختلف فيه (٣) :-

- ١ - ذهب بعض أصحاب الشافعى الى أنه ملحق بخبر الواحد فلا يفيده
إلا الظن مثل أبي اسحاق السفرائنى، وابنه فورك .
- ٢ - ذهب أبو بكر الجصاص ~~لكل~~ وجماعة من الحنفية الى انه مثل المتواتر
فيثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة واليه

(١) رواه الجماعة . انظر نيل الأوطار للشوكانى : ١/١٦١ . فتح البارى
بشرح صحيح البخارى : ١/١٣٥ .

(٢) علم أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف : ٤١ .

(٣) انظر كشف الأسرار عن أصول البزدوى للبخارى : ٢/٣٦٨ ، وانظر
شرح المنار وحواشيه لابن ملك : ٦١٩ جاشيه العطار على شرح الجلال على
معجم الجوامع لابنه البهيكى : ٢/١٥٧ .
~~الجصاص :~~

أحمد بن على الرازى ، أبو بكر الجصاص . فاضل من أهل الرى .
انتهيت اليه رئاسة الحنفية . ألف كتاب فى اصول الفقه . مات ببغداد
سنة ٣٧٠ . انظر الأعلام لخير الدين الزركلى : ١/١٧١ .

ذهب بعض أصحاب الشافعي فقد ذكر في القواطع خبر الواحد الذي تلقته
الامة بالقبول يقطع بصدقه ، مثل خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية
من المجوس حين شهد عند عمر بن الخطاب " أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخذها من مجوس هجر " (١) .

وفي الموطأ " أن عمر قال : لا أدري ما أصنع بالمجوس ؟ فقال عبد الرحمن
ابن عوف : اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " سنوا بهم
سنة أهل الكتاب " . وخبر أبي هريرة في تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها
رواه الجماعة . (٢) .

وما روى أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن امرأتين من هذيل رمت
أحدهما الأخرى فطرحته جفينا ، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيها بغرة (٣) عبد أو أمة " (٤) . وما أشبه هذه الأخبار .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر : ٢٥٢/٦ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني : ٢٨٥/٦ .

(٣) الفرة :

تعدل خمساً
قيمة الفرة نصف عشر دية الرجل المسلم وهي ما تملك خمس من الإبل .

انظر كتاب الأم للإمام الشافعي مع مختصر المزني : ١١٢/٦ .

وقال النووي في شرحه الصحيح مسلم : ان تكون قيمتها عشر دية الأم أو

نصف عشر دية الأب . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٧٦/١١ . وانظر نيل

الأوطار للشوكاني : ٢٢٧/٧ وما بعدها .

والفره هنا مجاز ، وأصلها في اللغة : غرة الشيء : أوله وأكرمه . وهي بياض

في الجبهة ، يقال فرس أغر وغرا ، والأغر : الأبيض من كل شيء . انظر التفاصيل

في لسان العرب لابن منظور في مادة (غرر) : ١٥/٥ وما بعدها . القاموس

المحيط للفيروز آبادي : ١٠١/٢ .

(٤) متفق عليه . انظر نيل الأوطار للشوكاني : ٢٢٧/٧ .

واليه ذهب أيضا الامام ابوبكر الرازي ~~✶~~ فقد قال : " لما تواتر نقل هذا الخبر اليانا من قوم لا يتوهم اجتماعهم على الكذب فقد اوجب لنا ذلك علم اليقين والقطع به توهم الاتفاق في الصدر الأول ، لان الذين تلقوه بالقبول والعمل به لا يتوهم اتفاقهم على الكذب ..

عرفنا هذا بالاستدلال فلهذا سمينا العلم الثابت به مكتسبا وان كان مقطوعا به ، بمنزلة العلم بمعرفة الصانع ، ألا ترى ان النسخ ^{يثبت} بهذه الاخبار فانه يثبت بها الزيادة على كتاب الله تعالى والزيادة على النص نسخ ولا يثبت نسخ ما يوجب علم اليقين الا بمثل ما يوجب علم اليقين " (٢) .

٣ - ذهب عيسى بن ابان ~~✶~~ من الحنفية الى انه يوجب علم طمأنينة

~~✶~~ أبو بكر الرازي :

هشام بن عبيد الله الرازي : فقيه حنفى ، من أهل الرى . أخذ عن ابي يوسف ومحمد ، صاحبى الامام أبى حنيفة . انظر الأعلام : للزركلى : ٨٧/٨ ✶

(٢) أصول السرخسي : ٢٩٢/١ .

(٣) انظر تفاصيل ذلك فى كشف الأسرار للبخارى : ٣٦٨/٢ ، وشرح المنار

وحواشيه لابن ملك ص ٦١٩ ، واصل السرخسي : ٢٩٢/١ .

~~✶~~ عيسى بن أبان :

عيسى بن أبان بن صدقة ، أبو موسى : قاض من كبار فقهاء الحنفية وولى القضاء بالبصرة ، وتوفى بها سنة ٢٢١ هـ . الاحكام للزركلى : ٥٠/٥ ✶

لا علم يقين فكان دون المتواتر وفوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به
على كتاب الله التي هي تعدل النسخ وان لم يجز النسخ به مطلقا
وهو اختيار القاضي الامام ابي زيد ~~من~~ الحنفية والشيخين (٢)
وشمس الأئمة ~~من~~ وفخر الاسلام ~~من~~ وعامة المتأخرين *

~~من~~ القاضي أبو زيد :

عبد الله بن عمر بن عيسى ، ابو زيد الدبوسي . اول من وضع
علم الخلاف وبرزه الى الوجود . كان فقيها باحثا . وفاته في بخارى سنة
٤٣٠ هـ له " تاسيس النظر " و " الأسرار " في الاصول والفروع عند
الحنفية . للأعلام للزركلي : ١٩٠/٤

(٢) الشيخان :

يقصد بها في المذهب الحنفي : الامام ~~أبو~~ حنيفة ، وصاحبه أبو
يوسف رحمهما الله . وأبو يوسف اسمه يعقوب بن ابراهيم بن حبيب
كان أكبر أصحاب أبي حنيفة ، مات سنة ١٨٢ هـ . البداية والنهاية
لابن كثير : ١٨٠/١٠

~~من~~ شمس الأئمة :

الامام المرخسي ، محمد بن أحمد بن سهل ، أبو بكر ، قاض من
كبار الأضاف ، مجتهد اشهر كتبه " المبسوط " في الفقه والتشريع .
و " الأصول " في أصول الفقه . توفي سنة ٤٨٣ هـ . ~~انظر الأعلام~~
للزركلي : ٣٢٨/٤

~~من~~ فخر الاسلام :

هو الامام البزدوي . علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، فقيه
أصولي من اكابر الحنفية . له تصانيف منها " كنز الوصول " في أصول الفقه .
مات سنة ٤٨٢ هـ . للأعلام للزركلي : ٣٢٨/٤

والراجع القول الثالث وهو أن الثابت به علم طمأنينة القلب
لا علم اليقين وذلك لشبهه توهم الكذب عادة باعتبار الأصل كما فصل
ذلك الامام السرخسي في أصوله فقال : " فعرفنا أن الثابت به علم
طمأنينة القلب لا علم اليقين وهذا لأنه وإن تواتر نقله من الفريق
الثاني والثالث فقد بقي فيه شبهه توهم الكذب عادة باعتبار الأصل ،
فإن رواته عدد يسير ، وعلم اليقين إنما يثبت إذا اتصل بمن هو
معصوم عن الكذب على وجه لا يبقى فيه شبهه الانفصال وقد بقي هنا
شبهه الانفصال باعتبار الأصل فيمنع ثبوت علم اليقين به ، يقرره أن العلم
الواقع لنا بمثل هذا النقل إنما يكون قبل التأمل في شبهه الانفصال ،
فأما عند التأمل في هذه الشبهه يتمكن النقصان فيه ، فعرفنا أنه
علم طمأنينة ، فأما العلم الواقع بما هو متواتر بأصله وفرعه فهو يزداد
قوة بالتأمل فيه ، ثم إن التفاوت يظهر عند المقابلة فإذا لم يكن
وراء القسم الأول - المتواتر - حد آخر عرفنا أن الثابت به علم
هنورة ، ولما كان وراء القسم الثاني - المشهور - حد آخر عرفنا
أن الثابت به علم طمأنينة " (١) .

ومصدر الاختلاف في هذه المسألة يرجع إلى الاكتفاء أي كفر
جاحده كما قال أبو اليسر من الحنفية : " وحاصل الاختلاف راجع

الى الاكفار فمعد الفريق الأول يعنى من اصحابنا يكفر جاحده ، وعند
الفريق الثانى لا يكفر " (١) .

وذكر الامام السرخسى فى أصوله " أنه بالاتفاق لا يكفر جاحد
المشهور من الأخبار ^(٢) وعلى هذا لا يظهر اثر الخلاف فى الأحكام
لا فى العقيدة .

ونأى على الاتفاق على القول بعدم يكفر جاحد المشهور فقد قسم
عيسى بن ابان رحمه الله هذا النوع من الاخبار وهو المشهور السى
ثلاثة اقسام (٣) :-

١ - قسم يضل جاحده ولا يكفر وذلك نحو خبر الرجم وهو ما رواه
عباده بن الصامت (٤) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب والبكر بالبكر ،

-
- (١) كشف الأسرار عن اصول البزردوى لعبد العزيز البخارى : ٣٦٨/٢ .
(٢) انظر اصول السرخسى : ٢٩٢/١ ، وكشف الأسرار للبخارى : ٣٦٨/٢ ،
وشرح المنار وحواشيه لابن ملك ص ٦١٩ .
(٣) اصول السرخسى : ٢٩٣/١ ، وانظر كشف الاسرار : ٣٦٩/٢ .
(٤) عبادة بن الصامت :
-

عبادة بن الصامت بن عوف الانصارى الخزرجي شهد بدرا ، ومات
فى الرملة سنة ٣٤ هـ . وقيل عاش الى سنة ٤٥ هـ . انظر الاصابة
فى تمييز الصحابة لابن حجر : ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ .

الثيب جلد مائه ثم رجم بالحجارة ، والبكر جلد مائة ثم نفى سنة " (١) .

٢ - قسم لا يضل جاحده ولكن يخطأ ويخشى عليه المأثم وذلك نحو خبر السح وهو ما رواه الحفيوه بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم أى فى سفر كما صرح به البخارى ، وعند مالك وأبى داود تعيين السفر أنه فى غزوة تبوك ، وتعيين الصلاة انها صلاة الفجر - (فتوضأ فاهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فأنى ادخلتهما طاهرين فمسح عليهما . متفق عليه (٢) . وخبر التفاصيل فى الربا عن أبى سعيد قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناقض " متفق عليه (٣) .

٣ - قسم لا يخشى على جاحده المأثم ولكن يخطأ فى ذلك وهو الأخبار التى اختلف فيها الفقهاء فى باب الأحكام . مثل الجهر بالبسطة فى الصلاة والإسرار بها (٤) . وما جاء فى قراءه المأموم وإنصاته اذا سمع إمامه .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ١١٠/١١ ، وانظر فتح البارى شرح صحيح البخارى : ١٣٦/١٢ .

(٢) سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعائى المعروف بالأمير : ٥٧/١ .

(٣) انظر نيل الأوطار للشوكانى : ٢٩٧/٥ .

(٤) نفس المرجع السابق : ٢١٥/٢ وما بعدها .

ثم عقب الامام السرخسي على تقسيم عيسى بن ابيان رحمه الله
وقال : " وهذا الذي قاله صحيح بناؤه على تلقى العلماء آياه بالقبول
ثم العمل بموجبه فان خبر الرجم اتفق عليه العلماء من الصدر الأول
والثاني وانما خالف فيه الخوارج وخلافهم لا يكون قدحا في الاجماع
ولهذا قال يضل جاحده . فاما خبر المسح فيه شبهة الاختلاف في
الصدر الأول ، فان عائشة وابن عباس رضى الله عنهما كانا يقولان :
سلوا هؤلاء الذين يرون المسح هل ^{صح} رسول صلى الله عليه وسلم بعد
سورة المائدة ؟ والله ما مسح رسول الله بعد سورة المائدة (١)

وقد نقل رجوعهما عن ذلك ايضا ، وكذلك خبر الصرف فقد روى عن ابن
عباس رضى الله عنهما أنه كان يجوز التفاضل مستدلا بقوله صلى الله
عليه وسلم : " لا ربا إلا في النسبية " (١) . وقد نقل رجوعه عن ذلك
فلشبهة الاختلاف في الصدر الأول قلنا بأنه لا يضل جاحده ولكن يخشى
عليه المأثم ، ولأن باعتبار رجوعهم يثبت الاجماع (وقد ثبت الاجماع)
على قبوله من الصدر الثاني والثالث ولا يسع مخالفة الاجماع فلهذا
يخشى على جاحده المأثم . وأما النوع الثالث فقد ظهر فيه الاختلاف
في كل قرن فكل من ترجح عنده جانب الصدق فيه بدليل عمل به وكان له

(١) انظر سبل السلام للصنعمانى المعروف بالامير : ٥٨ / ١ .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر المسقلانى : ٣٨١ / ٤ .

أن يخطئ صاحبه ولكن لا يخشى عليه المأثم في ذلك لأنه صار اليه
عن اجتهد والاثم في الخطأ موضع عن الأمة " (١) .

هل تجوز الزيادة على نص القرآن بالخبر المشهور ؟ :-
=====

ذكر العلماء في المذهب الحنفي أن الزيادة على نص آيات القرآن الكريم
بالخبر المشهور جائزة ، وتثبّد مطلق القرآن كما ذكر الإمام السرخسي في
أصوله فقال : " تجوز الزيادة على النص بهذا النوع من الاخبار - يعني
المشهور - لأن العلماء لما تلقته بالقبول والعمل به كان دليلاً موجباً ،
فإن الاجماع من العصر الثاني والثالث دليل موجب شرعاً فلهذا اجوزنا به
الزيادة على النص ولكن مع هذا بقي فيه شبهة توهم الانفصال فلا يكفّر
جاحده " (٢) .

وذكر صاحب كشف الأسرار أمثلة على ذلك - أي الزيادة على النص بالخبر
المشهور - فقال : " مثل زيادة الرجم في حق المحصن بقوله عليه السلام :
" والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة " (٣) . ورجم النبي عليه الصلاة والسلام
ماعزاً (٤) وغيره ، والمسح على الخفين بحديث المفيرة (٥) - السالف الذكر -

(١) اصول السرخسي : ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ .

(٢) نفس المرجع السابق : ٢٩٣/١ .

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٩٠/١١ . فتح الباري لشرح صحيح
البخاري : ١٣٦/١٢ .

(٤) ماعز : ماعز بن مالك الأسلمي ، وهو الذي رجم في عهد النبي صلى

الله عليه وسلم وقال عنه الرسول عليه السلام : لقد تاب توبه لو تابها
طائفة من امتي لأجزأت عنهم . الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٣٣٢/٣ .

(٥) سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني : ٥٧/١ .

وقد تحقق النسخ في هاتين الصورتين بهذه الزيادات فان عموم قوله تعالى : " الزانية والزاني " (١) • يتناول المحصن كما يتناول غيره فبزيادة النسخ الرجم حكم الجلد في حقه • وكذا قوله تعالى : " وأرجلكم " (٢) • يتناول حالة التخفيف في ايجاب الفصل فزيادة المسح ~~نسخ~~ الحكم (وهو الفصل) في هذه الحالة • وليس ما ذكرنا من قبيل التخصيص لأن شرطه عندنا أن يكون المخصص مثل المخصوص منه في القوة ، وأن يكون متصلا لا متراخيا ولم يوجد الشرطان جميعا " (٣) •

الفرق بين السنة المتواترة والسنة المشهورة :-

=====

١ - السنة المتواترة لا بد فيها من توفر الجمع الذي يمتنع اتفاق أفراده على الكذب في المصور الثلاثة الأولى عصر الصحابة وعصر التابعين وعصر تابعي التابعين •

أما السنة المشهورة فجمع التواتر فيها لا يكون الا في التابعين وتابعي التابعين • اما الصحابة الذين روى الحديث فيشترط فيهم الا يبلغوا جمع التواتر •

(١) سورة النور اية ٢ •

(٢) سورة المائدة اية ٦ •

(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوى لعبد العزيز البخاري : ٣٦٩/٢ •

٢ - السنة المتواترة تفيد العلم واليقين والعنة المشهورة تفيد الطمانينة والظن القريب من اليقين ولهذا جاز تقييد مطلق الكتاب بها مثل :
تقييد الاطلاق الموجود في قوله تعالى : " من بعد وصية يوصى بها
أو دين " (١) • بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الوصية
بأكثر من الثلث وقال : " والثلث كثير " (٢) •

وكذلك جاز تخصيص العام من الكتاب بها مثل تخصيص العموم
في قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم " (٣) • بقوله صلى الله
عليه وسلم : " لا يرث القائل^{شقيقاً} " (٤) • (٥)

قطعى السنة وظنيها من حيث الورد والدلالة : -

=====

١ - من جهة الورد :

=====

السنة المتواترة قطعية الورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم

لأن تواتر النقل يفيد الجزم والقطع بصحة الخبر • والسنة •

(١) سورة النساء : ١١ •

(٢) متفق عليه • انظر سبل السلام للصنعاني : ١٠٤/٣ •

(٣) سورة النساء : ١١ • ١٩٤/٦

(٤) رواه أبو داود • انظر نيل الأوطار للشوكاني • كما أخرجه الترمذي وأبو

ماجه ، والامام مالك وأحمد وغيرهم •

(٥) اصول الفقه لمحمد زكريا البرديسي : ص ١٩٩ •

والسنة المشهورة قطعية الورود عن الصحابي أو الصحابة الذين تلقوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم لتواتر النقل عنهم . ولكنها ليست قطعية الورود عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن أول من تلقى عنه ليس جمع التواتر ، ولهذا جعلها فقهاء الحنفية في حكم السنة المتواترة ، فيخصص بها عام القرآن ويقيد بها مطلقه لأنها مقطوع ورودها عن الصحابي . والصحابي حجة وثقة في نقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم . فمن أجل هذا كانت مرتبتها في مذهبهم بين المتواترة وخبر السواحد .

وسنة الأحاد ظنية الورود عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن سندها لا يغيد القطع .

٢ - من جهة الدلالة : =====

كل سنة من هذه الأقسام الثلاثة قد تكون قطعية الدلالة ، إذا كان نصها لا يحتمل تأويلاً . وقد تكون ظنية الدلالة إذا كان نصها يحتمل التأويل .

وكل سنة من أقسام السنن الثلاثة المتواترة والمشهورة وسنن الأحاد ، حجة واجب اتباعها والعمل بها . أما المتواترة فلأنها مقطوع بصدورها ورودها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما

المشهوره او سنة الأحاد فلأنها وإن كانت ظنية الورود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن هذا الظن ترجح بما توافر في الرواة من المدالة وتام الضبط والاتقان .

ورجحان الظن كاف في وجوب العمل . لهذا يقضى القاضي بشهادة الشاهد وهي إنما تغيد رجحان الظن بالمشهود به . وتصح الصلاة بالتحوى في استقبال الكعبة وهو إنما يغيد غلبة الظن . وكثير ممن الأحكام مبنية على الظن . ولو التزم القطع واليقين في كل أمر علمي لنال الناس الحرج . (١) .

(١) انظر اصول الفقه لعبد الوهّاب خلاف : ص ٤١ - ٤٢ .

الفصل الثالث

=====

حجبة السنة وأدلة ذلك

=====

معنى الحجبة :

الحجبة مأخوذة من كلمة حجة ، فى اللغة : للبرهان ، وقيل الحجبة

ما دوفع به الخصم . وقال الأزهري : الحجبة الوجهة الذى يكون به الظفر عنه

الخصومة . وقال : انما سميت حجة لأنها تحج أى تقصد لأن القصد لهما

واليها ، وكذلك حجة الطريق هى المقصد والمسالك (١) .

والحج : القصد . ثم تصورف استعمله فى القصد الى مكة للنسك والحج

الى البيت خاصة (٢) . قال تعالى : " وان جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا " (٣)

والمثابة المرجع فسميت الحجبة مثابة لوجوب الرجوع اليها من حيث العمل

بيها شرعا (٤) .

وحجبة السنة ضرورة دينية كما قال صاحب تيسير التحرير : (حجبة السنة

سواء كانت مفيدة للفرض أو الواجب أو غيرهما ضرورة دينية كل من له عقل وتمييز

حتى النساء والصبيان يعرف أن من ثبت نبوته صادق فيما يخبر عن الله تعالى ويجب

اتباعه) (٥) .

(١) لسان العرب : ٢ / ٢٢٨

(٢) نفس المرجع السابق : ٢ / ٢٢٦ ، وانظر القاموس المحيط للفيروزى : ١ / ١٨٢

والمصباح المنير : ١ / ١٣٢ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٢٥

(٤) أصول السرخسى : ١ / ٢٧٧

(٥) تيسير التحرير : ٣ / ٢٢

الأدلة على حجية السنة :

قد أجمع مجتهدو المسلمين على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة في الدين ، ودليل من أدلة الأحكام الشرعية بعد القرآن ، وأثبت المحققون من العلماء كثيرا من الأحكام التشريعية لأفعال المكلفين بما صدر من رسول الله ، من قول أو فعل أو تقرير ، وكان يقصد به التشريع والأقتداء ، وقد نقل الينا بسند صحيح يزيد القطع أو الظن بالراجح ، بصدقه ، واعتبروها حجة وأصلا من أصول التشريع ومصدرا من المصادر الشرعية ، ودليلا من أدلة الأحكام التي يجب الأخذ بها ، والعمل بمقتضاها لأنها منسوبة إلى الرسول المؤيد بالمعجزة الذي لا ينطق عن الهوى ، وقد روى عنه عليه السلام أنه قال : " ألا أني أوتيت الكتاب ومثله معه " (١) . أي أن الله سبحانه وتعالى نزل عليه القرآن وأعطاه جوامع الكلم وغيرها ما يبينه ويكمل أحكامه ، فتكون الأحكام الواردة في السنة مع الأحكام الواردة في القرآن قانونا واجب الاتباع والعمل .

وقد قامت الأدلة على حجيتها ومنها :

أولاً : نصوص القرآن ، فإن الله سبحانه وتعالى في كثير من أي الكتاب الكريم أمر بطاعة رسوله ، وجعل طاعة رسوله طاعة له ، قال الامام الشافعي رحمه الله في الرسالة : " وضع الله رسوله من دينه وفرضه

(١) رواه البيهقي ، والامام أحمد ، أنظر مسند الامام أحمد : ٣١ / ٤

وكتابه الموضح الذي أبان جل ثناؤه أنه جملة علماء دينه
 بما أقرض من طاعته ، وحرم من مصيئته ، وأبان من فضيلته ، بما
 قرن من الايمان برسوله مع الايمان به " (١) • من هذه الآيات
 قوله تعالى : (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) (٢) وقوله : (أطيعوا
 الله وأطيعوا الرسول) (٣) ، وقوله : (أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا
 عنه وأنتم تسمعون) (٤) ، وقوله : (من يطع الرسول فقد أطاع
 الله) (٥) إلى غيرها من الآيات التي تدل على أن الله سبحانه
 وتعالى قرن طاعة رسوله بطاعته سبحانه عليه الصلاة والسلام بل جعل
 كمال ابتداء الايمان بالله ثم برسوله كما قال الشافعي رحمه
 الله في رسالته : (فجعل كمال ابتداء الايمان الذي ما سواه
 تبع له : الايمان بالله ثم برسوله ، فلو آمن عبده ولم يؤمن
 برسوله : لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبداً ، حتى يؤمن برسوله
 معه) (٦) • بل لقد نفى الايمان عن عدم الراضين بحكم رسول
 الله فقال : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
 لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) (٧) •

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | الرسالة : ص ٧٣ |
| (٢) | آل عمران آية : ٣٢ |
| (٣) | النساء : ٥٩ |
| (٤) | الانفال : ٢٠ |
| (٥) | النساء : ٨٠ |
| (٦) | الرسالة تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ص ٧٥ |
| (٧) | النساء : ٦٥ |

كما أمر المسلمين اذا تنازعوا في شيء أن يردوه الى الله
والى الرسول فقال عز وجل في محكم التنزيل : (يا أيها الذين
آمَنوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ • فان تنازعتم
في شيء فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (١) •

وأنذر الله تعالى المخالفين للرسول صلى الله عليه وسلم
وتوعدهم بشديد العذاب بقوله : (لا تجعلوا دعا الرسول بينكم
كدعاء بعضكم بعضا • قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لوأذاه
فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتته أو يصيبهم
عذاب أليم) (٢) • وقوله أيضا في فرض اتباع أمره عليه السلام ؛
(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (٣) • قال
عبد الله ابن مسعود (٤) : لعن الله الواشعات والمستوشحات والمتمصحات
والمفلسات للحسن المغيرات خلق الله ، فبلغ ذلك امرأة من بني
أسد (٥) فقالت : يا أبا عبد الرحمن بلغنى أنك لعنت كيت وكيت ؟
فقال : وما لي لا ألعن من لعننه رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) النساء : ٥٩

(٢) النور : ٦٣

(٣) الحشر : ٢

(٤) سبقت ترجمته في الباب الاوّل •

(٥) يقال لها أم يعقوب ، كأنها صحابية ، تقريب التهذيب لابن حجر : ٢٢٦/٢

وهو في كتاب الله ، فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لوعي المصحف
فما وجدته . فقال : لئن كنت قرأتيه لقد وجدته قال تعالى :
﴿ انا انك الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (١) .

كذلك لم يجعل الله تعالى للمؤمن من أو المؤمنة خياراً
إذا قضى الله ورسوله أمراً ، فقال عز من قائل : (وما كان لمؤمن من
ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم
ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضللاً مبيناً) (٢) .

روى (٣) أن طاووساً (٤) كان يصلي ركعتين بعد العصر
فقال له ابن عباس (٥) رضي الله عنهما اتركهما . فقال : انما نهى
عنها أن تتخذاً سنة ، فقال ابن عباس : قد نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر ، فلا أدري أتعذب عليهما
أم تؤجر ، لأن الله قال : (وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة إذا قضى
الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) (٦) .

-
- (١) أخرجه الشيخان . وأبو داود وابن ماجه . انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري
 - (٢) الآحزاب آية : ٣٦ . كتاب اللباس ، باب المتعلقات للباس : ١٠ / ٢٦٧ ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب اللباس والزينة : ١٤ / ١٠٥ ، وابن عبد البر
 - (٣) أخرجه البيهقي والحاكم عن هشام بن جبير .
 - (٤) سبقت ترجمته .
 - (٥) سبقت ترجمته .
 - (٦) الموافقات للشاطبي : ٢٥ / ٤ ، وانظر مفتاح الجنة للسيوطي : ص ١٩٣ ، وأصل المتن المختار في ٢٢٩ ، وأصل الفقه الاسلامي الدكتور زكريا البري ، ص ٣٤

ويكفي الانسان المطيع لله ولرسوله شرفا وفخرا ومممة
أن يكون مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين كما جاء في
القرآن الكريم حيث قال الله سبحانه وتعالى : (ومن يطع الله
والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) (١) .

إلى غير ذلك من الآيات الكريمات التي دلت على اتباع أمر
رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، ولزوم طاعته فلا يسع
أحدا بعد قراءة وسماع هذه الآيات الناطقة بحجية السنة رد أمره
عليه الصلاة والسلام ، كما لا يجدر أحد على عدم الاعتراف والعمل
بسنته ، وعلى أن يماري في ذلك ، إلا من ختم على سمعه وطبع على قلبه
وجعل على بصره وبصيرته غشاوه .

(وهذا ثبت بالقرآن حجية السنة ، فهي مشتقة منه والنبي
صلى الله عليه وسلم هو الناطق بحكمه المبين لما فيه والمكمل لشرع
الله تعالى) (٢) .

ثانيا : . السنة هي التي جاءت مبينة لما أجمل من الأحكام في القرآن الكريم
كالصلاة والزكاة والحج والصوم والطهارات والذبائح والانكحة وما يتعلق

(١) سورة النساء آية : ٦٩

(٢) أصول الفقه للشيخ أبي زهرة : ص ٨٣

بها من الطلاق والرجعة والظهار واللعان وغير ذلك ، وهو داخل
تحت قوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) (١)
قال رجل لمطرف بن عبد الله بن الشَّخِير (٢) : ألا تحدثونا إلا بالقرآن ،
فقال : والله ما نريد بالقرآن بدلا ، ولكن نريد من هو أعلم
بالقرآن منا . وروى الأوزاعي (٣) عن حسان بن عطية (٤) قال : كان
الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحضره جبريل
بالسنة التي تفسر ذلك . قال الأوزاعي : الكتاب أحوج إلى السنة
من السنة إلى الكتاب . قال ابن عبد البر : يريد أنها تقضى عليه
وتبين المراد منه . وسئل أحمد بن حنبل (٥) عن الحديث الذي روى

(١) سورة النحل آية : ٤٤

(٢) مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير :

مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير الحامري ، الحرشي ، أبو عبد الله
البصري ، ثقة عابد فاضل ، من الثانية مئاة سنة ٩٥ هـ تقرب التهذيب
لابن حجر : ٢/٢٥٣ .

(٣) الأوزاعي :

عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو والأوزاعي ، أبو عمرو ، الفقيه ثقة
جليل ، من السابعة مئاة سنة ٥٧ هـ . انظر تقرب التهذيب لابن حجر
١/٩٣٤

(٤) حسان بن عطية :

حسان بن عطية المحاربي ، مولا هم ، أبو بكر الدمشقي ، ثقة فقيه عابد ،
من الرابعة مئاة مئاة . انظر المرجع السابق : ١/١٦٢

(٥) سبقت ترجمته .

أن السنة قاضية على الكتاب ، فقال : ما أجسر على هذا أن أقوله ،
ولكني أقول إن السنة تفسر الكتاب وتبينه (١) .

فالقرآن جاء بفرائض مجلدة غير مبينة فرضها الله فيه على
الناس لم تفصل فيه أحكامها ولا كيفية أدائها ، فقال تعالى : (وأقيموا
الصلاة وآتوا الزكاة) (٢) . و (كتب عليكم الصيام) (٣) . وللله
على الناس حج البيت (٤) . ولم يبين كيف تقام الصلاة وتؤتي
الزكاة ويؤدى الصوم والحج . وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم
هذا الاجمال بسنته القولية والعملية لان الله سبحانه وتعالى منحه
سلطة هذا ^{التبسيط} ~~التمهيد~~ (٥) بقوله عز شأنه : " وأنزلنا اليك الذكر لتبين
للناس ما نزل اليهم " (النحل آية ٤٤) .

فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يصدر عنه من قول
أو فعل أو تقرير الا مصدرا عن الوحي قال تعالى : (وما ينطق عن
الهنى إن هو الا وحي يوحى) (٦) .

-
- (١) الموافقات للشاطبي : ٢٦/٤ ، وانظر مفتاح الجنة للسيوطي تحقيق عبد الرحمن
فاخوري : ص ١٩٩ ، ٢٠٠ أصل الفقه ~~للخميني~~ .
- (٢) البقرة : ٤٣
- (٣) البقرة : ١٨٣
- (٤) آل عمران : ٩٧
- (٥) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف : ص ٣٨
- (٦) سورة النجم آية : ٣ ، ٤ ، ٤

أخرج البيهقي ~~بسنده~~ " أن عمران بن حصين (٢) رضى الله عنه ذكر الشفاعة ، فقال رجل من القوم : يا أبا نجيد • انكم تحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلا في القرآن • فغضب عمران وقال للرجل : قرأت القرآن ؟ فقال : نعم • قال : فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعاً ، ووجدت المغرب ثلاثاً ، والفداة ركعتين ، والظهر أربعاً ، والعصر أربعاً ؟ " قال : لا • قال : فممن أخذتم ذلك ؟ أستمعنا أخذتموه وأخذناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أوجدتم فيه من كل أربعين شاة شاة وفي كل كذا بعيراً كذا وفي كل كذا درهما كذا ؟ " قال : لا قال : فممن أخذتم ذلك ؟ أستمعنا أخذتموه وأخذناه عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أوجدتم في القرآن : (وليطوفوا بالبيت العتيق) - الحج : ٢٩ — أوجدتم فيه : فطوفوا سبعا وأركعوا ركعتين خلف المقام ؟ الى أن قال : أما سمعتم الله قال في كتابه : (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) - الحشر : ٧ — قال عمران : فقد أخذنا عن رسول

البيهقي :

(٢)

أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر من أئمة الحديث له مصنفات كثيرة منها : السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، توفي في نيسان سنة ٤٥٨ • انظر ~~الاعلام للزركلي : ١١٦/١~~ عمران بن حصين :

(٢)

عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي ، أبو نجيد ، أسلم عام خير ، وصحب ، وكان فاضلاً ، وقضى بالكوفة • مات سنة ٥٢ هـ بالبصرة • انظر تقريب التهذيب لابن حجر : ٨٢/٢

الله صلى الله عليه وسلم أشياء ليس لكم بها علم " (١) .

وقد ذكر - البيهقي - المسألة في (المدخل الكبير) وهو -

المدخل الى السنن بأبسط من هذا فقال : " باب تعليم سنن رسول

الله صلى الله عليه وسلم) وفرض اتباعها " قال تعالى : (لقد من الله

على المؤمنين) الى قوله : (ويعلمهم الكتاب والحكمة) - آل عمران :

١٦٤ - قال الشافعي : (٢) " سمعت من أ رضي من أهل العلم

بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثم أخرج

بأسانيد عن الحسن . وقادة . ويحيى بن أبي كثير أنهم قالوا :

" الحكمة في هذه الآية : السنة " (٣) .

ولقد بينت السنة النبوية عدد الصلوات وأوقاتها وركعاتها -

وشروطها وكيفية صحيح ما يقع من سهو أو نقص وكيفية قضاء ما يفوت

منها ، كما بينت تفصيلات أحكام الصوم والحج والزكاة ، ووضححت

أحكام المقود تفصيلا ، وهكذا ترتبط السنة النبوية بالقرآن الكريم .

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة لجلال الدين السيوطي . تحقيق وتعليق

عبد الرحمن فاخوري : ص ١٥٧ وما بعدها .

(٢) سبقت ترجمته في الباب الاول .

(٣) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي ، تحقيق عبد الرحمن فاخوري :

ص ١٥٩ ، وانظر الرسالة للشافعي تحقيق الشيخ أحمد شاكر : ص ٧٨

ولو لم تكن هذه السنة حجة ودليلا ما أمكن تنفيذ هذه
 الفرائض ومعرفة تفصيلات هذه القواعد كما يليق بالشارع ، لعدم
 معرفة حقيقتها وجزئياتها ، فالعمل بالسنة لازم من لوازم العمل بالقرآن .
 ولقد قال الشاطبي ❧ في هذا المقام : ولا ينبغي في الاستنباط
 من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة ،
 لأنه اذا كان كليا وفيه أمور كلية ، كما في شأن الصلاة والزكاة
 والحج والصوم ونحوها فلا محيص عن النظر في بيانه (٢) .

فلو لم تكن هذه السنن البيانية حجة على المسلمين ، وقانوننا
 واجب اتباعه ما أمكن تنفيذ فرائض القرآن ولا اتباع أحكامه وهذه
 السنن البيانية إنما وجب اتباعها من جهة أنها صادرة عن الرسول
 صلى الله عليه وسلم ، ورويت عنه بطريق يفيد القطع بورودها عنه
 أو الظن الراجح بورودها . فكل سنة تشريعية صح صدورها عن
 الرسول عليه الصلاة والسلام فهي حجة واجبة الاتباع ، سواء أكانت
 مبينة حكما في القرآن أم منشئة حكما سكت عنه القرآن ، لأنها
 كلها مصدرها المعصوم الذي منحه الله سلطة التبين والتشريع (٣) .

الشاطبي :

❧

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي : أصولي
 حافظ . كان من أئمة المالكية . من كتبه الموافقات في أصول الفقه أربع مجلدات
 (الاعتصام) في مجلدين . انظر الاعلام للزركلي : ١/ ٤٤٥

(٢) أصول الفقه الاسلامي للدكتور زكريا البري : ص ٣٧ ، وانظر الموافقات

للشاطبي : ١٩/ ٤ - ٢٠ .

(٣) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف : ص ٣٨ - ٣٩

ومجمل القول إن السنة الصحيحة تبليغ الرسالة رب العالمين
للناس أجمعين فالعمل بها عمل بدين الله كما قال الشيخ أبوزهرة
في أصوله : (إن سنة النبي صلى الله عليه وسلم تبليغ لرسالة ربه ،
وقد أمر بتبليغ هذه الرسالة ، فقد قال تعالى : " يا أيها الرسول
بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " (١) وإذا
كانت السنة في جميعها تبليغا للرسالة المحمدية فلاخذ بها أخذ
بشرع الله تعالى) (٢) .

ويكفي أنها ذكرت في كتاب الله مقروضة بالقرآن في التعليم
والاتباع كما في قوله تعالى : (ويعلمهم الكتاب والحكمة) (٣) وهذا
ما يقوى حجيتها ووجوب العمل بها كما قال الامام الشافعي رحمه الله :
(لأن القرآن ذكر واتبعه الحكمة ، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم
الكتاب والحكمة ، فلم يجز - والله أعلم - إلا أن يقال الحكمة
ما هنا هي سنة رسول الله . وذلك أنها مقروضة مع كتاب الله ، وأن
الله افترض طاعة رسوله ، وحتم على الناس اتباع أمره - فلا يجوز
أن يقال لقول : ^{إنه} فرض إلا للكتاب الله ثم سنة رسوله . لما وصفا من أن
الله جعل الإيمان برسوله مقروضا بالإيمان به . وسنة رسول الله مبينة

(١) المائدة آية : ٦٧

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة : ص ٨٣

(٣) آل عمران : ١٦٤

عن الله معنى : أراد : دليلا على خاصه وعامة * ثم قرن الحكمة
بها بتأبيه فاتبعها إياه * ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله (١)
والسنة مكملة للكتاب في بيان الأحكام الشرعية ومعاونة له
ولذلك لم يفصلها الشافعي عنه في البيان * واعتبرها والكتاب نوعا
من الاستدلال يعد أصلا واحدا * وهو النص * وهما متعاونان في
بيان الشريعة تعاونًا كاملا (٢) *

ثالثا : **عمل الصحابة** رضوان الله عليهم في حياته وبعد مماته صلى الله
عليه وسلم على وجوب اتباع سنته * فكانوا في حياته يمشون أحكامه
 ويمثلون لأوامره ونواهيه وتحليله وتحريمه * ولا يفرقون في وجوب الاتباع
بين حكم أوحى إليه في القرآن وحكم صدر عن الرسول صلى الله عليه
وسلم نفسه * ولهذا قال معاذ بن جبل (٣) : إن لم أجد في كتاب
الله حكم ما أقضي به قضيت بسنة رسول الله * * وكانوا بعد وفاته
إذا لم يجدوا في كتاب الله حكم ما نزل بهم رجعوا إلى سنة رسول
الله * فأبوبكر رضي الله عنه كان إذا لم يحفظ في الواقعة سنة

(١) الرسالة للشافعي * تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر : ص ٢٨ ، ٢٩ *

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة : ص ٨٢

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي * وأحمد والدارمي والبيهقي * وقد سبق ترجمته
معاذ بن جبل *

خرج فسأل المسلمين : هل فيكم من يحفظ في هذا الأمر سنة عن نبينا ؟ وكذلك كان يفعل عمرو وغيره ممن تصدى للفتيا والقضاء من الصحابة رضوان الله عنهم ، ومن سلك سبيلهم من تابعيهم وتابعي تابعيهم بحيث لم يعلم أن أحداً منهم يعتمد به خالف في أن سنة رسول الله إذا صح نقلها وجب اتباعها (١) .

فالذى يفرق بين القرآن والسنة النبوية كأنه يفرق بين الروح

والجسد ويجعل الدين جثة هامة لا سمح الله - .

أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم :

ذكرنا فيما تقدم - في تعريف السنة - أن السنة النبوية أقوال وأفعال وتقريرات . وأنه بلا شك كل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وتقريراته من الدين وحجة فيه ، فهل كل أفعاله عليه

الصلاة والسلام حتى ملبسه ومطعمه تعد من الدين ؟

وبعبارة أخرى
هل كل فعل صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام

يعتبر حجة يجب العمل بها أم ماذا ؟

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف : ص ٣٨ . وانظر اعلام الموقعين

عن رب العالمين لابن قيم الجوزية . راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد

١٤/١ - ١٥ وما بعدهما ففيه تفصيل وايضاح باسماء المفتين من الصحابة

والتابعين والائمة الذين نشروا الدين والفقه .

ليبان ذلك لا بد من ذكر أقسام السنة الفعلية وهي ثلاثة :

(١) جليليه • (٢) معاملات • (٣) قُرب

الأول : أفعال صدرت عنه صلى الله عليه وسلم بمقتضى كونه بشرا ، كالقيام والقعود والأكل والشرب والنوم المشي ، وهذه لا يدل وقوعها منه إلا على إباحتها ، وليست مصدرا تشريعا ولا يجب اتباع الأمة لها ، لكونها ليست من الرسالة ، فإن اتبعها أحد واقتدى بالرسول فيها كان ذلك أمرا حسنا ، وقد فهم ذلك الصحابة رضوان الله عليهم فاتقوا أثر الرسول عليه السلام وكانوا أحوص الناس على متابعتيه والتأسي به في مأكله وطيبه وغير ذلك •

فهذا القسم ليس فيه ^{تأسي} تأسي ولا به اقتداء ولكيه يدل على الإباحة عند الجمهور ، ونقل القاضي أبو بكر الباقلاني (١) عن قوم أنه مندوب ، وكذا ~~حكم الغزالي في المنخلة~~ ، وقد كان عبد الله ابن عمر (٢) رضي الله عنهما يتبع مثل هذا ويقتدى به كما هو معروف عنه منقول في كتب السنة المطهرة (٣) •

الثاني : أفعال صدرت منه عليه السلام بمقتضى التجارب والخبرة في شؤون الحياة الدنيا كالجارة والزراعة والتدبير الحربى ، ووصف الدواء للمريض

(١) سبقت ترجمته في الباب الأول •

(٢) " " " " " "

(٣) ارشاد الفحول للشوكاني : ص ٣٥

وهذه الأفعال كسابقتها لا تدل على وجوب اتباعها والاقداء به فيها ، لكونها ليست صادرة عن الرسالة والوحي فليست تشريعا ، إنما هي نتاج تفكير وتقدير خاص ، فهي خاضعة لمقتضيات الأحوال وما كان الرسول عليه السلام نفسه يعتبرها تشريعا ، فيها هو ذا يرى قوما يؤمنون بالنخل (أى يلقحونه) ليصح ثمره ، فيشير عليهم الرسول عليه السلام بعدم التأبير ، فيمتثلون لأمره ويتركون تأبيره ، ففسد الثمر . فقال لهم الرسول عليه الصلاة والسلام : (أنتم أعلم بأمر دنياكم) (١) .

الثالث : أفعال صدرت من الرسول عليه الصلاة والسلام بمقتضى رسالته . وكونه مشرعا . فهذا تشريع عام يجب على كل مكلف الاقداء به فيها ، والعمل بمقتضاها وما اشتملت عليه من أحكام ، إلا في حال ما يكون الرسول عليه السلام مختصا به فلا تكون الأمة مثله فيه . كوجوب التهجيد الدال عليه قوله تعالى : " ومن الليل فتهجد به نافلة لك " (٢) . ومثل مواصلة الصوم فقد روى (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهاهم عن الوصال ، فقليل له : أنك تواصل . فقال : " وأيكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني " وكاباحة التزوج بأكرم

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ١١٦ / ١٥ - ١١٨

(٢) سورة الاسراء آية : ٧٩

(٣) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٢١٢ / ٧ - ٢١٣ ، والبخاري

انظر فتح الباري لابن حجر : ٢٢٥ / ١٣

من أربع من فعله صلى الله عليه وسلم مع نهبي غيره عن الزيادة •
وما ليس خاصا من الأفعال التشريعية إما أن يكون مبينا لجمال
موجود في القرآن • وإما أن يكون صدر عن الرسول عليه السلام ابتداء •
فالأفعال المبينة للقرآن والمتممة له • يكون حكمها كحكم المبين •
ويمصرف كون الفعل بيانا : إما بدليل قلبي مثل قوله صلى الله عليه وسلم :
" صلوا كما رأيتموني أصلي " (١) يبين قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة) (٢)
وقوله : " خذوا عني مناسككم " (٣) يبين قوله تعالى : (ولله على الناس
حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا) (٤) أو بقرينه حال كأن يسرد
في القرآن لفظ مجمل فيفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ففعل
صالحا لبيان ذلك المجمل عند وقوع الحاجة الى بيانه : كقطعه يد
السارق من الكوع عند تنفيذ حد السرقة • وكتيمته ومسحه اليد الى المرفقين
عند الحاجة الى التيمم •

أما الأفعال التي صدرت عن الرسول عليه السلام ابتداء • فأما
إن تعلم صفها الشرعية من الوجوب أو الإباحة أو لا تعلم • فإن علمت الصفة

-
- (١) الحديث رواه البخاري في كتاب الادب باب ٢٢ • فتح الباري لابن حجر :
٢٣٨ / ١٠ ورواه الدارمي ١٢٥٦ • وأحمد بن حنبل ٥٥٣ / ٥
(٢) البقرة : ٤٣
(٣) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الحج في باب (استحباب رمي جمرة العقبة
يوم النحر راكبا) بلفظ (لتأخذوا مناسككم " صحيح مسلم بشرح النووي : ٤٤ / ٩
كما أخرجه ابوداود / ١٩٣٠ • وابن ماجه ٣٠٢٣ • والنسائي في كتاب الحج •
(٤) آل عمران : ٩٧

الشرعية وجب التأسي والاعتداء به - من وجوب أو نذوب أو إبادة فإن أمته
في ذلك مثله - لقوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) (١) .

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرجعون الى فعله عليه
السلام ، ويعملون مثل عمله فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يقبل الحجر الأسود عند طوافه بالبيت الحرام ثم يقول : " إني
أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنني رأيت رسول الله يقبلك
ما قبلتك " (٢) . رواه الجماعة .

أما إذا لم تعلم صفة الفعل الشرعية ، فإن كان ما يظهر
قصد القرية فيه يكون مستحباً - أي مندوباً - كصلاة ركعتين لم
يواظب عليهما النبي صلى الله عليه وسلم بل فعلهما أحياناً ، وإن لم
يظهر فيه قصد التقرب كالبيع والاجارة يكون الفعل مباحاً ، لأن
الإبادة هي القدر المتيقن ، فلا يثبت ما يزيد عنها إلا بدليل
ولم يوجد الدليل .

(١) سورة الاحزاب آية : ٢١

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي : ١٦/٩ ، ١٢ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري
٤٧٥/٣ ، نيل الاوطار للشوكاني : ١١٣/٥ .

وفي هذه المسألة خلاف طويل من أراد الاستزادة والاطلاع عليه

فليرجع اليه في المطولات (١) .

والخلاصة : (أن ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أقوال وأفعال في حال من الحالات الثلاث التي بينها بوصف

أنه بشر فهو سنته ولكنه ليس تشريعاً ولا قانوناً واجباً اتباعه . وأما ما

صدر من أقوال وأفعال بوصف أنه رسول ومقصود به التشريع العام

واقتراده المسلمين به فهو حجة على المسلمين وقانون واجب اتباعه) (٢)

وأظم أنه لا يشترط وجود دليل خاص يدل على التأسسي بل يكفي

ما ورد في الكتاب العزيز من قوله سبحانه وتعالى : (لقد كان لكم في

رسول الله أسوة حسنة) (٣) . وكذلك سائر الآيات الدالة على

الاعتبار بأموره والانتهاء بنهييه ، ولا يشترط وجود دليل خاص

(١) انظر تفاصيل ذلك في : الإحكام للأمدى : ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١ وما بعدها

ارشاد الفحول للشوكاني : ص ٣٦ و ٣٧ وما بعدها ، كشف الاسرار

شرح أصول البزدوى للبخارى : ج ٣ ص ٢٠١ و ٢٠٢ وما بعدها ، شرح

الاسنوى لمنهاج البيضاوى : ج ٢ ص ١٩٧ و ١٩٨ ، فواتح الرحموت بشرح

مسلم الثبوت للانصارى بذيل المستصفى للبخاري ج ٢ ص ١٨٠ و ١٨١ ،

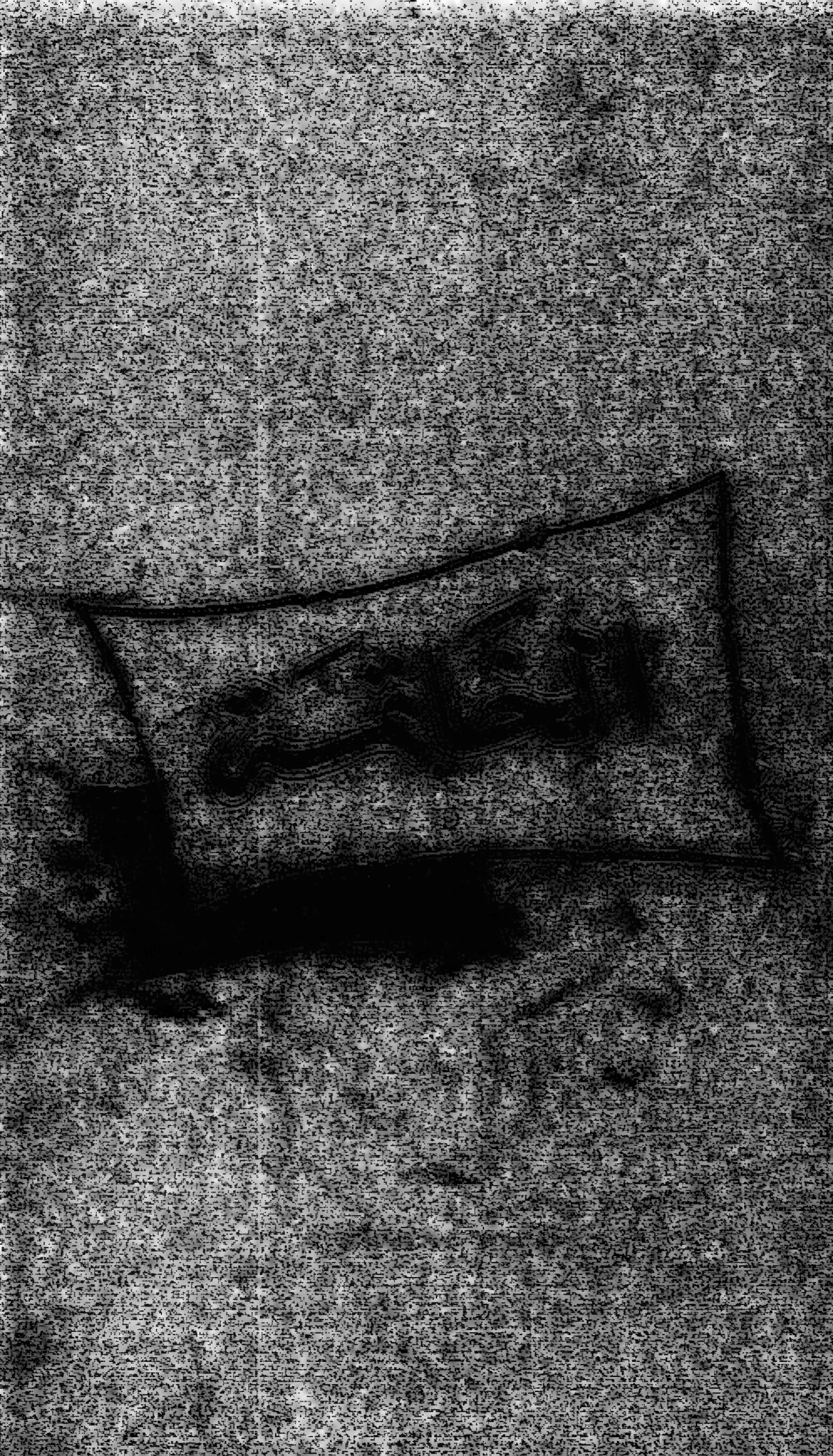
شرح تنقيح الفصول للقرافي : ص ٢٨٨ و ٢٨٩ .

(٢) علم أصول الفقه للخلاف : ص ٤٤

(٣) سورة المتخذ آية : ٦

يدل على التأسّي به في كل فعل من أفعاله بل مجرد فعله لذلك
الفعل بحيث يطلع عليه غيره من أمته ينبغي أن يحمل على قصد
التأسّي به إذا لم يكن من الأفعال التي لا يتأسّي به
فيها كأفعال الجبله . (١) .

وسعد : فبهذا يتم - بحمد الله - ما أردناه من
البحث حول السنة وأقسامها باعتبار ذاتها وسندها
وبيان بعض الأدلة القاطعة التي تثبت حجيتها
في التشريع الإسلامي .



الخاتمة =====

الحمد لله أولاً وأخيراً ، نحمده على ما أمتن به علينا من نعم لا تعد ولا تحصى . ونصلي ونسلم على إمام الأنبياء وصفة الخلاق رسول الهدى سيدنا ونبيينا محمد الذي بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة شفيعنا يوم القيامة صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد :

فبمؤن الله العلي القدير وتوفيقه انتهيت من هذا البحث القيم المفيد " السنة ووضعها في التشريع الإسلامي " والذي جنيت منه بعد رحلة شاقة ممتعة في رياضه الوارفة الظلال ثمرات لذيذة ، وخرجت بنتائج مفيدة كثيرة من أهمها :

أن السنة النبوية هي " كل ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الأفعال والتقريرات والأقوال التي ليست للإعجاز " ، وهي تنقسم من حيث السند إلى متواترة وأخبار آحاد عند الجمهور ، وجعل الحنفية واسطة بينهما أسموها الحديث المشهور .

السنة المتواترة تفيد العلم اليقيني الضروري . والخلاف في ذلك خلاف لفظي ، لأن القائل بأنها تفيد العلم الضروري لا ينازع في توقفه على النظر في هذا الطريق ، والقائل بأنها تفيد العلم النظري لا ينازع في

أن العقل يضطر الى التصديق به .

• أما أخبار الأحاد في لا تفيد العلم إلا إذا احتفت بها القرائن .
والحديث المشهور يفيد علم طمأنينة القلب ، وذلك لشبهة توهم الكذب عادة
باعتبار الأصل .

من ناحية الحجية فالسنة الصحيحة بجميع أقسامها حجة يجب العمل
بها . وما وقع من خلاف في حجية أخبار الأحاد — وهي أكثر الأحاديث التي
رويت في كتب الحديث — فهذا الخلاف جاء بناءً على الخلاف الذي وقع
بشأن إنادتها الظن أو العلم ، ولا أرى لهذا الخلاف مجالاً اليوم ، لأنه
إذا صح طريق الحديث ونسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو
حجة يجب العمل به من أي قسم كان .

إذن فلا يحل لمسلم أن يرد حديثاً صحيحاً أو يزعم أن العمل به جائز
في أمور العقيدة أو المعجزات أو نظام الحكم أو العقوبات والحدود ، ولو
جاز هذا المنطق لما وجد ما يمنع هؤلاء وغيرهم من القول بأن أحاديث
الأحاد لا يعمل بها في الأمور الاقتصادية لخطورتها ، أو في المعاملات
لاهميتها وبالتالي يصبح الإسلام طقوساً ، أولاً يحكم حياة الناس ومعاملاتهم
ويخضع لقاعدة " دع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله " وتكون النتيجة أن الإسلام
لا يمنع أن نأخذ بالماركسية كنظام إقتصادي أو بالرأسمالية كنظام عالمي ،
ورحم الله أئمة المذاهب الجماعية فلو كانوا يعلمون أن تقسيم الحديث بالنسبة

متواتر وأحاد مشهور سيؤدي إلى هذه النتائج الخطيرة ما أقروا التقسيم .
لذا أرى أنه طالما أن العمل بالسنة كلها مجمع عليه ، وأن هذه التفرقة
بين الأحاديث لا دليل عليها من القرآن والسنة واجماع الصحابة ، بل إن
جميع الأدلة أثبتت الأخذ بقول الواحد العدل واعتباره حجة يجب العمل
بها في الأحكام الشرعية ، وأيضا يستحيل أن يعمل المسلم بشي " ولا يمتد
به كما هو في أمور العقيدة أو في العقوبات والحدود ونحوها ، لأن العمل
بها يسبقه الاعتقاد بثبوتها .

ثم إن اصطلاح " أخبار الآحاد ظنية الثبوت " هذا الاصطلاح لم
يُجعل مضعفاً ومقللاً من قيمتها بحيث لا تصبح حجة في بعض أمور الدين ،
بل جعل للتفرقة بين الآحاد والمتواتر ، فالحديث الوارد بطريق التواتر
لا مجال للشك فيه ، وبالتالي من رده كان كافراً . أما ما ورد بطريق الآحاد
يصح محلاً للنظر في مدى صحة نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن
ثم لا يكفر من شك في ثبوت حديث بذاته ، أما من شك في جميع أحاديث
الآحاد ولم يأخذ بها يكون منكراً للسنة ، إذاً فالقول بظنية سنة الآحاد يقصد
منه جواز الخطأ والنسيان على الراوي الثقة .

وخلاصة ما تقدم هي أنه يجب على المسلمين الأخذ بكل حديث
إذا صح عن رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه
وترك ما خالفه ولا تركه لخلاف أحد من الناس ، بل نعتبره حجة يجب العمل بها .

كما قال الامام ابن قيم الجوزية (١) رحمه الله .

فى ضوء جميع ما تقدم أصبحنا على يقين من ان السنة النبوية بجميع أقسامها المتواترة والمشهورة والآحاد حفظت على أسلم القواعد العلمية ، واهتم بها المسلمون اهتمامهم بالقرآن لأنها من عند الله ، غاية ما فى الأمر أن القرآن متلو وقطعى الثبوت ، والسنة غير متلوة وقطعية فى الجملة ، ومن أراد التشكيك فهو محض كلام ، وقد تصدى له المخلصون من المسلمين .

وقد كانت السنة مصدر التشريع الاسلامى الى جانب القرآن الكريم يجعلها المسلمون ، ويحترمونها ، ويدنون بها ، ولا زالت وستبقى كذلك الى الله .
وبهذا أرجو أن أكون قد قمت ببعض ما يجب على نحو سنة رسول الله نبينا وحبينا سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وأصدق تسليم ، مبتغية بذلك أرضاء ومثوبة الله ذى الجلال والاكرام ، ولعلنى بما قد مت فى هذا المجال من جهد أكون قد وفقت ، وما توفيقى الا من عند الله ، كما أرجو أن أكون قد استفدت منه عسى الله أن ينفعنا بما علمنا ، وأن يتقبل سعينا ، ويوفقنا الى سبيل الرشاد ، ويهدينا الى ما فيه صلاح أنفسنا كما أسأله جلت قدرته أن يجمع الأمة الاسلامية على القرآن الكريم والسنة التى صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهما قوتان عظيمتان تستطيعان أن تشعلا فى العالم الاسلامى نور الايمان والحماسه وحينئذ يتمكنون من النصر على أعدائهم الذين يترصون بهم الدوائر ، كما تمكن اسلافهم الأماجد الأبرار فلن يصلح أمر هذه الأمة الا بما صلح به أولها ، كذلك أسأله سبحانه أن يوفقنا الى التأسي برسوله العظيم والسير على هدايه ، وفى هذا التوفيق والنجاح والفلاح وخير ما فى الدنيا ، صلى الله عليه أفضل صلاة وأذكر تسليم ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بأحسان الى يوم الدين ،
وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تم البحث بمعاون الله .

أهم مراجع البحث

— القرآن الكريم .

— المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، وضع محمد فؤاد عبد الباقي . ط .

دار مطابع الشعب ١٣٦٤ هـ .

الحديث وعلومه :-

— فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر . ط . السلفية ، القاهرة

— صحيح مسلم بشرح النووي . ط . المصرية .

— صحيح الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير) ومعه ضعيف الجامع

الصغير وزياداته ، للحافظ السيوطي (تحقيق محمد ناصر الدين

الالباني) . ط . المكتب الاسلامي .

— الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ، تاليف

أحمد محمد شاكر . ط . دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٧٠ هـ .

— نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، لمحمد بن علي الشوكاني

. ط . دار الجيل ، بيروت .

— سبل السلام بشرح بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ، تاليف محمد

بن اسماعيل الأمير الصنعاني . ط . البابي الحلبي . مصر ١٣٧٩ هـ .

— مفتاح الجته في الاحتجاج بالسنة للسيوطي (تحقيق عبد الرحمن

فاخوري) . ط . دار السلام ، بيروت ، حلب ١٣٩٩ هـ .

— مفتاح كنوز السنة ، وضعه باللغة الانكليزية الدكتور أ . ي . ونسنگك .

ونقله الى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي . ط . سهيل اكيدي .

لاهور ١٣٩١ هـ .

— المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، رتبته ونظمه لفيف من

المستشرقين . ونشره الدكتور أ . ي . ونسنگك . ط . مكتبة بريل ، ليدن

الفقه وأصوله وتاريخه :-

- الرسالة ، للإمام الشافعى (تحقيق أحمد محمد شاكر) . ط .
مكتبة دار التراث القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- الاحكام فى أصول الأحكام ، للأمدى ، ط . مؤسسة الحلبي
وشركاه ، القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- الاحكام فى أصول الاحكام ، لابن حزم الظاهرى . ط . العاصمه
بالقاهره .
- المستصفى من علم الأصول ، للإمام الغزالى ، ط . الاميريه
بيولا ق ١٣٢٢ هـ .
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور ، تأليف
الانصارى (بها مش المستصفى للغزالى) .
- منتهى الوصول والأمل فى علمي الأصول والجدل لابن الحاجب
(تحقيق محمد الحلبي) . ط . السعاده بمصر ١٣٢٦ هـ .
- كشف الأسرار عن أصول البزدوى ، لعبد العزيز البخارى . ط .
دار الكتاب العربى ، بيروت لبنان ١٣٩٤ هـ .
- تيسير التحرير ، شرح محمد أمين المعروف بأمر بادشاه ، على
كتاب التحرير فى أصول الفقه لابن همام الدين الاسكندرى . ط .
البابى الحلبي بمصر ١٣٥١ هـ .
- حاشية البناتى على شرح الجلال على متن جمع الجوامع لابن
السبكي . ط . دار الفكر بيروت — لبنان .
- حاشية العطار على شرح الجلال على متن جمع الجوامع لابن
السبكي . ط . المكتبة البخارية الكبرى بمصر .
- شرح المنار وحواشيه من على الأصول لابن ملك على متن المنار
فى أصول الفقه للنسفى . ط . العثمانية ١٣١٥ هـ .
- شرح الأسنوى ومعه شرح اليد خشى على منهج الوصول فى علم
الأصول للقاضى البيضاوى . ط . صبيح بمصر .

- التبصرة في أصول الفقه ، لأبي اسحاق الشيرازي (تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو) ط. دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ .
- أصول السرخسي ، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (تحقيق أبو الوفاء الافغاني) ط. دار المعرفة بيروت - لبنان ١٣٩٣ هـ .
- روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي ط. السلفيه ١٣٨٥ هـ .
- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزيه (تحقيق طه سعد) ط. دار الجيل ، بيروت - لبنان
- الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي اسحاق الشاطبي ، وعليه شرح للشيخ عبد الله دراز ط. دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- البرهانه في أصول الفقه ، للإمام الجويني (تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب) مخطوط ينشر لأول مره ط. دار الأنصار بالقاهره ١٤٠٠ هـ
- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول . لمحمد الشوكاني ط. البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦ هـ .
- الأم ، للإمام الشافعي ، مع مختصر المزني ط. دار الفكر ، لبنان بيروت .

مراجع حديثه في أصول الفقه :-

- أصول الفقه ، للشيخ محمد الخضري ط. التجاريه بمصر ١٣٨٩ هـ .
- أصول الفقه ، للشيخ محمد أبي زهره ط. دار الفكر العربي ، القاهره ١٣٧٧ هـ .
- أصول الفقه الاسلامي ، للدكتور زكريا البري ط. دار النهضة العربيه ، القاهره ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

— الستة ومكانتها في التشريع الاسلامي ، للدكتور مصطفى

السباعي (رسالة دكتوراه) . ط . المكتب الاسلامي ،

دمشق ، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٧ م .

— السنه قبل التدوين ، للدكتور محمد عجاج الخطيب

(رسالة ماجستير) . ط . دار الفكر بيروت ١٣٩١ هـ .

— علم أصول الفقه ، للشيخ عبد الوهاب خلاف ، ط . دار

القلم ، الكويت ١٣٩٨ هـ ١٩٨٧ م .

معاجم اللغه :-

— لسان العرب ، لابن منظور . ط . دار بيروت ، بيروت

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

— القاموس المحيط ، للفيروز آبادي . ط . دار الفكر بيروت .

— المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تاليف

أحمد محمد المقرئ الفيومي صححه على النسخه المطبوعه

بالمطبعه الاميريّه مصطفى السقا . ط . البابي الحلبي بمصر .

التاريخ والتراجم والسير :-

— الاصابه في تمييز الصحابه ، لابن حجر العسقلاني ، وبهامشه

الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، لابن عبد البر . ط . دار احيا

التراث العربي . بيروت - لبنان ١٣٢٨ هـ .

— تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني (تحقيق عبد الوهاب

عبد اللطيف) . ط . دار المعرفه ، بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

— وفيات الأعيان ، لابن خلكان (تحقيق الدكتور احسان عباس)

ط . ط . دار صادر بيروت .

— البدايه والنهايه ، لابن كثير (طبعة محققة) . ط . مكتبة المعارف

بيروت لبنان ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

— الأعلام ، تاليف خير الدين الزركلي . ط . دار العلم للملايين بيروت

لبنان ١٩٨٠ م .

— وصراحه أخرى تعرف من حواشي البحث .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١٠ - ٢١	الفصل الأول
	تعريف السنة وأقسامها بالنظر الى ذاتها
	وفيه مبحثان
	المبحث الأول
١٠	تعريف السنة .
١٦	اطلاقات اخرى للسنة .
	المبحث الثاني :
١٧	أقسام السنة بالنظر الى ذاتها ::
١٧	١- السنة القولية .
١٨	٢- السنة الفعلية .
١٨	٣- السنة التقريرية .
٢٢ - ١٢٩	الفصل الثاني
	أقسام السنة باعتبار سندها
	وفيه ثلاثة مباحث
	<u>المبحث الأول ::</u>
٢٢	القسم الأول من السنة
٢٢	السنة المتواترة .
٢٤	أقسام السنة المتواترة

الصفحة	الموضوع
٢٤	التواتر اللفظي
٢٥	التواتر المعنوي .
٢٦	شروط التواتر .
٢٦	الشروط المتفق عليها .
٢٨	الشروط المختلف فيها .
٣١	الشروط التي يجب توافرها في المتلقين للخبر المتواتر .
٣٢	ما يفيد الخبر المتواتر .
٣٧	العلم الحاصل من التواتر .

المبحث الثاني

القسم الثاني من السنة :

٥١	أخبار الآحاد
٥١	تعريف خبر الآحاد
٥٣	بعض أقسام خبر الآحاد .
٥٥	ما يفيد خبر الآحاد .
٥٨	أدلة الرأي الأول .
٦٠	= = الثاني .
٦١	= = الثالث .
٦٢	= = الرابع .
٦٤	ثمرة الخلاف .
٦٥	حجية خبر الآحاد .

الصفحة	الموضوع
٦٥	أولا : التعبد بخبر الأحاد عقلا .
٧١ - ٦٦	أدلة الرأي الأول مع مناقشتها
٧٢ - ٧١	= = الثاني = =
٧٢	= = الثالث = = .
٧٤	ثانيا : التعبد بخبر الأحاد شرعا .
٧٥	المذهب الأول .
٧٦	المذهب الثاني .
٧٨ - ٧٦	أدلة المذهب الأول .
٧٦	الأدلة النقلية .
٧٨	أدلة من المعقول .
٨١ - ٧٨	الأجوبة عن جميع تلك الأدلة .
٨١	أدلة المذهب الثاني :
٨١	الدليل الأول
٨٦	مناقشة لهذا الدليل .
٨٨	الدليل الثاني .
٩٩	مناقشة هذا الدليل .
١٠٤	الدليل الثالث .
١٠٦	مناقشة هذا الدليل .
١٠٩	ثمرة الخلاف

المبحث الثالث :

القسم الثالث من السنة .

١١٠ الحديث المشهور .

١١٠ تعريفه .

١١٢ هل يوجد فرق بين المشهور والمستفيض ؟

١١٦ أمثلة للحديث المشهور .

١١٧ حكم المشهور .

١٢٢ أقسام المشهور .

١٢٥ هل تجوز الزيادة على نص القرآن بالخبر المشهور ؟

١٢٦ الفرق بين السنة المتواترة والسنة المشهورة .

١٢٧ قطعي الستة وظنيها من حيث الورد والدلالة .

١٣٠ - ١٤٩ الفصل الثالث

حجية الستة وأدلة ذلك

١٣٠ معنى الحجية .

١٣١ الأدلة على حجية السنة .

١٤٣ أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم .

١٥١ الخاتمة .

١٥٦ أهم المراجع .

١٦١ فهرس الموضوعات .